وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

المرجع: .....

قسم : العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

تطور السياسة الخارجية لدولة قطر تجاه ثورات الربيع العربي بعد سنة 2010

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية

التخصص:التعاون الدولي

من إعداد الطالب :

- شتوان محمد حسام الدين

تحت إشراف الاستاذ

- علي بلعربي

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ.. ..... بلغيث عبد الله .....رئيسا

الأستاذ .....علي بلعربي..... مشرفا مقررا

الأستاذ..... أبصير أحمد طالب ..... مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

نوقشت يوم:**2022/07/13.**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

من باب العرفان بالفضل أبدأ عملي بالشكر والامتنان، وإن كانت كلمات الشكر تقف حائرة أمام تلك القوى الخفية التي وقفت لتساندني لإنجاز هذا العمل، فكل الشكر والتقدير والعرفان إليكم جميعا.

ولأستاذي المشرف سعادة الأستاذ علي بلعربي شكر خاص على نصحه وتوجيهه

وتتبعه الدقيق لمسار هذا البحث، مذ كان فكرة أولية حتى أصبح واقعا...

والشكر موصول إلى كل أساتذتي في القسم، والسادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة عملي هذا وإثراءه بملاحظاتهم الوجيهة وتوجيهاتهم السديدة.

إهداء

إلى مُلهمتي ونور عيني

أمي الغالية

من كانت دعواتها وكلماتها رفيق الألق والتفوق

إلى تاج رأسي ومصدر فخري وقوتي

أبي الغالي

إلى سندي وعضدي في الحياة

أخي وأختي

نظرا للتغيرات التي تشهدها الساحة الدولية أصبح حقل العلاقات الدولية عبارة عن مسرح للعديد من التفاعلات الحاصلة بين الدول، هذه التفاعلات تقوم بتجسيدها الممارسات الدولية من خلال ما يعرف بالسياسة الخارجية للدول والتي هي عبارة عن عمل حكومي يسعى إلى تحقيق المصالح القومية والوطنية للدول وتستخدم في ذلك مجموعة من الآليات والأدوات لصنع ثم تنفيذ هذه السياسة وتجسيد لكيانها خارج الإطار المكاني لهذه الدول، إذ من الممكن أن نلاحظ دور أية دولة والسياسة الخارجية من المواقف والأراء التي تتبناها في السياسة العالمية، وما يجري من أحداث متغيرة كل العالم، وكيف تنظر كل دولة إلى حاضرها ومستقبلها وسط كم من الأحداث المتضاربة كل خضم التفاعلات الإقليمية والدولية.

فقطر ووفقا لانتمائها الخليجي تتبنى قضايا القارة عن مختلف الأصعدة، وبالنظر إلى موقعها الاستراتيجي والإمكانيات التي تتوفر عليها قطر، فإنّ ذلك كله يفرض على الدبلوماسية القطرية بذل جهودا مضاعفة في سبيل تأكيد الحضور الفعال والأداء الدبلوماسي المتميز، وذلك من أجل تحقيق مكاسب تعكس القدرات التي تمتلكها قطر وتخدم كل مصالحها وقضاياها وتأكيد الدور الإيجابي لها على الصعيد الخليجي.

ومع نهاية عام 2010 شهدت المنطقة العربية أحداث الحراك، والذي انطلقت شرارته من تونس ونظرا لانتشار رقعة تأثيره وتداعياته كان لابد أمام هذه التطورات والتأثيرات التي نتجت عنه، والتي ما زالت جل تفاعلاتها لم تنته لليوم بـ أن تحظى السياسة الخارجية لهذه الدولة بالدراسة المعمقة والبحث بحيث يمكن لكل من يتتبع السياسات العربية في ظل غياب كبير للدول المركزية وخاصة سوريا ومصر، عن التأثير في مجرى ما يحدث أن يلحظ الدور المتزايد والمؤثر الذي لعبته دولة قطر ولا تزال تلعبه على المستوى الإقليمي في ظل هذا الحراك.

أهمية الموضوع:

يستمد هذا الموضوع أهميته في كون قطر من البلدان التي تعتبر حديثة الاستقلال وقد تمكنت من إيجاد مركز جد هام وحيوي على المستوى الديبلوماسي بين البلدان الخليجية عامة وفي الساحة العربية خاصة كما تكمن أهميته في حيز وجود دور قطري متنام في ظل الحراك العربي، بحيث أنّ قطر قد أخذت دورا لا يتطابق مع امكانياتها وحجمها وقوتها، ومن هنا تظهر أهمية الدراسة في كونها تكشف أن السياسة الخارجية

للدول الصغيرة ومنها دولة قطر لها نمط مميز وهذا ما يعكس مخاوفها ومصالحها، وقد ساعدت مساحة قطر الصغيرة في التعامل مع الأحداث المتلاحقة بسرعة وجرأة ملحوظة وهذا ما أعطاها ميزة وفرصة لصقل الدور مستفيدة من غياب دور القوى التقليدية في المنطقة العربية.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا الموضوع إلى ما يلي:

1- تسعى هذه الدراسة إلى معرفة وتقييم التفاعل الناتج عن دولة قطر تجاه محيطها الخارجي وهذا في ظل ما يعرف بالحراك الذي تشهده المنطقة العربية بحيث تسعى الدراسة إلى إظهار طبيعة هذا الدور الذي تلعبه دولة قطر، وهذا من خلال معاينة الجوانب الداخلية والخارجية التي تسمح بمعرفة حجم التفاعل القطري مع الدائرتين الإقليمية والدولية.

2- الوقوف على السياسة الخارجية القطرية من خلال عدة جوانب والتي تتعلق بمقوماتها وسلوكاها وأدواتها.

مبررات اختيار الموضوع:

* <u>المبررات الموضوعية</u>:

- التمكن من رصد الدوافع والأسباب التي أدت إلى ظهور ظاهرة الحراك العربي نظرا لحداثتها عربيا.

- إظهار الدور الذي قامت به دولة قطر في ظل الحراك العربي، خاصة فيما يتعلق بمساحة دولة قطر الجد صغيرة والتي تقع في شرق الجزيرة العربية تعتبر في الأواسط البحثية أحد ألغاز التفاعلات السياسية إقليميا، وهذا تابع لما توصل إليه معظم الباحثين على أنّ قطر قد مارست دورا يتعدى بكثير ما تسمح به امكانياتها الجيوسياسية وحتى الكثافة السكانية لها، وهذا ما أدى بنا إلى محاولة النظر والبحث في أساسيات السياسة القطرية وأهم عوامل القوة فيها إضافة إلى كيفية توظيف قطر لسياستها الخارجية في الحراك العربي.

* المبررات الذاتية:

- وقع اختيارنا على هذا الموضوع لعدة أسباب ذاتية منها الرغبة في تقديم نظرة عن السياسة القطرية في بعدها الخارجي خاصة أنّ الكثير من الباحثين قد ترددوا في دراسة هذا الموضوع نظرا للغموض والتعقيد الذي تتميز به السياسة الخارجية القطرية، فمن الممكن أن تساهم هذه الدراسة ولو قليلا في تحقيق تراكم معرفي من شأنه إعانة الباحثين في ميدان السياسة الخارجية.

حدود الدراسة:

تم تحديد المجال الزماني والمكاني على النحو التالي:

* المجال المكاني: يمكن تحديد المجال الجغرافي للدراسة في قطر بالتحديد وذلك نظرا لكونها محور الدراسة مع بعض الدول العربية والتي شهدت ما يعرف بالحراك السياسي وهذا من أجل التركيز على الدور القطري بهذه الدول.

* المجال الزماني: تمثلت حدود الدراسة الزمانية في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014، وهي الفترة التي شهدت الدول العربية ظهور ما يعرف بالحراك السياسي والذي كانت شرارته من تونس ثم بدأ ينتشر في عدة دول عربية يشمل دولة مصر وسوريا... إلخ.

إشكالية الدراسة:

نلاحظ أن معظم الدراسات التي تناولت موضوع السياسة الخارجية القطرية ركزت على الخلفية التاريخية فقط، وكيف انتشرت بشكل سريع في العالم والذي مكنها من ابراز مكانتها السياسية، وبالنظر للسياسة الخارجية القطرية والديناميكية التي اتسمت بها في الكثير من الملفات في ظل الحراك العربي وباعتبار أن قطر عبارة عن دولة عربية ذات مساحة صغيرة لكنها تمارس دورا فعلا على المستوى الإقليمي، فالدور القطري المتصاعد يفرض نفسه داخل الأوساط البحثية ويثير الكثير من التساؤلات حول أسبابه ومرتكزاته، خاصة أن دولة مثل قطر تفتقر للكثير من المقومات التي تؤهلها للعب دور مؤثر على المستوى العالمي وحتى الإقليمي، وهذا ما أدى إلى اخضاع هذه السياسة للدراسة والبحث من أجل محاولة فهم طبيعة هذا الدور وبالتالي الوصول إلى معرفة المتغيرات التي تتحكم في تحديد السياسة الخارجية القطرية في ظل الحراك العربي الراهن وبناءا على ذلك تتحدد إشكالية الدراسة في:

- كيف كان تفاعل السياسة الخارجية لدولة قطر مع محيطها الخارجي في ظل ما يعرف بالحراك العربي؟

فرضيات الدراسة:

تكمن أهمية الفروض في البحث العلمي على أنّها تزيد من قدرة الباحث على فهم المشكلة أو الظاهرة المدروسة، لذا تم وضع عدة فرضيات التي بدورها تنسجم مع أهداف هذه الدراسة وهي كالآتي:

1- يظهر دور السياسة الخارجية لدولة قطر في ظل الحراك العربي بطموح الهيئة الحاطمة ورغبتها في الوصول إلى تحقيق المكانة الإقليمية.

2- كلما تراجع دور الدول العربية المحورية بالمنطقة في ظل الحراك العربي كلما تصاعد دور السياسة الخارجية لدولة قطر.

3- نجاح السياسة الخارجية القطرية في أداء دورها بالرغم من امكانياتها الجيولولتيكية المحدودة وارتباطها ارتباطا وثيقا بتوظيفها الممتاز لأداتها المالية الضخمة على تنفيذ سلوكها الخارجي.

المقاربة المنهجية للدراسة: content analyses tool :

وذلك بغية جمع أكبر من البيانات والمعطيات وتحليلها تم الاستعانة بالمقاربة المنهجية التالية بغرض تحليل الموضوع ومعالجته:

* أداة تحليل الموضوع: **content analyses tool :**

وذلك بهدف جمع أكبر قدر من البيانات والمعطيات وتحليلها وعلى سبيل المثال تحليل الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أدت ظهور الحراك الذي شهدته الدول العربية، بالإضافة إلى التدقيق في الخطابات والمرافق القطرية وتحليلها في ظل الحراك العربي.

* اقتراب الدور: Round approaching :

حسب كالفي هولشتي **(Kalevi hotli)** فإنّ هذا الاقتراب يقوم على متغيرين أساسين هما: إدراك أو تصور صانع القرار للدور وأداء صانع القرار للدور لأنّ الدور بطبعه لا ينصرف إلى مجرد تصور صانع السياسة الخارجية بهذا الدور فحسب بل يشمل

أيضا كيفية ممارسته خارجيا، فالدور يمثل اقترابا أساسيا لتحليل السياسة الخارجية بوجه عام والسياسة الخارجية في الدول النامية ومن بينها الدول العربية بوجه خاص لذلك سيتم الاستعانة في هذه الدراسة بهذا الاقتراب من أجل معرفة دور القيادة السياسية في ممارسة الدور الخارجي لدولة قطر.

* الاقتراب النسقي: (Systemic Approach) :

والذي بدوره يساهم في إدراك العوامل المساهمة في عملية وضع القرار الخارجي وتأثير ذلك على تفاعل دولة قطر مع محيطها الإقليمي، وبالتالي فهم المحررات العامة للسلوك.

* اقتراب وضع القرار: (Decision making approaching) :

يفيد الاقتراب في دراسة آليات وضع القرار السياسي وما الثوابت التي يضعها صانع القرار في اعتباره عند دراسة أوليات البدائل المطروحة على الواقع السياسي الإقليمي أو الدولي والتي يعالج من خلالها القضايا التي تواجه دولته، وفي هذه الدراسة سيتم استخدام اقتراب اتخاذ القرار لدراسة تأثير البيئة الإقليمية في وضع السياسة الخارجية القطرية والتعرف على سلوك القيادة القطرية.

اهتم هذا الفصل بجانب التبرير النظري لهذه الدراسة، سواء فيما تعلق ببناء الدراسة أو المضمون أو كيفية التعامل مع الكم الهائل من المعطيات المتاحة والسعي إلى تنظيمها وترتيبها وتوظيفها بالشكل الذي يمكن من الوصول إلى الحقائق الموضوعية عن موضوع الذي هو محل للدراسة.

كما أنّه ينبغي في أي بحث علمي تحديد مجموعة المفاهيم التي ستستخدم وتكرر في ثنايا البحث، ولذلك فإن المفاهيم تعتبر بمثابة العنصر الأساسي لأي بحث علمي والتي يتوجب تحديدها وتحييدها عن غيرها من المفاهيم بحيث يكون الهدف المبتغى من وراء تحديد المفاهيم معرفة المعاني والمضامين التي تحملها بحيث أنّ الغرض من تحييدها هو التمييز بين المفاهيم موضوع الدراسة وغيرها من المفاهيم التي تبدو من الوهلة الأولى أنّها مرادفات أو تحمل نفس المعنى، كما سيتم أيضا في هذا الفصل التعريف بمرتكزات السياسة الخارجية القطرية وذلك من خلال الوقوف على مقومات وأهداف هذه السياسة وأهم أدواتها، وذلك من أجل فهم سلوك دولة قطر خارجيا.

استكمالا للإطار النظري لموضوع الدراسة ومن أجل فهم سلوك السياسة الخارجية لدولة قطر سيتم التعريف بمرتكزات السياسة الخارجية القطرية وذلك من خلال الوقوف على مقومات وأهداف هذه السياسة وأهم أدواتها، وذلك من أجل فهم سلوك دولة قطر خارجيا ومعرفة المقومات التي ساهمت في تسامي دور قطر الخارجي.

استجابة لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: تناول الأول ضبط مفاهيمي لمصطلحات الدراسة والثاني مرتكزات السياسة الخارجية القطرية.

المبحث الأول:

ضبط مفاهيمي لمصطلحات الدراسة

سيتم الاستعانة بعدد كبير من المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة والتي تتمثل في مفهوم السياسة الخارجية والحراك السياسي، لذلك سنركز على تحديد وتوضيح معاني تلك المفاهيم وذلك من خلال تقديم مجموعة من التعاريف حاولت الاقتراب منها، وهذا بما يتناسب مع مقتضيات الحاضر وظروفه الراهنة لمحاولة توصيف الأحداث كماهي وتحليلها ووضعها في سياقها الصحيح قدر الإمكان.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية والمفاهيم ذات الصلة

يعتبر مفهوم السياسة الخارجية حاله حال غالبية المفاهيم التي طرحت في حقل العلوم السياسية، بعدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه من قبل المختصين والباحثين في علم السياسة بشكل عام وحقل العلاقات الدولية بشكل خاص.[1]

يقدم الأستاذ تشارلز هيرمان (Charles Herman) السياسة الخارجية على أنها تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون محل الحكومة أو من يمثلونهم، والتي يقصدون بها التأثير في سلوكيات الوحدات الدولية الخارجية[2]

(1)زهير بوعمامة، أ. من القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2011، ص30.

(2) Fréderic Charillon, politique Etranger : Nouveau Regards, press de la fondution Nationale des Sciences politiques, paris, France, 2002, p13

ويشير الأستاذ فلاديمير سوجاك (Vladimir Sojak) إلى أن السياسة الخارجية للدولة هي أساسا نشاط الدولة الموجه نحو تأمين مصالحها في الدول الخارجية من خلال العلاقة مع الدول الأخرى أو عناصر الجماعة الدولية الأخرى.[3]

من جهة أخرى يفرق الأستاذ دانييل باب (Daniel Papp) مفهوم السياسة الخارجية وعملية السياسة الخارجية، فعملية السياسة الخارجية هي " مجموع منتظم للأفعال التي تتبعها الدولة في صياغة وتضمين سياستها الخارجية "، أما السياسة الخارجية فتعني " الأهداف الموجهة في شكل منتظم من الأفعال التي تقوم بها الدولة من أجل إنجاز أهداف سياستها الخارجية.[4]

ويعرفها الأستاذ جيمس روزنو (James NRosenean) على أنها " مجموعة التصرفات السلطوية التي نتخدها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة من الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية أو التغيير الجوانب غير المرغوبة. [5]

أما الأستاذ جوزيف فرانكل (Jansel Frankel) فيعرفها على أنها تلك القرارات والأفعال التي تشمل علاقات واسعة وذات قيم والتي تتم بين الدولة وباقي الدول الأخرى. [6]

كما يرى السيد نصيف يوسف أنّ السياسة الخارجية تعرف على أنها " سلوكيات الدولة تجاه محيطها الخارجي وقد تكون هذه السلوكيات التي قد تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دول أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرير أو نحو قضية معينة. [7]

---

[3] عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص22

[4] Danniel Papp, contemporacy International Relation, Fromwork For Understanding, 4 edition, Maccmillan College Publishing Company, New York, 1994, p139

[5] James N.Roseneau, « Comparing Foreign Policies : why, what, how , in: James Roseneau, comparing foreign policies : theories, finding, methods, Sage publications, New York, 1974, p6

[6] Jausef – Frankel, The Marking of foreign policy, Oxford University Press, London,1963, p1

[7] ناصف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، لبنان، 1985، ص157.

ويقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختار الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي. [1]

ما يمكن استخلاصه من هذه المجموعة من التعاريف أنها تنظر إلى السياسة الخارجية على أنها سلوكية الدولة تجاه بيئتها الدولية والتي قد تأخذ أشكالا مختلفة والشيء الذي يؤخذ على هذه النظرة هو تركيزها على الدولة كفاعل وحيد وإغفالها للوحدات الأخرى من غير الدول. [2]

وفي نفس السياق نجد أنّ هناك من يقر بأن ممارسة السياسة الخارجية لا يقتصر على الدول فقط بل تشتمل أيضا المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والشركات المتعددة الجنسيات وبالتالي فنطاق وحدات السياسة الخارجية أصبح يشتمل إلى جانب الدول فاعلين آخرين لهم القدرة على صياغة سياسة خارجية.

ونلاحظ أنّ الكثير من الباحثين قد حاولوا تقديم تعريف محدد ودقيق للسياسة الخارجية يتجنب بدوره التركيز على الدولة فقط في تحديد الوحدة الفاعلة في السياسة الخارجية، فكانت أكثر شمولية، ومن أبرز هذه التعاريف:

تعريف الأستاذ بلانودا ولوتون (Blanda Walton) الذي ينظر للسياسة على أنها " منهج تخطيط للعمل يطوره صانعوا القرار في الدولة تجاه الدول أو وحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية." [3]

ويعرفها الأستاذ مكفوان (P.Mcgowan) بأنها " المواقف والنشاطات التي من خلالها تحاول المجتمعات المنظمة التعامل مع البيئة الخارجية والاستفادة منها. [4]

---

[1] محمد السيد السليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، دار الجبل، بيروت، 2001، ص12.

[2] زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص 31.

[3] أسامة الحدي، " صنع القرار في السياسة الخارجية "، 27 مارس 2022، 21:45، متوفر على الرابط الالكتروني:

http : // 9Alam.com / Community / threads / Sny – alqrar – fi – alsias – Alxargi.11890

[4] P. Mcgowan,'problemes in the construction of positive foreign policy Theory ' in J. Rosenau, comparing foreign policies, Findings and Methods, Sage publishers, New York, 1979, p27

أما الأستاذ كرستوفرهيل (Christophor Hill) فيعرفها على أنها " العلاقات الرسمية الخارجية التي يقودها وينظمها فاعل مستقل في العلاقات الدولية. [5]

وفي الوقت ذاته نجد أن بعض الباحثين يعتقد أن التركيز على صانع القرار يعد أمرا على درجة كبيرة من الأهمية في تحليل السلوك الخارجي، وهذا ما أعده الأستاذ ريتشارد سنايدر (Richard Snyder) الذي يرى أن الدولة تحدد بصانعي قراراتها من الرسميين، ومن ثم سلوك الذين يعلمون باسمها وأن السياسة الخارجية عبارة عن محملة القرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة.[6]

كما نجد أن هناك من يعتبر أن عملية وضع القرار هي الركيزة الأساسية التي يدور حولها مفهوم السياسة الخارجية وهنا يقدم زايد عبد الله مصباح تعريفا للسياسة الخارجية على أنها " كل السلوكيات الهادفة والناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة لعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية. [7]

من خلال التعاريف المعروضة سابقا والواردة في أدبيات السياسة الخارجية يمكن أن نقدم تعريفا اجرائيا للساسة الخارجية: السياسة الخارجية هي مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الوحدة الدولية في البيئة الخارجية بمستوياتها المختلفة سعيا لتحقيق أهدافها والتكيف مع متغيرات هذه البيئة، وهذا التعريف يشتمل على أنماط السلوك الخارجي المختلفة التي يمكن أن تمارسها الوحدة الدولية والتي عادة ما تشتمل على كثير من المتغيرات التي يتعين على صناع السياسة الخارجية أخذها على عين الاعتبار عند وضع هذه السياسة.

إذا فالسياسة الخارجية هي " الخطة العلنية التي تحكم عمل الوحدة الدولية مع العالم الخارجي بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية، وهي ليست مقتصرة على الدول بل تشمل الفواعل الأخرى من غير الدول بما تملكه من شخصية اعتبارية لها سياستها الخارجية الخاصة.

---

[5] Christopher Hill, The changing politics of foreign policy. London Macmillan, 2003, p3

[6] أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص20.

[7] مصباح زايد عبيد الله، السياسة الخارجية، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1994، ص12.

ثانيا: المفاهيم المرتبطة بالسياسة الخارجية:

إن الخوض في دراسة أي موضوع أو ظاهرة ما يستدعي التطرق إلى بعض المفاهيم المتقاربة والتي تتداخل معها الدراسة من حيث الدلالات وفي مستويات مختلفة مما يؤكد الطبيعة المعقدة للظاهرة، وأهم هذه المفاهيم هي:

1- العلاقات الدولية: تعرف العلاقات الدولية في إطارها العام بأنها ذلك الفرع من العلوم السياسية الذي يهتم بالشؤون الخارجية والعلاقات بين الدول. [1]

وقد ساد منذ معاهدة واستفاليا سنة 1648 إلى نهاية الحرب العالمية الثانية ثم انشاء هيئة الأمم المتحدة سنة 1945، إن العلاقات الدولية في مجمل السياسات الخارجية للدول، وذلك استنادا للمسلمة القائلة بأن: الكل هو مجموع أجزائه، غير أن التفاعلات الحاصلة مع مسرح العلاقات الدولية بعد ذلك شهدت وجود وحدات أخرى دون مستوى الدولة كمحررات التحرر والجماعات العرقية، ووحدات فوق مستوى الدولة كالمنظمات الدولية فوق الحكومية والشركات متعددة الجنسيات الأمر الذي أدى إلى بروز تفاعلات أخرى وفي ظل الثورات العلمية التي شهدتها عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية، تحولت بعض فروع العلاقات الدولية إلى تخصصات مستقلة - إلى حد ما - لها مناهجها ونظرياتها الخاصة ومن بين هذه الفروع فرع السياسة الخارجية.

2- الدبلوماسية والاستراتيجية: ترتبط السياسة الخارجية بكل من الدبلوماسية والاستراتيجية من حيث كونهما وسيلتان مهمتان للوصول إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية، ويمكن الاختلاف بين السياسة الخارجية والدبلوماسية بحيث اعتبار هذه الأخيرة أداة لتنفيذ السياسة الخارجية كما يعبر " كيث تومبسون " بأن السياسة الخارجية هي الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الدولية أما الدبلوماسية فهي الوجه

---

[1] Anne h.Sanorkhonore and other, the American hiritige dictionary of English langage, third Edition, houghton Miffim. Company New York, 1992, p711

التنفيذي لها [2]، كما تعتبر وسيلة لإدارة العلاقات الرسمية بين الحكومات المستقلة بالطرق السلمية.

أما الإستراتيجية فتعني فن إدارة العمليات العسكرية أثناء الحرب.[3] واستخدام المعارك للوصول للهدف السياسي. [4]

إذن للسياسة الخارجية وجهين، الأول سلمي يقوم على الإقناع والتفاوض وتختص به الدوائر الدبلوماسية ويأتي في المقام الأول في حسابات القائمين على السياسة الخارجية.

ووجهها الثاني فهو الجانب العسكري الذي يختص بفن الإكراه بالقوة وتختص به الدوائر الاستراتيجية والعسكرية في الدولة، ويأتي في المرتبة الثانية، وعادة ما تضطر إليه الحكومات من أجل قضية معينة بعد الفشل في الجانب الدبلوماسي السلمي في تحقيق الأهداف المرجوة في تلك القضية من قضايا السياسة الخارجية، وعليه فإن فعالية السياسة الخارجية لدولة ما ترتبط بمدى فعلية البعد الدبلوماسي والاستراتيجي لها.

3- السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:

إن العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية تتراوح بين من يرى أن السياسة الخارجية لدولة معينة هي انعكاسات للسياسة الناتجة عن تفاعل متغيرات البيئة الداخلية، وبين الرأي التقليدي القائل بالفضل التام بين السياستين إلى درجة اعتبار أن

---

[2] بطرس بطرس غالي، " السياسات الخارجية للدول الكبرى "، المجلة المصرية للعلوم السياسية، مصر، الجمعية المصرية للعلوم السياسية، العدد 18، سبتمبر 1962، ص26.

[3] فتيحة النبراوي ومحمد نصر مهنا، أصول العلاقات السياسية الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1985، ص- ص 465 – 466.

[4] Carl Von Clausetwitz, on war, translated by Michael Howard and peter, oxford university press, London, 2007, p123.

السياسة الخارجية تبدأ أين تنتهي السياسة الداخلية [5]، ومن جهة أخرى نلاحظ أن كل من السياسة الداخلية والسياسة الخارجية تضع وتصاغ داخل حدود الدولة وتنفذ من طرف المؤسسات المختصة في تلك الدولة لكن بالمقابل توجه الأولى إلى الداخل وترمي إلى تحقيق أهداف داخلية، في حين توجه الثانية إلى تحقيق أهداف خارج الحدود الإقليمية للدولة.

4- السياسة الخارجية والسياسة الدولية:

عرف الدكتور حامد ربيع السياسة الدولية بأنها " التفاعل الذي لابد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاختلاف الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة.[6]

ويمكن أن نستنتج من خلال هذا التعريف ملاحظات معينة وهي كالتالي: [7]

* السياسة الخارجية: هي عنصر من عناصر السياسة الدولية ولكن ليس بوصفها تعبيرا عن أهداف محلية وإنما بوصفها نموذجا من نماذج السلوك الدولي.

* السياسة الدولية: لا تقتصر على مجرد العلاقات بين الدول فحسب، بل العلاقات بين مختلف أشكال التنظيمات غير الرسمية.

ويعرف الأستاذ الدكتور فاضل زكي محمد السياسة بأنها: " تلك العملية السياسية المتفاعلة التي تجري على صعيد محلي أو داخلي والسياسة الدولية بكلمة موجزة هي حصيلة تفاعل السياسات الخارجية. " [1]

كما أن التمييز بين السياسة الدولية والسياسة الخارجية يظهر من خلال اعتبار أن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، أما السياسة الدولية هي مجموع المبادئ المرتبطة بالنشاط الدولي.[2]

---

[5] Henry, Akissinger, domestics politics and foreign policy, in jame nrosenan, International politic and foreign politicy, the press, new york, 1969, p261

[6] حامد ربيع، نظرية الدعاية الخارجية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1969، ص - ص 13 – 14.

[7] المرجع نفسه: ص – ص 13 – 14.

[1] محمد فاضل زكي، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، 1975، ص29.

[2] أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص 33.

المطلب الثاني: مفهوم الحراك السياسي

لقد أعطى العلماء أهمية بالغة بتحليل مفهوم الحراك خاصة علماء الاجتماع والسياسة، بحيث استخدم علماء الاجتماع المفهوم للإشارة إلى الحركة التي تحدث داخل البناء الاجتماعي فهو بمثابة العملية الاجتماعية التي ينتقل من خلالها الفرد أو الجماعة من وضع اجتماعي معين إلى وضع آخر [1]، وقد أشار سوركين (Sorokin) إلى الحراك الاجتماعي بحيث أنه يعني أن تحول لشخص أو لموضوع اجتماعي أو لقيمة خاصة أو لأي شيء يمكن خلقه أو تكييفه عن طريق النشاط البشري من وضع اجتماعي معين لآخر. كما أن كريت ماير (Kurt Mayer) يعرف الحراك الاجتماعي على أنه الوضع الذي يشير إلى إمكانية الأشخاص في التحرك إلى أسفل الطبقة أو المكانة الاجتماعية على هرم الترتيب الطبقي، وهذا يعني أن الحراك الاجتماعي (Social Mobility) عبارة عن ظاهرة اجتماعية ترتبط بظاهر أهم في ظاهرة التغير الاجتماعي (Social change) التي يتعرض لها الأشخاص أو الجماعات أو الموضوعات الاجتماعية أو القيم الاجتماعية، حيث تنتقل أو تتحول من وضع اجتماعي معين إلى آخر وذلك بحسب الزمان والمكان.[2]

إن التحليل السياسي للحراك لا يوجب معرفة عدد من ينتقلون من طبقة لأخرى يقدر ما يوجب معرفة كيفية تحديد السلطة وتوزيعها على مختلف الجماعات، وبعبارة أخرى فإن تحليل العلاقة بين الحراك والتغيير السياسي يفرض علينا إقامة تصور متكاسل عن النظام السياسي ذاته من حيث درجة المركزية فيه ومدى انتشار ظاهرة البيروقراطية بداخله فضلا عن ما يعرف بالشرعية السياسية.

---

(1) أحمد زايد، تعليم الحراك الاجتماعي، مطبوعات مركز بحوث ودراسات، القاهرة، 2008، ص 3.

(2) هشام محمود الأقداحي، الحراك السياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2012، ص 206.

وقد اعتبر كوفمان (Kaufman) أن الحراك ظاهرة تخص المجتمع الحضري بوجه خاص، ويرى أنه بالرغم من وجود فرص لتحسين المكانة الاجتماعية في المجتمع القروي إلا أنه محدود نسبيا من حيث الحراك إذا ما قورن بغيره من المجتمعات، كما أنه يرى أن الحراك سمة أساسية للمجتمع الديمقراطي ولا يعتمد الحراك لديه على الفرص المتاحة وحدها وإنما يعتمد كذلك على الدوافع الشخصية حيث يسعى الفرد للوصول إلى مستويات أفضل. [3]

لذلك فالحراك السياسي يعتبر أكثر تعقيدا من مفهوم الحراك الاجتماعي كما هو ملاحظ في أدبيات علم الاجتماع، إذ لا يمكن فصل المضمون السياسي عن أي حراك اجتماعي، وعليه فعلم الاجتماع يحدد أربعة أنماط أساسية للحراك الاجتماعية وهي الحراك المكاني، الحراك المهني، الحراك العسكري والحراك الاجتماعي، فالحراك السياسي عبارة عن جزء من الحراك الاجتماعي الذي يهدف للانتقال أو التحرك من موقف سياسي إلى آخر ومن رؤية إلى رؤية أخرى، ومن تحالف معين إلى تحالف آخر يتجه نحو تفاعل شعبي وسياسي واجتماعي يتبلور على قاعدة إبراز قضية سياسية واجتماعية في المجتمع يهدف النضال من أجلها، بغض النظر إن كان ذلك التحول يرضي السلطة أو يخالفها. [4]

والحراك السياسي في مفهومه العام يعني كل النشاطات السياسية الفردية منها الجماعية داخل الوطن وخارجه، كما يعرف على أنه حركة سياسية واجتماعية ومدنية جاءت كرد فعل على الظلم ويتخذ أساليب النضال السلمي طريقة كل النزاع. [5]

بالعودة إلى أواخر عام 2010 وما شهدته المنطقة العربية من حراك سياسي[6] الذي كانت شرارته من دولة تونس نتيجة خروج بعض فئات الشعب إلى شوارع مدينة

---

[3] نفس المرجع، ص 217.

[4] مناور عبد اللطيف، " الحراك السياسي وأثره على الاستقرار في دولة الكويت 2006 / 2012 "، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية (قسم العلوم السياسية، كلية الأدب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط (2013) ص - ص 18 – 19.

[5] نفس المرجع: ص 05.

[6] صليحة كبابي، " الأطر المفاهيمية للتحولات السياسية في المنطقة العربية "، من أعمال الملتقى الوطني حول التحولات السياسية في المنطقة العربية، واقع 24 – 25 أفريل 2012، جامعة 20 أوت سكيكدة.

سيدي بوزيد بعد أن قام الشاب التونسي محمد البوعزيزي بإضرام النار على جسده احتجاجا على الوضع القائم[7]، هذا الحدث الذي ظهر صغيرا في حجمه جمل في طياته تداعيات كبيرة فقد كان يختزل حالة احتقان الشارع العربي لدرجة كبيرة فسرعان ما انتشر الأمر إلى العديد من الأقطار العربية كليبيا ومصر واليمن والبحرين وسوريا[8] وبالنظر إلى التطورات التي شهدتها المنطقة العربية منذ 2010 نجد أنها تستدعي قراءة لمجموعة المفاهيم التي وظفت خلال هذا الحراك حيث استخدمت تسميات كثيرة: الربيع العربي، الثورات العربية، التغيير ...إلخ.

هذه التسميات تختلف دلالتها ومضامينها لذا سنحاول تقديم هذه المفاهيم ومحاولة مقاربتها مع الواقع العربي مما قد يساعد على ضبط الإطار المفاهيمي للأحداث في المنطقة العربية من خلال تقديم بعض التعريفات الاصطلاحية لمفهوم الثورة، التغيير والإصلاح... ومحاولة ضبطها رغم صعوبة ضبط المفاهيم في العلوم الإنسانية تبعا لتعدد استعمالها بحسب الحاجة لا الوظيفة.

الحراك العربي ومصطلح الربيع العربي:

إن مصطلح الربيع العربي (Arab Spring) قد أطلق على ذلك الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية منذ نهاية فترة 2010 [1]، وكان ذلك ابتداءا من دولة تونس لتمديد فيما بعد إلى أكثر من بلد عربي أين بدأ الحديث عن الربيع في الوطن العربي وعجز قادة الأنظمة العربية على احتواء الأوضاع، حيث أن أول من استخدم هذا المصطلح هي الصحيفة البريطانية الإندبندت (Independent).

---

[7] حسين محمد الزين، الربيع العربي إثر عمليات الشرق الأوسط الكبير، دار القلم الجديد، بيروت 2013، ص 21.

[8] صليحة كبابي، نفس المرجع.

[1] ظاهرة (الربيع العربي) ونتائجه، عن: " التحولات في العالم العربي والمصالح الروسية "، التقرير التحليلي لمنتدى الحوار الدولي (فاليدي)، موسكو، جوان 2012، ص 05.

لو تمعنا في مصطلح الربيع سنجد أن مصدره قد تم اقتباسه من بيئات حضارية أخرى وليس أصيلا مستمدا من أجواء المنطقة العربية الراهنة، وقد استخدم المصطلح لأول مرة في أدبيات الحراك الأوروبي في القرن 19 وتحديدا عام 1848، وعرف بما يسمى بربيع الأوطان أو ربيع الشعوب في أوروبا والذي كانت بدايته في بولونيا سنة 1846، أين أسهمت الثورات بدور بارز في نشر الفكر الليبيرالي المنادي بمزيد من الحريات، وقد عاد مصطلح الربيع ليظهر مرة ثانية لتوصيف حركة التحرر التي كانت انطلاقتها في تشيكوسلوفاكيا في جانفي عام 1968 فيما عرف بربيع براغ تنيانا (George Santayana الذي توفي عام 1954، وكان يقصد به التحرر من قيود الحياة غير محبوبة أو عمل غير مرغوب فيه إلى حياة أفضل، ويمكن القول أن مصطلح " الربيع العربي " ذو مرجعية غربية، أطلقته وسائل الإعلام والدوائر السياسية في الغرب على الحراك الذي عرفته المنطقة العربية، استلهاما من التجربة الأوروبية.[2]

الحراك العربي ومفهوم التغيير:

يعرف التغيير في اللغة على أنه جعل الشيء على غير ما كان عليه، أما اصطلاحا فعلم الاجتماع عرفه على أنه التحول الملحوظ في المظهر أو المضمون إلى الأفضل وقد عرفته موسوعة العلوم السياسية بأنه مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع بحيث أن السلطة والنفوذ يعاد توزيعهم داخل دولة ما أو بين عدة دول. [1]

---

[2] جبران صالح علي حرمل، " ثورات الربيع العربي "، رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات (الواقع وسيناريوهات المستقبل)، الحوار المتمدن، العدد 4068، 2013 / 2014، 29 مارس 2022، 14:57 موجود على الرابط الالكتروني:

http: //www.ohewar,org/debat/show.art.asp.and:355286

[1] محمد عارف عبد الله، " دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجا) "، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، (كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس طرابلس، 2012)، ص - ص 23 – 24.

وعملية التغيير تتطلب تحديد القادة والفاعلين الاجتماعيين والسياسيين لنوع التغيير وكذلك تحديد المسار الذي سيسلكه المجتمع لتحقيق التغيير الشامل بناء على مرتكزات فكرية وحضـــارية تتماشـــى وطبيعة التغيير الشـــامل وكذلك مراحله، فالأفكار كخبرة حضـــارية متموضـــعة بشـــكل بنية جماعية عقلية – نفســـية تجعل المجتمع يبني الهيكل المادي للحضـــارة ويعيد بناءه بســـرعة حتى لو تعرض للتدمير بفعل أزمة مثل الثورات وفي ثلاثية مالك بن بني للعالم المحيط بالفرد: الأشـــياء، الأشـــخاص والأفكار، الأفكار هي التي تقود العالم بغض النظر عن نوعيتها والحكم عليها. [2]

الحراك العربي ومفهوم الثورة:

في ظل تعريف الثورة من حيث أنها تغيير جذري في معطيات الواقع الســـياســـي والاجتماعي بشـــكل عميق، فإن الحراك العربي لا يعدو ســـوى إرهاصـــة لانتفاضـــة عربية قد تؤسس لثورة في المستقبل.[3]

وبعد اطلاق مفهوم الثورة: على الانتفاضات العربية حسب أصحاب هذا الرأي من باب الخلط بين الظواهر والاســـقاطات غير التاريخية وإقامة المقارنات الجاهزة بين قوالب وأنماط التغيير الســـائدة، يقول عبد الإله بلقزيز في نفي الثورة عن الحراك العربي: " الثورة في مفهومها النظري – تغيير شـــامل للبنى والعلاقات الاجتماعية – الاقتصادية، وهو ما يترافق مع تغيير علاقات السلطة وتركيبها الطبقي.

إن علاقات الســـيطرة الســـياســـة، وما يكتنفها من علاقات الغلبة أو الهيمنة تبع لعلاقات الإنتاج المســـيطرة، ويعلمنا التحليل الاجتماعي – الاقتصـــادي أن منظومات الإنتاج أو أنماطه محدودة بينما تشـــكيلاته الاجتماعية متعددة ومتنوعة، ولذلك ما من ثورة حقيقية لا تمسّ نظام العلاقات الإنتاجية ومواقع السيطرة فيها، وكل ما يسمى ثورة ويبقى على

---

[2] صليحة كبابي، مرجع سابق.

[3] كعســـيس خليـدة، الحراك العربي بين الثورة والفوضـــى، 29 مـارس 2022، 23:20، على الرابط الالكتروني:

http: //www.cours, org, Ib/ PDF/Emagazine Articles/mustaqbal-412-Khalida pdf

العلاقات تلك مكتفيا بتغيير أو تعديل الموقع من السـلطة والموقع في السـلطة (علاقة حاكمين، محكومين)، ليس من الثورة في شيء. [4]

[4] بلقزير عبد الإلـه، هل كـان الربيع العربي ثورة؟، مركز الروابط للبحوث والدراسـات الإسـتراتيجية http: //rawabetcenter.com/archives/15105 :على الرابط الإلكتروني ،18:26 ،2022/03/30

المطلب الثالث: الخلفية التاريخية للسياسة الخارجية القطرية

بدأ التاريخ الحديث لدولة قطر أثناء هجرة مجموعة من العشـــائر من دولة الكويت إلى الساحل الغربي من شبه الجزيرة القطرية في أواخر القرن الثامن عشر، فيما اجتاح الوافدون الجدد لاحقا ما كان موجودا من عشائر محلية في جوهرها بمعنى قلة الأرض المناســـبة للزراعة وينابيع المياه الوافرة وبســـبب هذه العوامل المحدودة كانت هذه الجماعات من النجاح المتقطع لبلدة " زبارة " كميناء، وإلى الغرب برزت عشـــيرة آل خليفة التي استوطنت البحرين بعد انشقاقها عن المجموعة التي انتقلت إلى قطر القادمة من الكويت، وإلى الجنوب كان الخطر المتشـــتت للقوى الوهابية القادمة من الســـعودية اليوم، وهي جماعة قوية بشـــكل كبير، برغم تداعي امبراطوريتها مرتين قبل عودتها في شكلها المتجسد الحالي في أوائل القرن العشرين، وإلى الشرق والجنوب كلن أيضا هناك عشائر عديدة ومختلفة أصبحت اليوم تشكل ما يعرف بالإمارات العربية المتحدة وإلى الشـرق أكثر كان هناك سـلطان مسـقط الذي غزا على نحو متقطع شـبه الجزيرة القطرية وما حولها، وأخيرا كان الشـــمال ينذر بتهديدات قادمة من القوى الفارســـية أو الجماعات الموالية لها، وعموما يمكن أن نقسـم مراحل تطور مراحل تطور السـياسـة الخارجية إلى مرحلتين أساسيتين:

أولا: المرحلة المتحفظة (1971 – 1995) : [1]

تـأثرت دولـة قطر خلال مرحلـة تكوين بنـاءهـا التـاريخي بعـاملين، العـامل الأول وهو السـيادة العثمانية رغم أنها كانت سـيادة اسـمية وانتهت سـنة 1914، أما الثاني فيتعلق بالحماية البريطانية التي بدأت بصـــورة غير رســـمية خلال النصـــف الأول من القرن

[1] عبد الرحمن الهزاني، " أهداف ودوافع الســياســة الخارجية القطرية "، 2022/03/30، 19:54، على الرابط الالكتروني:
http: //www.Sas445.com/Vb/Showthread,PHP:12626

التاسع عشر وأصبحت رسمية بعد رحيل الأتراك خلال الحرب العالمية الأولى وانتهت بإعلان الاستقلال لدولة قطر سنة 1971 ". [2]

بعد الانسحاب البريطاني وما تلاه من استقلال شهدته دول مجلس التعاون الخليجي وجدت الدول المعنية نفسها في خضم نظام إقليمي فرعي، وهو النظام الإقليمي الخليجي، والذي يتسم بوجود ثلاث قوى وهي: إيران – العراق – السعودية، وقد حاولت هذه القوى فرض ما يعرف بسياسة الاستتباع في تعاملها مع دول الخليج الخمس الكبرى، وهي: البحرين وقطر والإمارات وسلطنة عمان والكويت، بما يعني الضغط على الدول الخمس من أجل انتهاج سياسة تتوافق مع مصالح إحدى هذه القرى الثلاث، إلا أن سياسة الاستتباع التي اتبعتها السعودية كانت هي الأكثر بروزا في تلك اللحظة خصوصا مع تشكيل مجلس التعاون الخليجي في 1981، الذي كان يقصد منه جمع البلدان الخليجية العربية القلقة لمواجهة التهديدات المتزايدة من الطموحات الإقليمية الإيرانية والعراقية، خصوصا بعد الانتصار الذي حققته الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، لكن هناك مشكلة عدة واجهت السعودية في سبيل تحقيق هيمنتها على الدول الخمس الأخرى، أهمها عدم رضا هذه الدول من هذا الدور القيادي التي تؤديه السعودية، وخصوصا في ظل وجود خلافات معظمها على الحدود بين السعودية ومعظم هذه الدول إلى جانب محاولات القوانين الآخرين الحيلولة دون انفراد السعودية بالدول الخمس الصغرى، وهي محاولات نجحت أحيانا في تحقيق بعض الاختراقات في السياسة السعودية، وهو ما وفر للدول الصغرى هامسا للمناورة بالبنية لدولة قطر تم أثناء هذه المرحلة تعيين حمد بن خليفة آل ثاني وليا للعهد ووزيرا للدفاع في العام 1977 وبدأ العمل على إعطائه سلطات أكبر في الثمانينات، وكانت لديه أفكار مختلفة بعمق عن تلك التي لوالده بالنسبة لمستقبل قطر، حيث آمن حمد بأن قطر بحاجة لتغيير موقعها بشكل أساسي لتصبح دولة فيادية، معتدلة، ذي تركيز دولي متطورة اجتماعيا وبعد التغيير الأمني الهام سنة 1990 والغزو العراقي لدولة الكويت انتهزت قطر هذه الفرصة لتوقيع اتفاقيات مع أمريكا عام 1992 من أجل تأسيس قواعد أمريكية في البلد

[2] رياض نجيب الريس، الخليج العربي ورياح التغيير، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1990، ص 17.

كما بدأت قطر في أوائل التسعينات بتأسيس علاقات أفضل مع إيران وإسرائيل من خلال التأسيس لمحادثات مع طهران لفتح المياه إليها في أوائل التسعينات، وفي عام 1992 وما بعد كانت قطر منخرطة في محادثات مع إسرائيل ليس لتأسيس علاقات بشكل مكتب تجاري فحسب وإنما للشروع بمناقشات مفصلة لبيع الغاز القطري لإسرائيل أيضا.

ثانيا: المرحلة النشطة (1995 – 2014):

برزت دولة قطر منذ عام 1995 كإحدى الدول الخليجية الساعية خلف دور إقليمي مؤثر، وقد حرصت على إيجاد مكان لها على جدول أعمال القوى الدولية والإقليمية ذات الصلة والمصالح في منطقة الشرق الأوسط، وبدأت قطر منذ ذلك التاريخ بإقامة شبكة من العلاقات الدولية والإقليمية حيث تشكلت السياسة الخارجية القطرية بصورة مختلفة في هذه المرحلة لتصبح أكثر مشاركة ونشاطا في القضايا الرئيسية في المنطقة بحيث تشكلت السياسة الخارجية القطرية بصورة مختلفة في هذه المرحلة لتصبح أكثر مشاركة ونشاطا على القضايا الرئيسية في المنطقة، بحيث سعت قطر لأن تكون أكثر استقلالا عن دول المنطقة فسعت إلى إقامة علاقات خارج منطقة الخليج ولا بل حامية أمنها، فهذه المرحلة أساسها إقامة علاقات متوازنة مع جميع القوى الإقليمية والدولية، وبالتالي ابتعدت قطر عن الاعتماد التقليدي على المملكة العربية السعودية، وأقامت علاقات عسكرية مباشرة مع الو م أ ومن هنا تحولت المملكة العربية السعودية من عمق استراتيجي إلى طرف موازي بوصفه وزيرا سابقا للدفاع كان الشيخ حمد يمتلك خبرة واسعة في هذا المجال أدت العلاقة إلى إنشاء قاعدتين أمريكيتين كبيرتين في قطر: الأولى تعرف بقاعدة العديد الجوية والتي تؤدي القيادة المركزية الأمريكية التي قادت حربي ما بعد 11 أيلول / سبتمبر 2011 في أفغانستان والعراق والأخرى المعروفة بمعسكر السيلية الذي سيتضيف أكبر قاعدة أمريكية للتخزين المسبق للأسلحة خارج الولايات المتحدة الأمريكية ومع اكتشاف احتياطات غاز كبرى في البلاد بادر الأمير بإطلاق مشاريع وسياسات توسيعية قوية محليا وإقليميا غطت مجموعة عاملة من المجالات، قامت بخدمة السياسة الخارجية الجديدة القائمة على احترام الذات واتضح أن المقاربة الجديدة قصدت أن تثبت للجميع أن " الحجم لا يهم "، وأن تفتد

الإقلال من شأن البلاد الصغيرة التي لا تتجاوز عدد سكانها الأصليين 225 ألف نسمة وقد تمكنت قطر بسرعة فائقة من تشكيل شبكة مذهلة من العلاقات، فمن جهة أقامت علاقات طبية مع الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأخرى وحتى الكيان الإسرائيلي ومن جهة أخرى أقامت علاقات قوية مع حركتي حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني وكثير من الأحزاب الإسلامية. (1)

ومع انطلاق شرارة الحراك الذي شهدته المنطقة العربية أواخر عام 2010 اعتبرت القيادة القطرية هذا الحراك بمثابة الفرصة العظيمة التي كانت تنتظرها لتأكيد دورها وموقعها الإقليميين من خلال التوسع في استخدام الأداة الإعلامية، ونشاطها الديبلوماسي، ودعمها المالي، وحتى دعمها العسكري (كما في ليبيا وسوريا) والتي تعتقد بوجود فراغ على صعيد قيادة المنطقة حيث يمكنها أن تتدخل متخطية بذلك موانع الفاعلية السياسة المتعلقة بحجم البلاد على صعيدي الجغرافيا والديموغرافيا، وتعويض عن النقص في النفوذ العربي بالمنطقة.

وهناك أسباب عدة ساهمت في احداث تحول في السياسة الخارجية القطرية من متحفظة إلى نشطة، نذكر أبرزها:

1- غزو العراق للكويت: أي دولة صغيرة يسهل السيطرة عليها واحتلالها، وهذا جعل قطر تفكر جديا بأنها لا تأمن من الدول المجاورة لها مثل ما حدث مع الكويت والعراق وبالتالي اتجهت قطر إلى إقامة علاقات متوازية مع جميع الدول.

2- خلاف قطر مع المملكة العربية السعودية الحدودي عام 1992 حول منطقة الخفوس ترافق هذا مع اعتقاد قطر أن السعودية تقف إلى جانب البحرين في نزاعها مع قطر حول جزر حوار.

---

(1) Paul Salem, Huib de zeeuw, " Qatari foreign policy: The chaging Dynamics of an outsize Role ", March 31, 2022, 10:45, Available at: http: // Carnegie - mec.org/2012/12/31/russia – and – west – need – to – rediscover – each – other – in – 2013 / fiag.

3- تصـاعد ثورة قطر بشـكل كبير مما جعل قطر تعتمد على نفسـها من خلال تصـدير النفط والغاز، إضافة إلى ذلك يرجع بعض الباحثين بداية ظهور الدور الإقليمي والدولي الذي أو جدته قطر عبر استضـافتها كمية من الفعاليات التي رافقت إطلاق قناة الجزيرة خصوصا عقد المؤتمر الأسيوي الإفريقي في الدوحة عام 1997.[2]

[2] عبد الرحمن الهزاني: " أهداف ودوافع السياسة الخارجية القطرية "، مرجع سابق.

المبحث الثاني:

دوافع قيام الحراك العربي ونتائجه

المطلب الأول: الدوافع الداخلية والخارجية لقيام الحراك العربي

بالرغم ما شـــهدته البلدان العربية من اختلافات عديدة في الإمكانات وفي الأهمية من الناحية الإســتراتيجية والاقتصــادية، إلا أنه يمكن تحديده جملة من الأســباب العامة المشتركة التي أسهمت في ظهور الحراك العربي وتنقسم إلى:

1- الأسباب الداخلية:

وهي كثيرة أهمها الأســباب الاجتماعية والاقتصــادية والســياســية والتعليمية والثقافية دور مفصــلي وحاســم في ظهور الحراك العربي، ويمكن في هذا الإطار الاعتماد على مدخل الحرمان لــ: تيد روبرت جير (Ted Robert Gure) في كتابه المرسوم " لماذا يتمرد البشر why Men Rebel " والذي نشره عام 1970 والذي كان على خلفية حركات الاحتجاج الطلابية في الســتينات، وقد تناول الأبعاد النفســية للحرمان الاقتصــادي ودورها في حفز الثورة والعصــيان أو العنف، من خلال التركيز على مفهوم الحرمان النســبي (Relative Deprivation) ووفقا لذلك يطرح تيد روبرت جير (Ted Robert Gure) مقاربة أو مدخلا أساسيا في محاولة منه لفهم أسـباب التمرد أو الأسـباب التي تجعل الرجال يثورون، وذلك من خلال الاعتماد على

المتغيرين أساسين بوجود أزمنين بنيويين أساسيتين هما الفقر والقهر [1]، ويعبر هذا المدخل عن حالة نفسية واجتماعية ديناميكية تنتج عن التناقض بين أوضاع الإنسان أو المجموعة من البشر وتطلعاتهم في الحصول على الرفاهية أو الأمن أو التحقق الذاتي وليس أوضاعهم الاقتصادية بحذ ذاتها، ومن ثم فإن عمق ومدى الشعور بالإحباط الناتج عن إدراك الحرمان وفقا لهذه الرؤية هو الحافز الرئيسي للعصيان المدني أو الجماهيري، وكلما كان الشعور بالإحباط ممتدا وعميقا تزايدت فرص السلوك العنيف.[2]

أثناء محاولة اسقاط هذه المقاربة على الدول العربية أو الواقع العربي الذي شهد حراكا شعبيا فإننا شاهدنا هذه الدول تعاني كثيرا من هذين المتغيرين ويظهر ذلك من خلال المؤشرات التالية:

الطفرة الشبابية وأزمنة البطالة:

تشهد المنطقة الغربية ما يعرف بالظفرة الشبابية، إذ تعد نسبة الشباب – دون سن الثلاثين – هي الغالبة اجتماعيا[3] ، فعلى وجه الإجمال تصل نسبة الشباب في الدول العربية مجتمعة إلى الثلثين من مجموع السكان العرب الذي يتجاوز الـ (200) مليون نسمة. [4]

---

[1] تيد روبرت جبر، لماذا يتمرد البشر؟، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، مركز الخليج للأبحاث، دبي الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص - ص 65 – 75.

[2] هناء عبيد، " من الحرمان إلى التوقعات: الاقتصاد السياسي (التحولات الثورية) في المنطقة العربية " السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 187، كانون الثاني 2012، ص 55.

[3] مروان بشارة، العربي الحنفي وعودة الثورات العربية ومخاطرها، تر. موسى الخالق، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013 ص 65.

[4] طه حميد حسن العنبكي، " دور شباب التغيير في الدول العربية في إعادة صياغة العلاقة بين الحاكم والمحكومين "، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات أعمال الملتقى الدولي حول التحولات والتغيرات الوطن العربي، الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي "، بتاريخ 10 – 11 جوان 2013، عمان الأردن، ص 101.

وقد بلغت تلك النسبة في:

مصر ← % 52.3

تونس ← % 42.2

ليبيا ← % 47.4

الأردن ← % 54.4

سوريا ← % 54.2

المغرب ← % 47.7

وهو ما يتضح في الشكل التالي:

شكل: يوضح نسبة الشباب الأقل من 25 سنة في سكان العالم العربي (الشكل رقم 06)

المصدر: وليد عبد الحي، العالم العربي في 2013: الاتجاهات السياسية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، يناير 2013، ص 2.

إذ تعاني هذه الفئة العمرية مظاهر اقصاء اجتماعي وسياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له، كما أن البطالة تعد من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي خصوصا في أواسط الشباب المتعلم الحاصل على تعليم عالي، كما يعاني الشباب أيضا تدني كبير في مستويات الأجور وسوء ظروف العمل وقد أثر على ذلك بالسلب على الظروف الاجتماعية للشباب في الوطن العربي [5] ومن ذلك لجأ هذا الشباب الذي اكتفى من الخطابات دون تقديم حلول حقيقية من السلطة لمشاكله اليومية إلى شبكات التواصل الاجتماعي [6]، قصد التواصل والتعبير عن عدم رضاهم على الأوضاع القائمة وكذلك لتنظيم فعاليات احتجاجية نجحت في كسر حاجز الخوف الذي فرضته النظم العربية على شعوبها لعقود طويلة.[7]

فالمعدل الإجمالي لنسبة البطالة في البلدان العربية:

* يمثل نسبة 14.5% من القرى العاملة ← في عام 2005

مقارنة بـ 6.3 % على الصعيد العالمي.

* وعام 2007 المقدر ← بحوالي 13.7 %

وبحوالي 14.8 % ← عام 2009

(5) دينا شحاتة ومريم وحيد، " محركات التغيير في العالم العربي"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 184، القاهرة، نيسان 2011، ص11.

(6) محمد الحداد، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس، ط2، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011، ص8.

(7) دينا شحاتة ومريم وحيد، نفس المرجع، ص 11

وتسجل الدول العربية معدل البطالة الأعلى في العالم بالنسبة إلى شريحة الشباب الذي تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، وبحسب تقديرات عام 2009 يقدر متوسط نسبة الشـــباب العاطلين عن العمل في الدول العربية بحوالي 50 % [1]، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول يوضح نسب البطالة في بعض الدول العربية التي شهدت حراكا عربيا (جدول رقم 01):

الدولة	ترتيب الدول في التنمية البشرية	معدلات البطالة (%)
اليمن	154	% 15
سوريا	119	% 09.2
مصر	113	% 09.4
تونس	94	% 14.7
ليبيا	64	% 18.2

المصـــدر: تقرير التنمية البشـــرية لعام 2011، المصـــادر عن: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتقرير الاقتصادي العربي الموحد عن: صندوق النقد العربي بالاشتراك مع منظمة الأوبك وجامعة الدول العربية 2010 (بتصرف).

التهميش الاقتصادي والاجتماعي:

على الرغم من امتلاك دول المنطقة لثروات بشرية ومادية هائلة فإن النظم العربية أخفقت في تحقيق التنمية المســـتدامة والعدالة الاجتماعية، ولا تزال قطاعات واســـعة والعديد من الشـــعوب العربية تعاني الأمية والبطالة وتدني مســـتويات الدخل وغياب الخدمات والمرافق، كما أن الفجوة بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة في اتساع مســـتمر، وباســـتخدام خط الفقر 1.25 دولار نجد هناك تقدم ملموس في القضـــاء على بعض مظاهر الفقر على عكس تبني 22 دولار وهذا ما يدل على أن الدول العربية لن تنجح إلا في خفض نســـبة أفقر الفقراء، مع الأخذ بعين الاعتبار آثار الأزمتين الغذائية

[1] التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2010، الصادر عن: صندوق النقد العربي بالاشتراك مع منظمة الأوبك وجامعة الدول العربية، ص 35 – 39.

منذ 2006 والأزمة المالية عام 2008 وهي ما بددت كل الجهود المبذولة، هذا ما يظهر من خلال احصائيات عام 2005 بحيث 20 % من السكان العرب يعيشون تحت خط الفقر المحدد بـ 2 دولار في اليوم أي حوالي 34.6 مليون نسمة.

وإذا اعتمدنا على مقياس دليل الفقر البشري المركب من 3 مكونات:

طول العمر والمعرفة ومستوى المعيشة، تسجل البلدان العربية ذات الدخل المنخفض تواتر الفقر الإنساني في أعلى مستوياته بمعدل يصل إلى 35 % مقارنة مع 12 % في الدول ذات الدخل المرتفع [2]، والجدول التالي يوضح نسب الفقر في بعض الدول العربية.

جدول يوضح نسبة الفقر في بعض الدول العربية التي شهدت حراكا عربيا (جدول رقم 02):

الدولة	سنة المسح	نسبة انتشار الفقر %	عدد الفقراء – مليون -
مصر	2009	% 21	16.6 مليون
اليمن	2006	% 34.8	7.8 مليون
سوريا	2007	% 12.3	2.3 مليون
تونس	2005	% 3.8	0.4 مليون

المصدر: التقرير العربي حول الأهداف التنموية للألفية 2010، الصادر عن جامعة الدول العربية، ص07.

وقد أدى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتفشي الفساد بشكل واسع [3] وتبني العديد من الدول العربية لسياسات التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق في

[2] تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009: " تحديات أمن الإنسان في المنطقة العربية "، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[3] جلال معوض، " الشرق الأوسط الدلالات والتطورات الجارية المحتملة "، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 80، القاهرة، ديسمبر 1994، ص141.

السنوات الأخيرة إلى تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية بشكل ملحوظ[4]، مما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وشعور المواطن في هذه الدول بأن مستويات المعيشة لا تتحسن بل تتراجع، ولا تتواكب مع ما فعلته الحكومات من أرقام في هذا المجال، فعلى الرغم من الارتفاع النسبي في معدلات النمو الاقتصادي لدول الحراك العربي، إلا أن ليس المعبر الحقيقي عن قوة الاقتصاد، فالأمر متعلق بسوء وعدم عدالة توزيع عوائد النمو، وفي هذا الصدد تشير تقارير منظمة الشفافية الدولية إلى أن الدول العربية تحتل مراتب متقدمة في مؤشرات الفساد بين دول العالم بل أن هذا التقدم يزداد من عام إلى آخر مما يدل على عدم اتخاذ سياسات ملائمة لمحاربة الفساد على مجمل دول الحراك العربي، إذ أن ليبيا واليمن وسوريا تعتبر من أكثر الدول فسادا وفقا لتقارير المنظمة يليها تونس ومصر.

2- الأسباب الخارجية:

بالإضافة إلى الأسباب والعوامل الداخلية التي ساهمت في قيام الحراك العربي هنالك عوامل مؤثرة خارج حدود الدول التي شهدت الحراك العربي، وهذه العوامل الخارجية لها دور لا يمكن إغفاله بصورة عامة في احداث التغيير في المنطقة العربية ولكن لا يظهر لها تأثير فاعل ومباشر في حال الحراك في البلدان العربية وحول مدى تأثير العوامل والأسباب الخارجية هنالك اتجاهان:

* الاتجاه الأول: يرى أن الحراك العربي والاحتجاجات هي بمثابة صناعة داخلية خالصة لم فيها أي دور خارجي بتاتا، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أبعد من ذلك ويعتقدون بأن الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ليست سعيدة بالحراك العربي وإنما يتعامل معها كأمر واقع.

* أما الاتجاه الثاني: تفسيري دور العامل الخارجي له قوة عظيمة ومؤثرة في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه استنادا إلى وثائق سرية كشفها موقع " ولكيلكس (Wikileaks) أن الولايات المتحدة دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديمقراطية في مصر، والبعض يرى أن هذه الوثائق

(4) حيدر إبراهيم علي، " الأمنوقراطية والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية "، السياسة الدولية، القاهرة الأهرام، المجلد46، العدد 184، أبريل 2001، ص - ص 51 – 52.

والموقع نفسه كان له دور فاعل بما حدث في العالم العربي بكشف هذه الوثائق أمور سرية عديدة حول الحكام وحاشيتهم وعن حجم الفساد الموجود في هذه الدول [5]، وفي هذا السياق يمكن الحديث عن نظرية الدومينو (Domino Theory) وهي نظرية تفترض وجود قوة خارجية قادرة على زعزعة حالة الاستقرار القائمة بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة في ترتيب معين، مشكلة نظام ما، وتفترض أنه بمجرد نجاح تلك القوة في زعزعة استقرار أي من تلك الكيانات تبدأ موجة من عدم الاستقرار تمس كل عنصر من عناصر النظام الواحد تلو الآخر، ولهذه الموجة سرعة من عدم الاستقرار تمس كل عنصر من عناصر النظام الواحد تلو الآخر، ولهذه الموجة سرعة

في الانتشار تتأثر بمدى توافد قدرة ذاتية لدى العناصر التي تسقط أولا على تعزيز انتشار أثر الموجة، ومن شروط تحقق هذه النظرية أن تكون المسافة الفاصلة بين الكيانات المكونة للنظام متساوية، وأن تسقط بسرعة معينة، وأن يكون لدى الكيانات المكونة للنظام استعدادا للتأثر بالموجة [6] ، وتعلى هذه النظرية من أهمية العامل الخارجي لإحداث تغيير في دولة ما، وقد استخدمت هذه النظرية في مجال النظم السياسية المقارنة، وتوصلت الدراسات التي استخدمتها إلى ارتفاع أو انخفاض درجة الديمقراطية في دولة معينة ينتشر ليصل إلى الدول المجاورة [7]، ومن ثم فإن التغيير داخل دولة معينة يحدث تغييرا مماثلا في الدول المجاورة لها مما يشبه أثر العدوى وهذا ما حدث عندما قام الحراك في تونس وانتشر ليصل إلى مصر وبقية البلدان العربية. [8]

---

[5] منذر أحمد زكي شراب، " السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية، 2003 – 2012 "، مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، قسم التاريخ كلية الأدب والعلوم الإنسانية جامعة الأزهر، القاهرة، 2014 ، ص 134.

[6] إيمان أحمد رجب، " المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية، ملحق السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 184، القاهرة، أبريل 2011، ص 15.

[7] Peter T.Lesson and Andrea M.Dean, The Democratic Domino Theory: An 53, No 3, Jul. 2009, p535.

[8] Baredine Arfi, " State collapse in New Theortical fromwork: The case of yugoslavia ", International Journal of Sociology, vol28, No 3, fall 1998, p.p 16 – 17.

المطلب الثاني: خصائص الحراك العربي الراهن

شهدت هذه المنطقة العربية حراكا كانت بدايته على شكل حركة احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية أواخر عام 2010 [1] ، بدءا بتونس ومرورا بمصر في جانفي 2010 والذي طالب بإنهاء الفساد ومحاولة تحسين الأوضاع المعيشية بل وأحيانا إسقاط الأنظمة، وعلى إثر نجاح الحراك التونسي والمصري بإطاحة رأس النظامين بدأ الحراك بالانتشار سريعا في أنحاء الوطن العربي الأخرى[2] ، ليصل إلى ليبيا واليمن في فيفري وسوريا في مارس في العام نفسه، امتدادا إلى الأحداث التي شهدتها كل من البحرين وسلطنة عمان، فضلا عن الاحتجاجات التي عمت بقية البلدان العربية [3] ، بحيث لم يستثني أحدا من الدول العربية وإن اختلفت قوة هذا الحراك الشعبي ضد النظم السلطوية من دولة لأخرى بما فيها دول الخليج العربي رغم وضعها الاقتصادي المزدهر، وما يعطي أهمية لهذا الحراك أن القضايا الخارجية لم تكن مطلبا مطروحا بقدر ما كانت القضايا الوطنية مسيطرة عليه، كما أنها ليست موجهة ضد عدو أجنبي، وإنما عدو داخلي ومطالبه تتعدى الدعوة إلى تلبية الحاجات المالية للمواطنين إلى قضايا غير مادية كالكراسة ومحاربة الفساد والحريات السياسية وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وإنهاء مفهوم الفرد الحاكم الوحيد.[4]

---

(1) كاظم الموسمي، زمن الغضب العربي: الثورات الشعبية الجديدة، ط2 (د. ب .ن)، (د. د. ن)، 2012 ص140.

(2) محمود جميل الجندي، " أثر التدخل الدولي (العسكري) في نجاح الثورات العربية (دراسة مقارنة بين الحالتين الليبية والسورية)، من أعمال الملتقى الدولي: التحولات والتغيرات في الوطن العربي "، الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان الأردن، بتاريخ 10 – 11 جوان 2013، ص238.

(3) مروان بشارة، العربي الخفي وعودة الثورات العربية ومخاطرها، تر: موسى الخالق، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص29.

(4) عبد الحكيم سليمان وادي، " الربيع العربي وانعكاسه على الدبلوماسية العربية الأسباب والمبررات "، 2022/04/02، 01:08، على الرابط الإلكتروني:

وقد أشار روبرت كابلان (Robert D.Kaplam) في مقال له بعنوان " النظام العربي الجديد " إلى أن الشعوب العربية لم تنتفض بسبب المأزق الفلسطيني ولم تنشر بسبب الغرب أو الولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما ثارت ضد البطالة والطغيان وإهدار الكرامة في مجتمعاتها الداخلية[5] ، ومن خلال توصيف واقع الحراك في المنطقة العربية يمكن الخروج بالدلالات الأساسية التي ميزت الحراك العربي الراهن وهي كالتالي:

* غياب المرجعية القيادية: بمعنى غياب القيادة التي يأتمر بها الحراكيون في الميدان وعدم وضوح مراكز صناعة قراراتهم وعدم وضوح مرجعيتهم الأيديولوجية فهم خليط من تيارات مختلفة تتعارض مصالحها [6]، فهو لا يحمل مشروعا أيديولوجيا بل مطالبه اجتماعية، فكان عبارة عن حالة تعبير عاطفي جمع شرائح المجتمع المختلفة وعلى قوائم مطلبيه مشتركة تمثلت في رفع الظلم والمطالبة بالكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية والعيش الكريم.[7]

* غياب الرؤى والأهداف والتنظيم: كان حراكا مجتمعيا غير منظم خاصة في ظل غياب المؤسسة التي تجمع وتنظم صفوفه بحيث لم يرقى إلى مستوى التنظيم المسبق ولا مستوى تحديد فكرة الهدف بوضوح والإجراءات التي تتطلبها ووضع استراتيجيات محددة تعبر عن خطط صحيحة من جهة ولمقابلة ردود الأفعال الداخلية والخارجية من جهة أخرى. [1]

* غياب الرؤية المستقبلية: حيث تمكن هذا الحراك من الإطاحة برأس هرم النظام بسهولة لكنه فشل في بناء نظام جديد[2] ، بحيث لم يكن واضحا له طبيعة النظام الذي

---

http: //www.ohewar,org/debat/show.art.asp?and:398065

(5) خليدة كعسيس خلاصي، " الربيع العربي بين الثورة والفوضى "، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 36، العدد 421، بيروت، مارس 2014، ص252.

(6) سلوى بن جديد، مرجع سابق.

(7) وضاح مصطفى حسن الأسمر، " أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة ، " أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل "، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين، نابلس فلسطين، 2013، ص 118.

(1) وضاح مصطفى حسن الأسمر، نفس المرجع، ص 118.

(2) خليدة كعسيس خلاصي، نفس المرجع، ص 227.

يريده وكيف يتحقق ذلك حتى النخب والأحزاب السياسية انظمت لاحقا للحراك لم تكن واضحة لها أهداف الحراك ولم تستطع أن يتبلور برامج سياسية واقعية وأن تترجم الشعارات الكبيرة التي طرحتها إلى خط وبرامج عمل لتحقيقها.

* ازدواجية المعايير في موقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة منه.[3]

* كان عبارة عن حراك غير نمطي نسمته السلمية والمدنية عدا حالات[4] ، بحيث عزم الإطاحة بالحكام بعبارة مطلبية تجمع ما لا يجمع هي " الشعب يريد إسقاط النظام"[5] فإسقاط الأنظمة في تاريخ البشرية تم عادة عن طريق الفعل الثوري وليس عن طريق القول والمطالبة.[6]

* غلب على هذا الحراك الطابع الشبابي، إلا أن هذه الميزة تنبع من بنية المجتمعات العربية والتي هي مجتمعات فتية تبلغ الفئة العمرية الشابة فيها (15 إلى 29 سنة) أكثر من ثلث السكان، وتعاني هذه الفئة العمرية مظاهر اقصاء اقتصادي وسياسي واجتماعي، وجعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة للحراك. [7]

كما أن الحراك العربي قد اتسم بالسرعة والفجائية واكتسب زخما بفعل عاملين:

1- التغيير الجيلي الذي لا يمكن اختزاله بفارق العمر الزمني، وإنما يتجاوز للأفكار والأدوات والاعتماد على دور وسائل التواصل الاجتماعي في هذا الحراك.

---

(3) عارف نصر محمد، " المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية، " السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 188، القاهرة، 2012، ص 53.

(4) خليدة كعسيس خلاصي، نفس المرجع، ص227.

(5) رضوان السيد، " حركات التغيير في بلدان الربيع العربي نجاح أم إخفاق "، في ابتسام الكتبي وآخرون، إلى أين يذهب العرب؟ رؤية 30 مفكرا في مستقبل الثورات العربية، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2012، ص 30.

(6) سلوى بن جديد، مرجع سابق.

(7) نعيم نذير شكر، " التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر "، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد 48، أبريل 2011، ص 5.

2- تغيير طبوغرافية المجال العام في الوطن العربي نتيجة للانفتاح الإعلامي غير المسبق في هذه البلدان وتدفق المعلومات بما قوض من سيطرة الأنظمة العربية وفتح الباب أمام مجال عام جديد. [8]

[8] خليدة كعسيس، نفس المرجع، ص 226.

المطلب الثالث: نتائج الحراك العربي

أثناء الحديث عن النتائج الأولية للحراك الذي شـــهدته الدول العربية والذي أدى إلى تغيير في وجهات النظر لدى الكثير من الســياسـيين والمثقفين الذين كانوا لا يثقون بدور الجماهير وإمكانياتها في إحداث التغيير بالمنطقة، فإنه يمكن تحديد هذه النتائج فيما يلي:

* قام بوضــع حد لما يسـمى بالاسـتثناء العربي، أي أن العالم كله يتغير والعالم العربي يتسم بالجمود.

* في ما يخص العلاقة بين الحاكم والمحكوم والتي هي جوهر العملية الســياســية، فقد تخطى الشــارع العربي حاجز الخوف من الســلطة، بل غير الخوف مســاره لينتقل في كثير من الأحيان من المحكوم إلى الحاكم وقد يؤســس هذا التطور لعملية التحول الديمقراطي لأن خوف الحاكم وقلقه من المحكوم هو جزء أســاســي من المحاســبة والمسألة التي لا يمكن أن يقوم نظام ديمقراطي دونها.[1]

* أتاح الحراك الشــعبي المجال لمناقشــة بعض الموضــوعات التي طالما جرى حجبها والســكون عنها، في ظل النظم الســابقة الذي يعد نقلة أســاســية لبناء نظام ســياســي ديمقراطي، يأتي في مقدمتها التداول على السلطة، مصدر السلطات، الهوية[2] ، العلاقة بين الســلطة والمال وكيفية الحكم فيها، ودور الجماعات الإســلامية في عملية التحول الديمقراطي ودور العسكري في دولة مدنية وإصلاح الجهاز الأمني. [3]

---

(1) بهجت قرني، " ما بعد سقوط رأس الحكم: تحديات المرحلة الانتقالية ومآلات الربيع "، السياسة الدولية، القاهرة، المجلد 48، العدد 192، أبريل 2013، ص - ص 36 – 37.

(2) ماجد كيالي، " ما بعد الثورات العربية: التباينات والتنافســات بين التيارات الدينية والمدنية "، شــؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 152، القاهرة، شتاء 2012، ص 24.

(3) بهجت قرني، نفس المرجع، ص 36 – 37.

وقد صدر تقرير عن مركز دراسات الشرق الأوسط فإنه يمكن تقسيم الدول العربية المتأثرة بالحراك الشعبي الحاصل إلى ثلاثة مجموعات:

1- المجموعة الأولى: دول الحراك السلمي المتمثلة في مصر وتونس والجزائر.

2- المجموعة الثانية: دول الحراك غير السلمي والمتمثلة في ليبيا واليمن وسوريا.

3- المجموعة الثالثة: دول الإصلاح الذاتي والمتمثلة في الأردن والمغرب ودول مجلس التعاون الخليجي وهي الدول التي استخدمت الآلية الاستباقية في التعامل مع الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح والتغيير.[4]

وأما ما يتعلق بالمرحلة الانتقالية بعد الحراك فإنها تميزت بجملة من التحديات يمكن تلخيصها كالآتي:

1- تستغرق المراحل الانتقالية فترات طويلة بفعل بطء أو ارتباك الخطوات المتخذة أو سيطرة الصراعات على مسار الحراك.

2- الصراعات السياسية تبدو أعنف وأكثر عمقا وجذرية مما كان متصورا، فالقضية تجاوزت إقامة نظام ديمقراطي جديد محل نظام استبدادي قديم إلى صراعات على السلطة من ناحية، وصراعات على الدولة من ناحية أخرى، حيث تسعى كافة القوى السياسية بل من خلال الحشد الثوري أيضا وأعمال العنف أحيانا.

3- ظهور العديد من الإشكاليات المعقدة التي لا يبدو حلها سهلا أبدا كصياغة الدساتير بين القوى الإسلامية والمدنية وأوضاع الجيش فيما بعد الحراك وشكل الاقتصاد ونوعية التحالفات الخارجية للدول في المرحلة الانتقالية.

---

(4) طارق عاشور، " الإصلاح السياسي بعد عام 2011، تحليل للحالة الجزائرية "، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 30، بيروت، ربيع 2012، ص - ص 44 – 45.

4- العجز الانتقالي بفعل التحديات التي تركها النظام السابق سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وإداريا على نحو تتحول معه إلى عقبات هيكلية أمام الحراك مما يثير فكرة العجز الانتقالي.

5- رفض الخضوع لأي سلطة كما حدث في ليبيا حيث تم الامتناع عن الاستجابة لنداءات السلطة بتسليم الأسلحة، فضلا عن حدوث مصادمات بين الميليشيات مما يدفع إلى انزلاق البلاد في حرب أهلة.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما ســـبق ذكره نبرز أهمية الفصـــل الأول باعتباره المهتم بالتبرير النظري للدراســة والتأصــيل العلمي لها وذلك من خلال تحديد الإطار المفاهيمي الذي بدوره لا يقل أهمية عن الدور التحليلي والتفسيري لمختلف المقاربات النظرية، حيث أن المفاهيم من الناحية الأبســتمولوجيا تعتبر أداة ذهنية تحليلية يتصــور بها الباحث مادة بحثه ويتم عن طريقها وضع المنطلقات الأساسية لأي دراسة علمية، وبالتالي تم من خلاله ضبط المفاهيم بطريقة منهجية هادفة ثم تم التطرق إلى الخلفية التاريخية للســياســة الخارجية القطرية ليتبين في هذا الفصــل أن عملية تحليل الدراســة الموســومة دور الســياســة الخارجية لقطر في ظل الحراك العربي الراهن تقتضـــي التركيز على مجموعة من المفاهيم فكان من الضروري تناول مفهوم السياسة الخارجية، الحراك السياسي التي لها أثر فاعل في تشـــكيل موقف من المواقف الدولية يمكن من خلاله أداء دور في توجيه مسار السياسة الخارجية.

تمهيد:

شـهدت نهاية فترة عام 2010 حراكا سـياسـيا واسـعا في العديد من الدول العربية وقد اتسم هذا الحراك في البعض منها بالطابع السلمي فيها توجه البعض منها نحو الصراع العسـكري المسـلح، وقد أدى هذا الحراك إلى تنحي رؤسـاء تلك الدول وإسـقاط البعض منهم بالقوة، ونظرا لما يشـــكله هذا الحراك من أهمية وما قد ينتج عنه من متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية على الصعيد العربي وانعكاساته الإقليمية والدولية أحدث مســـار هذا الحراك في المنطقة الكثير من التغيرات في نمط التفاعلات الإقليمية بعد تراجع المحور التقليدي السـعودي – المصـري – السـوري واتسـاع المجال أمام دول عربية أخرى للقيام بأدوار أكثر تأثيرا وفاعلية في الشؤون الإقليمية، على هذا الأساس تم تقسـيم هذا الفصـل إلى أربعة مباحث: الأول تناول السـياسـة الخارجية القطرية تجاه الحراك العربي في شـمال افريقيا، أما الثاني فتناول سـياسـتها الخارجية تجاه الحراك العربي آسـيا، فحين خصـص المبحث الثالث لتداعيات الحراك العربي على العلاقات القطرية العربية أما المبحث الرابع فكان لتداعيات الحراك العربي على العلاقات قطر مع القوى الدولية.

المبحث الأول:

السياسة الخارجية القطرية

تجاه الحراك العربي في الشمال الافريقي

شـــهد أواخر عام 2010 الانطلاقة الأولى للحراك داخل المنطقة العربية وتحديدا دولة تونس [1] ثم دولة مصر ليبدأ في الانتشار بعد ذلك في شتى أنحاء الوطن العربي [2] وقد تنوعت أسباب قيام الحراك والاحتجاجات في منطقة شمال افريقيا ونذكر منها:

1- العامل الســياســي: ان معظم دول شــمال افريقيا تعاني من مظاهر الانقســام القبلي والطائفي، فقد كانت للقوى ذات الأرضــية الطائفية أو القبلية أو المناطقية دور مهم في الحراك الشعبي ضد النظم الحاكمة.

2- العامل الاقتصـــادي: ان معدلات التنمية البشــرية وفقا لما صـــدر عن تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لا تعكس الواقع في عدد من دول المنطقة، فتونس تقع في الموقع 81 ومصر في الموقع 101.

ما يعني أن من أحد أســـباب الحراك هو أزمة النمو غير المتكافئ والفجوة الكبيرة بين المركز والأطراف، فمثلا تونس تركزت نســبة 80 % من الاســتثمارات الحكومية والخاصة في المناطق الساحلية الشمالية والشرقية للبلاد بينما كانت المحافظات الداخلية في الغرب والجنوب من نقص الاســتثمارات والخدمات والوظائف ووصــلت معدلات البطالة في (ولاية ســيدي بوزيد) إلى 30 % و 16 % كما شــهدت تونس أيضــا

[1] وليد بن عبد الله الهويريني، تحولات الإسلاميين من لهيب سبتمبر إلى ربيع الثورات، ط2، البيان، الرياض، 2012، ص 104.

[2] سهيل الحبيب، المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية، مقدمة في استئناف المشروع النقدي للإيديولوجيات العربية المعاصرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014، ص 41.

اتســـاعا كبيرا في الفجوة الاقتصـــادية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة في ظل طبقة رأسمالية استحوذت على النصيب الأكبر من عوائد عملية التنمية الاقتصادية.[3]

منذ بدأ بوادر الحراك في المنطقة، ومع اتساع رقعة تأثيره وتداعياته تعدد مواقف الدول وســـياســـاتها الخارجية من حيث التفاعل والتعاطي معه بين مؤيد متحمس لهذا الحراك ومعارض متشـدد ضـده، ويمكن للمتتبع للسـياسـات الخارجية العربية في ظل غياب كبير للدول المحورية وخاصـــة مصـــر عن التأثير في مجرى الأحداث أن يلحظ الدور المتزايد والمؤثر الذي لعبته دولة قطر حيث كان لها دور متميز عن الكثير من الدول تجاه هذا الحراك.

[3] دنيا شحاتة ومريم وحيد، مرجع سابق، ص - ص 11 – 14.

المطلب الأول: الدور القطري في الحراك التونسي

انطلقت شرارة الحراك التونسي في 17 ديسمبر 2010 بمدينة سيدي بوزيد وكان ذلك احتجاجا على تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السيئة في تونس وتضامنا مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه رافضا تقبل العجز في مواجهة الإذلال [1] إضافة إلى تسريبات " وكيليكس " التي تناولت الفساد داخل أوساط عائلة الرئيس[2]، حيث خرج الآلاف من المتظاهرين الرافضين لأوضاع البطالة المزرية وغياب العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم، وسرعان ما تحولت هذه المظاهرات إلى حراك شعبي عارم وصل لعدة مدة مدن تونسية [3] على غرار تونس العاصمة ومدينة سوسة، صفاقس، قصفة الكاف وقابس[4] وأخذت الشعارات المرفوعة تتطور من الواجهة الاجتماعية الصرفة (الشغل) إلى واجهة المطالبة بحقوق أشمل في دلالتها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والسياسية كما ترجمها شعار المنتفضين في أحداث سيدي بوزيد " شغل، حرية، كرامة، وطنية [5] "

---

(1) خير الدين حسيب، " الربيع العربي نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل "، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 09.

(2) .جون آربرادلي، ما بعد الربيع العربي: كيف اختلف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، تر. شيما عبد الحكيم طه، عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2013، ص 35.

(3) السيد ولد أباه، الثورات العربية الجديدة: المسار والمصير يوميات من مشهد متواصل، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011، ص 21.

(4) راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011 دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011، ص95.

(5) عائشة التايب، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص 81.

وقد تمكن هذا الحراك من الإطاحة بالرئيس التونسي في مدة تقل عن شهر والذي كان قد حكم تونس لمدة 23 سنة [6] وذلك بتاريخ جانفي عام 2011. [7]

تكشف السياسة القطرية منذ بداية الحراك العربي عن الدور الفاعل والنشط لهذه الدولة عن بقية السياسات الخارجية العربية الأخرى، تجاه التفاعلات والقضايا المحورية في ظل الحراك والراهن، وتعد تونس أحد النماذج الدالة على اتساع دائرة الدور القطري وعلى هذا الأساس يمكن رصد أبرز محددات هذا الدور من خلال من خلال عدة مستويات وذلك على النحو التالي:

(6) أحمد عواد نويران الفاعوري، " التحولات الإقليمية العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي في الفترة 2006 – 2012 "، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 09.

(7) سهيل الجيب، مرجع سابق، ص 41.

أولا: الدور القطري على المستوى السياسي تجاه الحراك التونسي:

يظهر تأثير الدور القطري في الحراك التونسي من خلال الدعم السياسي الذي خلق حالة من التجاذب الداخلي في تونس بين التيارات السياسية [8] واستطاع التيار الإسلامي بتصدر حزب النهضة أن يعتلي الحراك في تونس، وأن يواجه المسار نحو مفهوم ذو مرجعية إسلامية الذي أكدت قياداته حزب النهضة بأساسيات السياسة التونسية الداخلية والخارجية واحترام الاتفاقيات والعاهدات الدولية التي سبق وأن وقعتها الحكومة التونسية السابقة واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة والديمقراطية وحقوق المرأة ومن الملاحظ أن تأييد قطر للحراك التونسي كان قويا خاويا من أي تحفظات بينما كان للسعودية موقفا متحفظا إزاء الاختلافات بين المنصب الوهابي في السعودية والإخوان المسلمين المسيطرين على التيار الإسلامي في تونس[9]، ويرى السفير التونسي لدى قطر محمد الظريف أن قطر كانت السابقة على تبادل الزيارات من أعلى مستوى بعد نجاح الحراك التونسي[1] فقام الأمير محمد بن خليفة آل ثاني بأول زيارة رسمية لتونس بعد الحراك[2] ، إضافة إلى الزيارات التي تؤديها إلى الدوحة كل من قام بمسك زمام السلطة في تونس بعد الحراك، وتحديدا منذ أن تولى الباجي قايد السيسي مقاليد الحكم في الفترة الانتقالية السابقة للانتخابات البرلمانية، فقد توجه السيسي في جويلية 2011 إلى عدد من الدول الخليجية على رأسها دولة قطر تحت عنوان " التعريف بمبادئ وأهداف الثورة التونسية والخطوات التي تحققت على درب مسار الانتقال الديمقراطي. "

-

(8) منذر أحمد زكي شراب، مرجع سابق، ص 142.

(9) رخا أحمد حسين، " ثورات الربيع العربي من منظور إقليمي ودولي "، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 154.

(1) منير أحمد زكي شراب، مرجع سابق، ص 143.

(2) عرفات علي جرغون، " الموقف القطري من الثورات العربية وأثره في تحولات السياسة الخارجية "، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، العدد 48، 2014، ص 38.

ثانيا: الدور القطري على المستوى الاقتصادي تجاه الحراك التونسي:

لم يقم الحراك التونسي بإثارة القلق لدى دول الخليج العربية في البداية فلم يكن تعامل دول الخليج تجاه الموقف التونسي حدث بارز يثنى عليه أو ينتقد والتي رأت فيه مجرد حركة تغيير وإصلاح، واتجهت نحو مساعدتها ماليا واقتصاديا وإذ كان استمرار الصراع بين التيارات الليبرالية والإسلامية في تونس قد أشاع وسطا من عدم الاستقرار وأثر سلبا على السياحة والاستثمار في دولة تونس [3] إلا أن قطر قامت بالإعلان من خلال مسؤولين رسميين ورجال أعمال قطريين بعد الحراك التونسي أنها ستساعد تونس على إعادة بناء اقتصادها بعد الحراك حيث أن قطر ترى في هذه الزيارات فرصة مناسبة للاطلاع والدراسة للفرص الاستثمارية المتوفرة في تونس، وفي هذا السياق قدمت قطر ما قيمته مليار دولار أمريكي قرضا لتونس منها 500 مليون دولار لدعم البنك المركزي التونسي كما أبرمت 10 اتفاقيات مع تونس للاستثمار في مجالات البترول والغاز وغيرها [4] وقد وقعت قطر مع حكومة النهضة في مذكرة تفاهم تمنح قطر بمقتضاها تونس 79 مليون دولار تخصص لتمويل مشاريع تنموية[5]

ثالثا: الدور القطري على مستوى التغطية الإعلامية للحراك التونسي:

لقد كان لأحداث الحراك العربي تداعيات مهمة على وضع الإعلام في المنطقة العربية بحيث لعبت المنظمات الإعلامية الرئيسية، خاصة قناة الجزيرة القطرية دورا مهما سواء في عرض الحراك الذي أطاح بالنظام في تونس ومصر وليبيا، أو في تعزيز الشرعية لها، كما كان الإعلام الاجتماعي وصحافة المواطن عاملين رئيسيين في نشر الأخبار، وتوصيل المفاهيم وحشد الدعم لهذه الأحداث الدراماتيكية وقد أظهر الإعلام العربي قدرته على تحفيز التغيير الاجتماعي، وأيضا قدرته على أن يكون في حد ذاته قوة اجتماعية رئيسية، فمنذ انطلاق شرارة الحراك التونسي أواخر عام 2010، واكبت قناة الجزيرة الأحداث في تونس، وصولا إلى عودة راشد الغنوشي زعيم حزب النهضة

(3) رخا أحمد حسين، مرجع سابق، ص 34.
(4) نفس المرجع، ص 34.
(5) عرفات علي جرغون، مرجع سابق، ص 38.

الذي تملك معه قطر علاقات تعود إلى سنوات مضت، وسيطرته على زمام الأمور في تونس [6] حيث قدمت قطر الدعم الإعلامي للحراك التونسي غير قناة الجزيرة وانغمست في ذلك بشدة إلى الحد الذي أثار فيه راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة إلى أن دولة قطر شريك في ثورة الياسمين. [7]

[6] منير أحمد زكي شراب، مرجع سابق، ص – ص 140 – 141.

[7] عبد الحق الخالق عبد الله، " التنافس المفيد: السياسات السعودية والقطرية تجاه الربيع العربي "، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام المجلد 192، العدد 192، القاهرة، أبريل 2013، ص 82.

المطلب الثاني: الدور القطري في الحراك المصري

امتلك الحراك التونسي أثرا كبيرا في قيام الحراك في مصر، والذي كانت انطلاقته يوم 25 جانفي 2011 [1] في شكل احتجاج سلمي مطالب بضرورة اجراء إصلاحات سياسية واقتصادية ومحاولة القضاء على الفساد، كما يمكن وصف ما جرى في بدايات الحراك المصري، أي بعد نزول بعض الناشطين المختصين في ميدان التحرير بالقاهرة وبعض ميادين المدن الأخرى، يمكن وصفها بالاحتجاجات الشبابية الصغيرة [2]، لكنها سرعان ما تحولت فيما بعد إلى حراك شعبي عارم أدى إلى الإطاحة بالرئيس محمد حسني مبارك [3] والذي بدوره حكم البلاد لمدة ثلاثة عقود ليتنحى عن الحكم في 11 فيفري 2011، حيث قام نائبه عمر سليمان بإعلان في بيان قصير في اليوم نفسه عن تخلي الرئيس عن منصبه، وأنّه كلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد[4] ، ويمكن تناول هذا الدور تجاه الحراك المصري من خلال المستويات التالية:

أولا: الدوري القطري على المستوى السياسي تجاه الحراك المصري:

مع أعقاب أحداث الحراك العربي أوائل عام 2011، وجدت قطر نفسها في طليعة السياسة الإقليمية من خلال تأثيرها في مجريات الأمور، وفي هذا الاتجاه أبدت قطر منذ بداية الحراك في مصر موقفها باحترام رغبة الشعب المصري ومطالبه المشروطة بتحقيق العدالة الاجتماعية وإطلاق الحريات في كافة المجالات الحياتية وبعد تنحي

---

(1) نادر كاظم، انقاذ الأمل: الطريق الطويل إلى الربيع العربي، مسعى للنشر والتوزيع، المنامة، البحرين، 2013، ص 9.

(2) محمد عبد الغفور الشيوخ، مرجع سابق، ص 86.

(3) محمد أبو الرمان، السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص 20.

(4) محمد عبد الغفور الشيوخ، نفس المرجع، ص 7.

الرئيس مبارك أظهرت قطر رغبتها في إعطاء العلاقات بين البلدين أولوية كبيرة [5] وفي ذات السياق انفق العديد من الباحثين أنه منذ بداية الحراك المصري في 25 جانفي بات واضحا أن سياسة قطر تهدف إلى تعزيز سلطتها ودورها في المنطقة خاصة من خلال دعمها للإخوان المسلمين للوصول للسلطة في مصر[6] ، ويوضح جيمس دورسي(James Dorsey) في تحليل له بكلية سانت راجرتنام للدراسات الدولية، أن الدعم القطري لجماعة الإخوان والحراك الشعبي بالمنطقة هو جزء لا يتجزأ من سياستها الخارجية وسعيها إلى ترسيخ نفسها كطرق فاعل ومؤثر في المجتمع المدني، لذا ساندت تلك الأنظمة الناشئة أملا في تكوين حلفاء لها بالمنطقة يكونوا على استعداد لمساعدتها في وقت الحاجة خاصة وأنها غير متيقنة من اعتمادها في الولايات المتحدة كضامن وملاذ أخير لأمنها[7] ، وبعد فوز محمد مرسي بانتخابات الرئاسة المصرية تابعت قطر تبادل الزيارات مع مصر منها استقبل الرئيس القطري وزير الخارجية المصري في جويلية 2012 وبعدها بشهر تقريبا استقبل الرئيس المصري محمد مرسي أمير قطر في القاهرة حيث أوضحت المؤسسة الرئاسية أن اللقاء تضمن مباحثات حول أفاق التعاون في جميع المجالات وسبل تطويره سياسيا واقتصاديا كما تميزت هذه الفترة بتزايد المساندة القطرية للمواقف المصرية والمساعدات المالية. [8]

ثانيا: الدور القطري على المستوى الاقتصادي تجاه الحراك المصري:

قد تعهدت قطر في أعقاب قيام الحراك المصري بالقيام بمساعدة مصر اقتصاديا وذلك بغية النهوض باقتصادها في تلك المرحلة العصيبة التي تشهدها البلاد المتأثرة بالاضطرابات السياسية التي سيطرت عليها حيث شهد الاقتصاد المصري بعد الحراك العربي تراجعا على عدة مستويات إلى درجة أن أصوات ارتفعت تحذر من إفلاس

---

[5] محمد سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص – ص 87 – 88.

[6] Giorgio Cafiero, " Sandi Arabia, Qatar and the aral spring: Al-Ahram, Octobre 2012, in April 17, 2022, 22:40 Avalable:
http: // weekly. Ahram.org.eg/2012/1119/op.6.htm

[7] James Dorsey, " The struggle for Egypt : Sand Arabia ' s Regional Robe " Huffington post, 16 july 2013, in April 17, 2022, 23:57, Avalable at: http: //www.huffigton.post.com/Jmes-dorsey/the-Struggle-for-egypt-Sa-b-3602927.html

[8] محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص 90.

مصر، خاصة بعد أن انخفضت قيمة الجنيه المصري أمام الدولار إلى مستويات قياسية وتراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 4.24 % بل وقيامها بالهروب من مصر ما قلص حجم الاحتياطات المصرية من العملة الصعبة.[1]

ساهمت المساعدات القطرية في رفع احتياطات مصر من النقد الأجنبي إلى 16 مليار دولار وذلك خلال سنة 2013 مقارنة بـ 14.4 مليار دولار نهاية أفريل 2013 أي بزيادة تقدر بـــ 1.6 مليار دولار[2]، ولقد تحدث معظم الخبراء الاقتصاديين عن أهمية هذه المساعدات في دعم الاحتياطات الأجنبية لسد عجز الموازنة وتلبية الحاجات الرئيسية حيث قامت قطر بتقديم قروضا ومنحا بقيمة خمسة مليارات دولار عقب تولي الرئيس محمد مرسي السلطة بعد انتخابات عام 2012، حيث صرع وزير المالية المصري ممتاز السعيد مطلع عام 2013 بأن اجمالي المساعدات التي قدمتها قطر لدعم الاقتصاد بلغ خمسة مليارات دولار منها مليار دولار منحة و1.5 مليار دولار وديعة و2.5 مليار دولار لشراء سندات، مضيفا أن البنك المركزي تلقى بالفعل كل المساعدات القطرية. [3]

أما على صعيد الاستثمارات بين البلدين أعلنت قطر اعتزامها ضخ استثمارات في قطاعات الكهرباء، والغاز الطبيعي، السياحة، السكن، النقل، التعليم، الزراعة، الصحة والعدالة.

---

[1] مصطفى دالع، " 10 ملايير دولار مساعدات مالية دولية لإنقاذ مصر من الغرق مرسي استفاد من الدعم القطري والسعودي والتركي لمواجهة الانهيار "، في 2022/04/18، 12:18، متوفر على الرابط الالكتروني:

http: //gulmedia.com/ar/2013-01-26/article/64.35051-10.html

[2] أسماء الخولي، " دور المساعدات الخليجية في دعم الاقتصاد المصري منذ ثورة يناير 2011 وأثر ذلك على احتياطي النقد الأجنبي "، 2022/04/18، 14:20، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.middle-east-online.com/?id:173727

[3] مريم عبد الغني، " المساعدات الخارجية لمصر ما بين 25 يناير و 30 يونيو "، الاقتصاد في خدمة السياسة، 2022/04/18، 15:15، متوفر على الرابط الإلكتروني:

http://aswatmasriya.com/neus/view.aspx?id:6cdb10e5-d.73b-4e4d-b62e-731c81c2095e

كما قامت المجموعة المالية المصرية (هيرمس) بالاتفاق مع مجموعة (كيوانفست) القطرية على تأسيس بنك استثماري إقليمي على أن تستحوذ الأخيرة على نسبة 60 % من البنك الجديد الذي يسمى المجموعة المالية هيرمس قطر، ويضخ 250 مليون دولار رأس مال البنك.

ثالثا: الدور القطري على مستوى التغطية الإعلامية للحراك في مصر:

مع بداية انتقال الحراك العربي إلى مصر وهذا مع بداية سنة 2011، أصبحت التغطية الإعلامية القطرية محركا رئيسيا للأحداث[1] ، فمع بداية " ثورة 25 يناير " أخذت قناة " الجزيرة " على عاتقها تغطية أحداث وتطورات الشارع المصري وتطلعاته لتغيير النظام المصري، بشكل اعتبر في وقتها انحيازا لإرادة الشعب، وهو الموقف نفسه الذي اتسمت به تغطيتها للحراك في تونس والتي سبقت الحراك المصري بأيام، كما عملت إدارة القناة على تخصيص قناة منفردة لتغطية التطورات المصرية وهي قناة " الجزيرة مباشر مصر "، والتي عملت على نقل تطورات الشارع عم كثب وبثت أهم تطوراته على مدار الساعة، قبل تعرضها للغلق أكثر من مرة من قبل السلطات المصرية وذلك بحجة عدم وجود تراخيص لأستديو البث والتصوير في عدة أماكن.

كما نشرت مجلة " فورين بوليسي " الأمريكية مقالا عن الرابحين والخاسرين من الثورات فكانت قناة الجزيرة في المركز الثاني في قائمة الرابحين، حيث اعتبرت " فورين بوليسي " أن الجزيرة تفوقت على جميع القنوات الفضائية بما فيها القنوات الغربية في تغطية أحداث مصر ومن قبلها تونس، مشيرة إلا أنه إذا اعتبرنا راديو القاهرة بمثابة الجناح الإعلامي لثورة عبد الناصر فإن قناة الجزيرة هي الجناح الإعلامي " للثورة العربية ".[2]

---

(1) مصطفى اللباء، " قطر: أحلام كبيرة وقدرات محدودة "، مرجع سابق.

(2) وليد السعيد، " دور الإلام في تحريك أو إخماد الثورات "، 2022/05/18، 16:30، متوفر على الرابط الإلكتروني:

ولكن سـرعان ما بدأت قطر في خسـارة خلفائها، بدءا بالإطاحة بالرئيس المعزول محمد مرسـي، وقيادات جماعات الإخوان المسـلمين، فنجاح قطر في تشـكيل التفاعل الإقليمي مع الانتفاضـات، لم يقدّر له أن يسـتمر طويلا، فمع تباطؤ عمليات التغيير في العالم العربي، باشـر أمير قطر الجديد الشـيخ تميم بن حمد آل ثاني ببدأ مواجهة موجة مختلفة من التحديات، خصوصا بعد إعادة تثبيت السلطوية في مصر على إثر الإطاحة بحكم الإخوان في جويلية 2013، وفي ضـوء السـعي المتواصـل للسـعودية والإمارات العربية المتحدة لتقويض جماعة الإخوان المسلمين في مصر مع تفرعاتها الإقليمية، تمّ وضـع الدعم القطري لإخوان مصـر تحت الرقابة المكثفة في الرياض وأبو ظبي، كما أن حكومة قطر الجديدة أصـبحت تواجه المهمة الصـعبة والتي تتعلق بتخفيف دعم الحكومة السـابقة العلني للإسـلام السـياسـي[3] ، وفي نفس الوقت إعادة تحديد طبيعة انخراطها مع الشـركاء الإقليميين والدوليين، وفي هذا السـياق يعتبر المحلل السـياسـي أنطوان بصـبوص مدير مرصـد الدول العربية في باريس وكالة فرانس برس " إن الانهيار في مصر أثبت مدى الرهان القطري على الإخوان والدرجة الكبيرة من التهور في هذا الرهان، فمع سـقوط حكم الإخوان بدأ عد عكسـي للنفوذ القطري كما بدت سطحية هذا النفوذ ".

http://www.al-waie.org/issues/special/article.php?id:1057-0-81-0.6

(3) Kristian.Coots urichsen, Qatar and the arab spring: policy, Drivers and Regional implication, April 18, 2022, 17:49, avalable at : Hppt://carnegieendowment.org/2014/09/24%D9%82%D8%B7%D8%D8%8% D9%/hpyb ?relood flog:1

المبحث الثاني:

السياسة الخارجية القطرية

تجاه الحراك العربي في آسيا

ظهر الحراك الذي انتشـــر في البلدان العربية في آســيا مطلع عام 2011 متأثرا بالحراك العربي الذي شهدته البلدان العربية في منطقة شمال إفريقيا، وخاصة الحراك التونسي والحراك المصري واللذان تمكنا من الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري حسين مبارك. [1]

وتحظى البلدان العربية في الجهة الأسيوية بمكانة جيوسياسية مهمة في الخريطة السياسة والعالمية خاصة لما تتميز به من تنوع في الهوية الدينية ومن تعقيد في البنية الاجتماعية السياسية الأمر الذي يجعل منها ساحة ملائمة لتفاعل مصالح إقليمية ودولية عديدة متصارعة فيها وهذا الواقع انعكس انعكاسا كليا على الأوضاع السياسية فيه منذ القديم حتى الوقت الحالي، بحيث أن تغيرات في هذه البلدان لا تتوقف عادة ضمن حدود الدولة الواحدة بل تكون شديدة التأثير اجتماعيا وسياسيا في محيطها الجغرافي برمته.

[1] متى حســـين عبيدة، " انعكاس التغيير في المنطقة العربية، على دول الخليج العربي "، ورقة عمل مقدمة ضـــمن فعاليات ملتقى حول: التغيير في البلدان العربية وأثره على العراق ومنطقة الخليج العربي "، مركز الدراسات الدولية، 12 – 13 آذار 2013، بغداد، ص 5.

المطلب الأول: الدور القطري في الحراك البحريني:

شهدت البحرين مطلع عام 2011 مظاهرات واحتجاجات عارمة تصاعدت أكثر في مارس 2011 [2]، وقد تميز الحراك البحريني بحملة من المطالب الديمقراطية المتواضعة والاقتصادية، وهذا استلهاما من الحراك في تونس ومصر إلا أن الأحداث في دولة البحرين مرت بأحداث عنيفة أدت إلى انعطافات خطيرة جاء معظمها تصعيديا[3] ، حيث تطورت المطالب حتى أصبحت تأخذ بعدا طائفيا بصورة أكبر[4]، وقد تصاعد سبل بعض المجموعات الشبابية إلى المطالبة بـ " إسقاط النظام " فباشرت جماعة " شباب 14 فبراير " تاريخ بدء الاحتجاجات بيانا تضمن المطالبة بإطاحة نظام آل خليفة ودعت إلى محاكمة مهاجمي التظاهرات السلمية أو قيام حكومة منتخبة ونزع الجنسية من الأجانب الذين حصلوا عليها، وفي " اللؤلؤة " ترددت للمرة الأولى شعارات وهتافات تطالب بإلغاء الملكية[5] ، وهذه الاحتجاجات تظاهرات – أقل عددا وتأثيرا بالطبع عن الاحتجاجات الخالية – للمطالبة بعد تجنيس الوافدين السنة بالجنسية البحرينية، فمنذ العام 2001 وحتى العام 2004 شهدت البحرين حالة من الحراك الاجتماعي والسياسي وتم تأسيس 15 جمعية غير مرخص لها العمل في السياسة ولكنها كانت البديل من الأحزاب التي ليس لها وجود في النظام البحريني، وقد عقدت

---

(2) إيمان أحمد رجب، " طائفة الاحتجاجات: ملامح الأزمة الداخلية والإقليمية لمظاهرات البحرين "، السياسة الدولية، مؤسس الأهرام، القاهرة، المجلد 46، العدد 184، أبريل 2011، ص 337.

(3) إبراهيم المدهون، مقاربات سوسيو – استراتيجية للحراك العربي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2012، 261.

(4) عبد الخالق عبد الله، " الربيع العربي: وجهة نظر من الخليج العربي "، في عبد الإله بلقزير وآخرون، الربيع العربي إلى أين؟، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص – ص 314 – 315.

(5) دنيا شحاتة، مريم وحيد، مرجع سابق، ص – ص 10 – 14.

في تلك الفترة العديد من المؤتمرات الجماهرية سواء تلك المطالبة بتعديل الدستور أو الداعية إلى مقاطعة الانتخابات. [6]

أولا: دور قطر على المستوى السياسي تجاه الحراك في البحرين:

ساهم الحراك العربي الحافل بالأحداث بالتأثير على الركائز السياسية للدول في أرجاء المنطقة، وعكس الحاجة إلى التغيير حتى في منطقة الخليج التي تعتبر محصنة في الظاهر [1]، فمجلس التعاون الخليجي بلغ حدّ إرسال مهمة عسكرية إلى البحرين لصون شرعية حكام الخليج، ويرى الخبير كوخ وهو مدير قسم أبحاث السياسة الدولية في مركز الخليج للأبحاث في دبي " أن القضاء على حركات الاحتجاج هذه في البحرين هو أكثر من مجرد محاولة العائلات الحاكمة التثبت بالسلطة، ويفسر كوخ ذلك قائلا: في البحرين طالبت جماعات شيعية متطرفة بإصلاحات اعتبرتها العائلة الحاكمة غير مقبولة، وكان هذا سيفتح الباب واسعا أمام إيران لتتدخل في المنطقة، في حال استمرار الوضع السياسي المزعزع أو سقوط النظام الحاكم في البحرين. [2]

وخلال جلسة المراجعة الدورية الشاملة لسجل حقوق الإنسان في البحرين، والتي عقدت بمجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة بجنيف في سبتمبر 2012 رحب مندوب دولة قطر بالتعديلات المقدمة من قبل حكومة البحرين لقوانينها من أجل أن تتوافق مع اتفاقية باريس، واعتبر أن كلمة البحرين أمام المجلس التزام من الدولة بحقوق الإنسان، كما رحب بما دعاه جهود حكومة البحرين من أجل تنفيذ التوصيات.

---

[6] هبة رؤوف عزت، " الحركات الاحتجاجية في البحرين: الجديد في حركة المجتمع السياسي في البحرين: التنازل على المكان والمكانة "، في ربيه وهبة وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي مصر، المغرب، لبنان، البحرين، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 261.

[1] معتز سلامة، " الإجراءات المسبقة لتجنب الثورات الشعبية في الخليج "، ملحق السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، المجلد 46، العدد 184، أبريل، 2011، 23.

[2] كارستن كور نتوب، نادر الصراص، " الخليج العربي وربيع الثورات، سياسة الكيل بمكيالين "، مراجعة، منى صالح، 2022/04/18، 21:43، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://www.united.net/Showsubject.aspx?id:6489

وبناء على ذلك يمكن القول أنه بالنسبة للحراك البحرين لم يكن ثمة دور قطري بارز ومتميز لأسباب تتعلق بعلاقة قطر بالغرب والولايات المتحدة الأمريكية وعدم وجود بسبب وجيه يدفعها لتبني خيار مستقل[3] ، إضافة إلى التهديد المحتمل الذي قد يشكله الحراك الناجح في الخليج للاستقرار قرب حدودها وبالتالي عندما يتعلق الأمر بأمن دول الخليج لا يمكن لقطر أن تنفصل على السعودية وبقية الدول الخليجية.

ثانيا: الدور القطري على المستوى الاقتصادي تجاه الحراك في البحرين:

شاركت قطر في منح الدعم الاقتصادي في إطار ما يعرف بمشروع " مارشال الخليج " والذي بموجبه يقضي بتخصيص 10 مليارات دولار لكل من البحرين وسلطنة عمان، وهذا بمشاركة كل من السعودية والكويت والإمارات لمدة عشر سنوات كحل سريع لتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية في الدولتين.[4]

من خلال التمعن في العلاقات الاقتصادية بين قطر والبحرين يتبين أنها تشهد تعاون مثمرا خاصة على مستوى الزيارات المتبادلة من قبل كبار المسؤولين والاتفاقات الاقتصادية والتجارية التي بدورها تؤكد عمق العلاقات الأخوية بين البلدين، كما توفر لرجال الأعمال في البلدين الحافز والإمكانات لتوطيد وتعزيز العلاقات الاقتصادية خاصة أن الفرصة مهيأة أمامهم لإقامة شراكات وعلاقات اقتصادية وتجارية تسهم في تعزيز اقتصاد البلدين، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين قطر والبحرين بنهاية عام 2011 نحو 827 مليون دولار، بينهم دولار واردات البحرين إلى قطر، و87.5 مليون.

---

[3] يحي مفتي، علاقات تنتظر مفاجآت السعودية وقطر... المبارزة المؤجلة "، 2022/04/18، 23:05، متوفر على الرابط الإلكتروني:

http://Alhejaz.org/Seyasah/0112004.htm

[4] أحمد دياب، " دور المخاطر الخارجية على طرح مبادرة الإتحاد الخليجي "، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 149، ربيع 2012، ص 33.

ثالثا: الدور القطري على مستوى التغطية الإعلامية للحراك في البحرين:

مع بداية الحراك العربي اتسمت تغطية الجزيرة بالحذر في تناول الأحداث حتى أصبح جليا أن الحركات الاحتجاجية لا رجعة فيها، حينها فقط بدأت الجزيرة في تغطية مكثفة مباشرة للأحداث مصحوبة بالعديد من التحليلات واللقاءات وهو ما حدث في كل من الحراك التونسي والمصري والسوري، لكن مقابل هذا الدعم المعنوي الذي قدمته القناة للحراك في المنطقة العربية جاءت تغطيتها لأحداث البحرين في مارس 2011 ضعيفة إلى حد كبير، فمع بدء التحركات الشعبية في البحرين تعاملت الجزيرة مع الحدث ولكن مع القرار الخليجي بإرسال قوات عسكرية إلى مملكة البحرين، عمدت الجزيرة إلى نوع خاص من التغطية والتجاهل الكلي لما يحدث داخل المدن والقرى البحرينية، وتناول الوقائع من خلال الموقف الرسمي لدول مجلس التعاون والذي سلك مسلكا تصعيديا ضد طهران واعتبر التحرك الشعبي في البحرين نوعا ما " الفتنة المذهبية " [1]، ولذلك جاءت تغطية الجزيرة للحراك البحرين باهتة، باستثناء أخبار متقطعة يتم بثها للحفاظ على الحد الأدنى من الحياد [2] حيث لم تفرد لها الكثير من البرامج التحليلية.

بالرغم من وجود قتلى وجرحى في المواجهات وبالرغم من استمرار المظاهرات في عدة مدن بحرينية، إلا أن محطة الجزيرة لم تأتي على ذكرها إلا بأسلوب سردي لا تحليلي متعذرة بتطور وتصاعد الأحداث في ليبيا.[3]

رابعا: الدور القطري على المستوى العسكري تجاه الحراك في البحرين:

بدأت قوات درع الجزيرة بالوصول إلى البحرين مع منتصف شهر مارس[4] ، وقد تم إرسال القوات القطرية في سابقة من نوعها في إطار قوات درع الجزيرة التي دعمت النظام الحاكم في البحرين في مارس 2011، وقد دافع رئيس وزراء قطر عن

---

(1) نافذ أبو حسنة، عن أداء " قناة الجزيرة "، 2022/04/19، 11:30، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http:www.albasrah.net/ar_articles_2011/0511/abohasan_020511.htm

(2) يحي مفتي، " علاقات تنتظر مفاجآت السعودية وقطر... المبارزة المؤجلة "، مرجع سابق.

(3) يحياوي عبد الحق، نشرات قناة الجزيرة الإخبارية والوعي السياسي بالصراع العربي الإسرائيلي "، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماع، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 48.

(4) إبراهيم الدهون، مرجع سابق، ص 338.

تدخل قوات درع الجزيرة، وتحدث صراحة عن رفضه وصفها بـ "قوات الاحتلال"[5] فحين بدا أن التطورات في البلاء تتطور إلى مرحلة خارجة عن سيطرة النظام أرسلت السعودية قوات عسكرية تحت رعاية مجلس التعاون وقد أخمدت الانتفاضة وأقرت قطر الخطوات السعودية وحيّدت نفسها على ما يبدو وإزاء المسألة البحرينية بسبب الحساسية الزائدة للمسألة وقربها الجغرافي، كذلك وفي وقت كانت فيه قطر منخرطة جدا بقضايا أخرى تتعلق بالحراك العربي كانت تمنع نفسها عقلانيا من أن تتعرض إلى ضغط شديد خصوصا في منطقة الخليج، وأبقت السعوديين بعيدين من دون معاداتهم في البحرين.[6]

ولكن سرعان ما واجهت السياسة الخارجية لقطر عدة انتقادات تجاه الحراك في البحرين وقد خسرت إلى حد كبير كل ما باشرت ببنائه من حيث المصداقية كدولة محايدة وعلى علاقة جيدة مع الجميع خلال الحراك العربي، فخلال الفترة الماضية تخلت قطر عن سياستها المتمثلة في الحياد وتحوّلت إلى سياسة التأجيج للحراك ودعم المعارضين في سوريا، بينما كانت تدعم الحكومة البحرينية المجاورة ضد احتجاجات مماثلة، حيث غطت قناة الجزيرة بحماس الانتفاضات في شمال افريقيا، في حين فرضت تعتيما فعليا على تغطية الاحتجاجات، والقمع في البحرين [7]، وقد انتقدتها أطراف عديدة حتى تلك التي كانت مؤيدة لها نتيجة تغطيتها الباهتة وغير المتوازنة لأحداث البحرين وهو الحراك الذي وأنه صبغ بالطائفية إلا أنه يبقى له أهداف ومطالب مشروعة لا يمكن إنكارها.

(5) عبد الرحمن إلياس، " قطر والربيع العربي "، مرجع سابق.

(6) المرجع نفسه.

(7) بول سالم، ويب دي زيو، مرجع سابق.

المطلب الثاني: الدور القطري في الحراك السوري

مع انطلاق شـــرارة الحراك الليبي، شـــهدت ســـوريا في 15 مارس 2011 حركة احتجاجات واسعة النطاق، أدت إلى رفع حالة الطوارئ السارية منذ 48 عاما وإجراء تعديلات على الدستور [1]، كما أنها أوقعت أكثر من ثمانية آلاف قتيل ودفعت المجتمع الدولي إلى مطالبة الرئيس بشار الأسد بالتنحي من السلطة [2]، وقد شجع النجاح الذي حققته قطر في بعض دول شمال افريقيا على المبادرة بتبني سياسة مماثلة تجاه سوريا وقد سبقت قطر ببناء علاقات ممتازة مع النظام السوري في السنوات القليلة الماضية وقد استثمرت مليارات الدولارات في عدة مشاريع هناك، وكانت قطر تأمل في البداية بأن علاقاتها الجيدة مع النظام السوري قد تسمح لها بممارسة دور إيجابيا في التوسط من أجل إجراء إصلاح سياسي بعد بدء الحراك في سوريا، لكن ومع تصاعد الأحداث في ســوريا ورفض الرئيس الســوري بشــار الأســد مبادرات الوســاطة القطرية، ظهر تحول في الدور القطري حبال العلاقات مع سوريا، حيث قطعت العلاقات الديبلوماسية معه، وسحبت جميع الأموال وتجميد عضوية سوريا في جامعة الدول العربية وباشرت بتقديم الدعم المالي والأســـلحة إلى المعارضـــة، وحثت المجتمع الدولي على فرض عقوبات أو التفكير في التدخل العسكري في سوريا، وقد أدخلها موقفها من سوريا أيضا في خلاف مع إيران وحزب الله، وهما الكيانان اللذان أقامت معهما علاقات جيدة خلال السنوات الماضية.[3]

---

(1) حســن صــبرا، ســورية: ســقوط العائلة... عودة الوطن، الدار العربية للعلوم ناشــرون، بيروت، 2013، ص15.

(2) عبد الحكيم سـليمان وادي، " الربيع العربي وانعكاسـاته على الدبلوماسـية العربية، الأسـباب والمبررات "، مرجع سابق.

(3) عزمي بشارة، سورية: درب الألم نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص – ص 555 – 558.

أولا: الدور القطري على المستوى السياسي تجاه الحراك السوري:

منذ انطلاق الحراك السوري امتلكت قطر دورا فعالا في الأحداث على مستوى احتجاجات جامعة الدول العربية أو من خلال دعمها الواضح للمعارضة وإعلاميا من خلال قناة الجزيرة المحسوبة على القيادات الرسمية القطرية، وعملت قطر من خلال رئاسياتها الاستثنائية لمجلس الجامعة العربية على تبني قرارات وطرح أفكار داعمة للحراك السوري، كان آخرها مقترح إرسال قوات حفظ السلام السوري وهو بالأساس اقتراح قطري [4]، فضلا عن استطاعتها الخروج من الاجتماع بتوصية من الجامعة العربية بتقديم الدعم المالي والسياسي واللوجيستي للمعارضة السورية حتى تستطيع أن تدعمها بموافقة عربية. [5]

بدأ التحرك القطري من خلال الجامعة العربية باستصدار بيان بتاريخ 2011/10/16 وجاءت أهم بنوده: الوقف الفوري للعنف، وتشكيل لجنة عربية وزارية برئاسة رئيس مجلس وزراء قطر، والاتصال مع أطراف النزاع لعقد حوار وطني، ومن خلال رئاسة قطر للجنة الوزارية العربية المكلفة بالتعامل مع الأزمنة جاءت المبادرة العربية لتعكس الرؤية القطرية، فقد عملت قطر على خلاف اجتماع أو شبه اجتماع عربي لممارسة الكثير من الضغط على النظام السوري، تمثل في بدايته بتعليق عضوية الوفود الرسمية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة العربية لحل الأزمة السورية، وفي 27 من الشهر ذاته أقرت الجامعة العربية مجموعة من الإجراءات لتلخص بعقوبات اقتصادية على سوريا، كما تصاعدت حدة الخطاب السياسي الرسمي القطري ضد النظام الأسد، مثال ذلك مقولة إن رفض دمشق التعاون مع خطة السلام العربية هو الذي يؤدي إلى تدويل الأزمة، كما قامت قطر بسحب سفيرها من سوريا [1]، وذهبت إلى حد المطالبة بتدخل

---

[4] نفس المرجع، ص – ص 563 – 564.

[5] محمد حر، " قطر اشعلت الثورة التونسية... ثم سيطرت على ليبيا وسوريا وانتهت بالاستيلاء على ملف القضية الفلسطينية "، مرجع سابق.

[1] عزمي بشارة، سورية: درب الأمم نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، مرجع سابق، ص – ص 557 – 559.

عســـكري خارجي في جانفي 2012، وكررت الدعوة نفســـها في خطاب أمام الأمم المتحدة في سبتمبر من نفس السنة. [2]

ثانيا: الدور القطري على المستوى الاقتصادي تجاه الحراك في سوريا:

لقد لعبت دولة قطر دورا أساسيا في دعم المجموعات المسلحة ماديا بالمال والسلاح حيث قامت قطر بإنفاق ما يصـــل إلى ثلاثة مليارات دولار على دعم المعارضـــة السورية المسلحة على مدى ثلاث سنوات الأخيرة وهو يفوق بكثير ما قدمته أي حكومة أخرى، كما كان أمير قطر الزعيم الوحيد في المنطقة وخارجها والذي دعا في وقت مبكر (يناير 2012) إلى تدخل عسـكري عربي بهدف إنهاء إراقة الدماء في سـوريا وقام بتكرير الدعوة نفسها في خطاب أمام الأمم المتحددة في أيلول / سبتمبر2012 [3] ويتخذ دعم قطر للحراك السوري الأشكال كلها تقريبا: الإعلامي، الديبلوماسي، المالي والعسكري والإنساني.[4]

كما تعتبر الدوحة العاصمة العربية الرئيسية المخصصة للقاءات أحزاب المعارضة السورية، وفي هذا الإطار طالب وزير الخارجية القطري - في مؤتمر أصدقاء سوريا الذي عقد في تونس في فبراير 2012 – بمسـاعدة المعارضـة وتقديم الدعم المالي لها وذلك من خلال " منحها أســـلحة للدفاع "، كما تحدث وزير الخارجية القطري في اجتماع أصدقاء الشعب السوري ماديا للدفاع عم نفسه.

ومن جانب المصـــلحة القطرية الخاصـــة فإنها تتمثل في قطاع الطاقة الســـوري، إذ بالرغم من الاسـتثمارات القطرية الكثيرة في هذا القطاع خلال السـنوات الماضـية، إلا أن الدوحة تنوي التوسـع أكثر بالاسـتثمار في حال تغيير النظام في سـوريا من خلال

---

[2] فاطمة مساعيد، مرجع سابق، ص 44.

[3] جواد بخشـي، " دور قطر في التطورات السـورية – دراسـة ثلاثية: المال والإعلام والتدخل العسـكري "، مجلة مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد، 143، 2012، ص 76.

[4] عبد الرحمن أياس، " قطر والربيع العربي "، مرجع سابق.

تمرير أنبوب الغاز الطبيعي القطري عبر السعودية ومنها إلى سوريا وصولا إلى تركيا، ومنها إلى أوروبا بالنهاية. [5]

ثالثا: الدور القطري على مستوى التغطية الإعلامية للحراك في سوريا:

فيما يتعلق بالشأن السوري، فإن الجزيرة قد التزمت نسبيا الصمت خلال المرحلة الأولى من الحراك السوري تماشيا مع الموقف القطري الملتزم، لحذر أنداك ولكن تزايدت حدة تغطية الجزيرة للأحداث بالتزامن مع تزايد تدهور العلاقات بين البلدين لدرجة أن قطر كانت أول دولة تغلق سفارتها في دمشق، ورغم تأكيد العاملين في القناة واستقلالية سياستها التحريرية، فإن تكليف أحد أعضاء الاسرة الحاكمة برئاسة القناة يوضح التدخل الحكومي القطري في تغطيتها للأحداث الجارية[1] ، ويمكن القول أن تغطية الجزيرة لأحداث الحراك السوري قد مرت بمرحلتين: المرحلة الأولى تعتبر مرحلة التهميش وعدم الاهتمام الكافي وكانت مع بداية الحراك وخلال الشهر الأول منه تقريبا حيث وجهت انتقادات كثيرة للقناة لعدم الاهتمام بتغطية الأحداث التي تميز بها الحراك السوري بنفس الأسلوب والطريقة التي غطت بها أحداث الحراك التونسي والمصري أما المرحلة الثانية كانت بعد حوالي شهر من انطلاق الحراك السوري مع اشتداد وتصاعد الأحداث في سوريا وهنا بدأت القناة في تغطية الحدث تغطية مفصلة مع التحليل والنقاش وذلك في تشرين الثاني / نوفمبر 2012 [2]، حيث قامت قطر باستضافة اللقاءات الموسعة والتي حظيت بتغطية إعلامية موسعة، لمجموعات سورية مختلفة شملت المجلس الوطني السوري الذي يتخذ من إسطنبول مقرا والذي انتخب رئيسه الجديد في الدوحة وأثرت في تشكيل منصة معارضة أوسع شملته.[3]

---

[5] Mehdi Lazor," Qatar: quelle Stratégie regionale ? De l'influence à la puissance". Op- cit.

[1] مروة فكري، مرجع سابق، ص 14.

[2] محمد عارف محمد عبد الله، مرجع سابق، ص – ص 92 – 93.

[3] فاطمة مساعيد، مرجع سابق، ص 44.

تواصـــل قطر مواجهة الانتقادات الموجهة لها، والمتركزة أســـاســـا على أن قطر بحاجة ماســـة لمراجعة توجهاتها الخارجية بعد رهاناتها الخاســـرة خلال الســـنوات الماضـية من الحراك، وعدم أخذ نظرية الاحتمالات بالاعتبار، بحسـب بعض المحللين وبالنظر إلى خســارة عوامل رهانها على جماعة الإخوان المســلمين في بلدان الحراك العربي بما فيها ســوريا وعلى الرغم أن الحراك فتح الآفاق أمام قطر لتوســيع دورها عبر التحالف مع تيار الإســلام الســياســي في الدول التي شـهدت الحراك، ولكنه أظهر بنفس الوقت قدرات قطر المحدودة.

كما أن قطر قد انتقلت من استراتيجية البقاء إلى استراتيجية التوسع في ظل الحراك وقد تجاهلت حقيقة وضـعيتها، وهي أن الانخراط المباشـر في الصـراعات الإقليمية لا يتناسب مع جغرافيتها الضيقة وكتلتها السكانية المحدودة، أيضـا سحب الحراك العربي من قطر بحيث لم تحتسـب - أهليتها للوسـاطة كطرف محايد في النزاعات الإقليمية بعد اصـــطفافها الجديد، ويعني اصـــطفاف قطر في محور إقليمي أيا كان – كما أن قوتها الناعمة التي بنتها على مدار كامل واستثمرت فيها مبالغ طائلة ستتعرض لتحدي كبير حيث أصـبح معارضـو الإسـلاميين في بلدان الحراك ومنها سـوريا بالنتيجة معارضـين لقطر وأدوارها الجديدة. [4]

كما أن بعض الباحثين يعتبر أن فشل دور قطر في الأزمة السورية في إحداث تأثير مباشـر أو بعيد المدى، كما فعلت في دول أخرى في وقت سـابق، إذ أن التطورات التي حدثت في منتصف عام 2013 قد أظهرت مدى تراجع الدور القطري، ليس في سوريا وحسـب بل أيضـا في أرجاء الشـرق الأوسـط كافة، ففي ظل الصـدام بين سـلطة النظام القديم الراسخة وبين العديد من المجموعات الجديدة الناشئة في الدول التي تمر بمراحل انتقالية، أصـــبح واضـــحا أن ما من لاعب واحد يســـتطيع أن يتحكم بوتيرة الأحداث أو باتجاهها، كما كشـفت الصـراعات السـياسـية المطوّلة والمعقدة التي طبعت مشـهد بعد الحراك العربي، عن حدود قدرات قطر، وفي غضـــون ذلك عكس التوتر المتزايد مع المملكة العربية الســـعودية والإمارات العربية المتحدة مدى اتســـاع رقعة الخلافات في المقاربات السياسية تجاه الإخوان المسلمين.

(4) مصطفى اللباد، " قطر: أحلام كبيرة وقدرات محدودة "، مرجع سابق.

المبحث الثالث:

تداعيات الحراك العربي على تفاعلات

سياسة قطر الإقليمية

سعت القيادة القطرية جاهدا للاستفادة من التطورات والتغيرات الحادثة في العالم العربي لصالحها وذلك من أجل تكريس نفسها كقوة إقليمية فاعلة في المنطقة، لكن المتغيرات التي طرأت بعد تولي أمير دولة قطر تميم بن حمد آل ثاني مقاليد حكم البلاد أعادت رسم المشهد الجيوسياسي والتوازنات الإقليمية فعزل الرئيس المصري محمد مرسي، وتصاعدت التوترات والصراعات في ليبيا، وتمدد تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة واستلاؤه على مناطق جغرافية واسعة في كل من سوريا والعراق، والحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة، كل تلك الأحداث جعلت القيادة القطرية تضبط سياستها الخارجية في ما يخص طريقة تعاطيها مع التطورات الجارية في المنطقة وديناميات التعامل مع المستجدات على الصعيد الإقليمي.[1]

[1] جمال عبد الله، " السياسة الخارجية القطرية: إعادة توجيه أم ضبط للإيقاع؟ ": مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، تشرين الأول 2014، ص 2.

المطلب الأول: أثر الحراك العربي على العلاقات القطرية العربية

ســـاهمت الأحداث التي تشـــهدها المنطقة العربية في ظل الحراك العربي بتغيير موازين القوى في المنطقة، ما دفع بالسـياسـة الخارجية لقطر من أجل إحداث تحولات في تعاملها مع محيطها الجيوسياسي، فبعد أن اتسمت سياسة الدولة الخارجية بالوساطة والحياد خلال العقد الأول من الألفية الثالثة تحول مسـارها بعد انطلاق الحراك العربي لتدخل في طور التأثير، وذلك بعد تبني صـانع القرار القطري موقفا مؤيدا للحراك في المنطقة العربية، ونظرا لطبيعة الدور الإقليمي الذي تسـعى الدوحة أن تلعبه، والذي انبثت عليه مجمل سـياسـاتها الخارجية [2]، من أجل ممارسـة أدوار طلائعية في المنظومة الإقليمية على الصـعيد الخليجي والعربي خاصـة في ظل الحراك العربي الراهن، ما يستوجب البحث في العلاقات القطرية - العربية في ظل تداعيات الحراك.

أولا: العلاقات القطرية – الخليجية:

إن تنامي دور مجلس التعاون الخليجي يعتبر من أهم المسـتجدات الإقليمية التي كشف عنها الحراك العربي، فبينما كان المجلس معني بالأساس بتطورات علاقات دولة مع كل من العراق وإيران، أصـبح نشـطا وأكثر فاعلية في ظل الأحداث والتطورات التي تشهدها المنطقة العربية منذ انطلاق الحراك.[1]

وكانت المقاربة القطرية والتي تنضوي تحت القيادة الجماعية لدول مجلس التعاون الخليجي مختلفة تماما عن الأحادية التي ميزت سياسات قطر في أماكن أخرى، ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى أن الحراك التي شـهدته منطقة شـمال إفريقيا لم يمثل تهديدا ماديا أو أيديولوجيا للمصـالح القطرية مثلما فعلت الحراك ضـد أسـرة حاكمة خليجية مجاورة لا تبعد سوى خمسـة وعشـرون ميلا قبالة السـاحل الغربي لدولة قطر، إذ كان

---

[2] طارق عثمان، " ثورات وثورات مضادة: في تحولات النظام الإقليمي العربي "، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، أغسطس 2014، ص 5.

[1] معتز سـلامة، " الصـعود: التمدد الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي "، السـياسـة الدولية، مؤسـسـة الأهرام، القاهرة، المجلد 46، العدد 185، يوليو 2011، ص 80.

من شأن تقديم تنازلات عميقة بشأن الإصلاح السياسي من جانب النخبة البحرينية الحاكمة التي يمكن القول بأنها تشكل الحلقة الأضعف في سلسلة الملكيات الخليجية، أن يهدد بتشجيع حركات المعارضة في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، ويخلّ التوازن الطائفي الدقيق بين مجموعة المصالح السنية – الشيعية، وازدادت محدود هامش المناورة بالنسبة إلى قطر بسبب الأهمية الكبرى التي أضفتها المملكة العربية السعودية على مسألة الحفاظ على الاستقرار في البحرين كجزء من الصراع مع إيران على السيادة الإقليمية، وكان السعوديين قد مارسوا نفوذا سياسيا واقتصاديا كبيرا على الجوار من الدول الصغيرة قبل فترة طويلة من بداية الحراك العربي.[2]

كما من الممكن ملاحظة وجود مؤثرات مماثلة تقريبا في اليمن فعلى غرار البحرين كان اليمن يمثل مصلحة جيو ستراتيجية وسياسة خاصة بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، وقد حافظت المملكة على اهتمامها الشديد بالشؤون الداخلية لليمن، وذلك للحيلولة دون بروز منافس قوي لها في شبه الجزيرة العربية، وضمان استعراض وإدامة النفوذ السعودي، وخلال فترة تولي ولي العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود منصب وزير الدفاع على مدى خمس عقود (1962 – 2011)، مارس تأثيرا مهيمنا على العلاقات السعودية – اليمنية التي اتسمت بالاتصالات غير الرسمية والشخصية يقدر ما اتسمت بالنشاطات الرسمية بين الدولتين[3]، وكانت التدفقات المالية السعودية على النخب السياسية الرئيسية في اليمن عابرة وغير متوقعة في أحسن الأحوال، حيث يتم تحديدها بصورة وثيقة عبر مصادر معلومات الشخصية للأمير سلطان ولم يتم قط إضفاء الطابع المؤسسي عليها بصورة صحيحة.[4]

---

(2) Kristian Kootes ulrichsen, " Qatar and the Arab spring, policy prevers and Regional Implication " op – cit.

(3) Ginny Hill and Gred Nonneman, " Yemen, Saudi Arabia, and the Gulf states: Elite politics, Street protests and Regional – Diplomacy" , chatan house Briefing Paper, 9 May 2011.

(4) Anders Holmen, Gulfrandsen, "Bridging the Gulf: Qatari Business Diplomacy and conflict Mediation, unpublished MA.Theses, (Georgetouwn, 2010), p40.

ويمكن القول أنه في اليمن والبحرين قد حدّث مستويات التأثير السعودي أصلا من قدرة قطر على صياغة وتنفيذ سياسات تختلف كثيرا عن نهج السعودية، فمع انطلاق مظاهرات حاشدة ضد حكم الرئيس اليمني علي عبد الله صالح القابع في السلطة منذ ثلاثة وثلاثين سنة في العاصمة صنعاء في فيفري 2011، سرعان ما انتشرت إلى بقية المدن والبلدان في جميع أنخاء اليمن، طالب مئات الآلاف من المتظاهرين الرئيس صالح بالتنحي فورا، وقد اقترح مجلس التعاون الخليجي في تصرف جماعي بدء انتقال سياسي من شأنه افراج الرئيس صالح من السلطة في عملية مرتبة من هرم السلطة أنملها وتقودها النخبة، بيد أن خطة مجلس التعاون الخليجي حلت من أي مكان للحراك الشعبي الميدة للديمقراطية التي ظهرت بشكل غير متوقع لتتحدى الوضع الراهن في اليمن وتغييره تماما، بدلا من ذلك ظلت الخطة متشبثة بدعم الجهات السياسية الفاعلة الثابتة والمألوفة، حيث سعى قادة دول مجلس التعاون للسيطرة على الجماهير المحتشدة وتوجيه عملية الانتقال إلى مرحلة ما بعد الرئيس صالح.[5]

ومع ذلك فقد تم توجيه السياق العام للسياسة القطرية في اليمن من خلال الجهد الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي، بما يتفق مع السياسة القطرية تجاه البحرين في الفترة نفسها، وفي مجلس التعاون الخليجي بقيت قطر ناشطة لكن حفاظها على علاقات جيدة مع إيران (أقله حتى بداية الحراك في سوريا) كان يقلق السعودية والإمارات، فالكاتبان يعانيان توترات منذ زمن بعيد مع هذه الدولة[6] ، إلا أنه في حدث هو الأول من نوعه – منذ تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية قبل أكثر من ثلاثين عاما – سحب ثلاث دول خليجية هي: السعودية والإمارات والبحرين سفراءها من الدوحة في الخامس من مارس 2014، وعللت هذا القرار في بيان مشترك صدر

---

[5] Christopher Boucheke and Mara Bevkin, " The Unrovelling of The Salih Regime, in yemen ", opinion editorial, CTC Sentime Marth.31, 2011, in April20, 2022, 11:50, Avalable at: http://www.CTC.USMA,edu/posts/the-unravling-of-the-Salih-regime-inyemen

[6] عبد الرحمن أياس، " قطر والربيع العربي "، مرجع سابق.

عنها، بتدخل قطر في شـون دول الخليج الداخلية ما يؤدي إلى تهديد الاسـتقرار الأمني والسياسي لتلك الدول[7] .

وهذه الأزمة الدبلوماسـية غير المألوفة تأتي في منطقة الخليج لاسـيما بين الدول الأعضاء في منطقة مجلس التعاون الخليجي في سياق التطورات الإقليمية التي شهدتها المنطقة والتي يعتبر أهما ما يحدث في جمهورية مصر العربية بعد وصول عبد الفتاح السـيسـي للسـلطة في الثالث من جويلية 2013، بعد ما تم الإطاحة بحكم جماعة " الإخوان المسلمين " الذين استلموا السلطة وفق ما أفرزته نتائج صناديق الاقتراع وهذا بعد المشـاركة الواسعة لكافة شـرائح المجتمع المصـري، والقراءة الأولى لهذا التصـعيد من قبل حكومات الدول الخليجية الثلاث، وفي هذا التوقيت تكشف عن سعي هذه الدول للحد من التأثير القطري واضـح المعالم في بعض الملفات المحورية في منطقة الشـرق الأوسـط، لاسـيما الملف المصـري، ورغبة المملكة العربية السـعودية بالدرجة الأولى ومن بعدها الإمـارات العربيـة المتحدة في العمل بجديـة على اجتيـاز مرحلـة الحراك العربي [1]، وكـادت هـذه الأزمـة أن تؤثر بعمق على أداء منظومـة مجلس التعـاون الخليجي، بعد أن زعزعت الثقة بين أعضـائه، وذلك لأن السـعودية تسـعى إلى الهيمنة على هذه المنظومة الإقليمية منذ نشأتها بالرغم من أن التفاعلات الدولية والإقليمية أدت إلى تغير التوازنات المفاهيم على حد سواء.

وفي هذا السياق يمكن الخروج بالنتائج التالية:

* أن هذه الأزمة وان كانت سـتلقي بظلالها سـلبا على مسـتقبل كينونة منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلا أنه من المتوقع أن تخرج قطر من أكثر قوة لاسـيما أن هناك شـــرائح كبيرة في المجتمعات الخليجية تحديدا لا ترى أن اتخاذ خطوة سـحب السـفراء تصـب في مصـلحة الشـعوب التي بالأسـاس تربطها روابط القربى والنسـب "القبيلة والعائلة الواحدة"، كما أنه في بداية الحراك كان الرأي العام العربي يتعاطف عموما مع السـياسـات التي تتبناها قطر في ما يخص دعم خيارات الشـعوب في تقرير مصيرها، لاسيما في الدول التي شهدت حراك سياسي كمصر وتونس وليبيا.

---

[7] جمال عبد الله، " أزمة سـحب السـفراء من الدوحة: البواعث والتداعيات "، مركز الجزيرة، للدوحة، 14 مارس 2014، ص 2.

[1] جمال عبد الله، مرجع سابق، ص 3.

* ان انسحاب أي دولة عضو من مجلس التعاون الخليجي نتيجة لعدم التفاهم والتوافق في السياسات بين دولة سيؤدي دون أدنى شك إلى تصدعه ومن ثم إلى تفككه، لاسيما أن المجلس يمر بمرحلة غير مستقرة بعد أن قامت السعودية بطرح مشروع الإتحاد الذي لقي الرفض من قبل سلطنة عمان، بل وتهديدها بالانسحاب منه في حال تم اعتماد المشروع.

* ستبقى لدولة قطر أهمية بالغة كلاعب وفاعل ووسيط في كل ما يتعلق بـــ " الإسلام السياسي "، نظرا لتمتعها بعلاقات جيدة مع مكونات هذا التيار في دول الحراك العربي.

* يبقى الموقفان القطري والسعودي متطابقين إلى حد كبير فيما يتعلق بدعم المعارضة السورية، وإفشال جهود ومحاولات النظام السوري في التصدي للمعارضة، ذلك أن مصالح كلا البلدين تصب في هذا الاتجاه، وعليه يتوقع أن يستمر الطرفان في تقديم الدعم المادي والعسكري للأطراف التي يؤيدانها من أطراف المعارضة السورية.[2]

ثانيا: مع بقية دول الشرق الأوسط:

لقد كانت منطقة الشرق الأوسط منطقة تكن الصداقة لقطر ومنفتحة كثيرا لدورها، لكن حاليا أصبحت تنظر إلى الإمارة الخليجية نظرة ريبة وشك، وتبقى دولة سوريا التحدي الأعظم الذي يواجه قطر في المستقبل في الشرق الأوسط، فبعد ما كانت الإمارة واثقة بزوال نظام الأسد بفعل الضغوط الدولية والأسلحة التي تمد بها المعارضة، أصبح ميزان القوى في صالح النظام السوري، وقد تنعكس النتائج على قطر التي دعمت المعارضة عسكريا وماديا. [1]

فمايكل ستيفز (Michoel Stevens) الباحث في العهد الملكي للخدمات المتحدة بقطر يشير إلى دولة سوريا تعد بمثابة التحدي الأعظم أمام القطريين إذ كانوا يعتقدون

---

[2] جمال عبد الله، مرجع سابق، ص 6.

[1] فاطمة مساعيد، مرجع سابق، ص 48.

أن نظام بشار الأسد على وشك الانهيار أمام الضغط الدولي وإمداد قوات المعارضة بالسلاح، إلا أن الوضع بدأ يتحرك في صالح نظام الأسد.[2]

ثالثا: مع دول شمال إفريقيا:

انقلب الرأي العام ضد قطر برغم مليارات الدولار التي قامت بضخها لدول الحراك العربي[3]، التي أفضت إلى الإطاحة بالأنظمة في بعض هذه البلدان[4]، واستمرار قطر في دعم الأنظمة الإسلامية التي أمسكت بزمام الحكم في ليبيا وتونس ومصر قبل الإطاحة بالرئيس مرسي في جويلية 2013 والذي أغضب الكثيرين، وأصبحت قطر محل انتقاد لتدخلها في الشؤون الداخلية للدول المنتفضة ومن هنا فقدت قطر دعم هذه الدول لتوجهاتها كما أن الجزائر تخوفت من طموحات قطر الإقليمية في مساندتها للحركات الإسلامية في شمال إفريقيا واستضافتها لعباسي مدني القائد السابق للجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة، والذي حاول التقارب من المجلس الانتقالي الليبي، وتمويلها للحركات الجهادية في مالي التي كانت تحتجز رهائن جزائريين، وتقاربها مع النظام الملكي المغربي نجد زيارة الأمير الشيخ تميم للمغرب في 27 ديسمبر 2013 مع تقديم مساعدات قطرية للمغرب بقيمة نصف مليار دولار، وهي مساعدة تدخل في إطار الاتفاق الاستراتيجي الذي يجمع بين دول مجلس التعاون الخليجي والمغرب والأردن.[5]

---

(2) فاطمة مساعيد، مرجع سابق، ص 48.

(3) نفس المرجع.

(4) يند يتايريتي، " إسرائيل والربيع العربي المواقف والاستجابات تجاه الشرق الأوسط الجديد " في لوينزو فيدينو وآخرون: الحكومات الغربية والإسلام السياسي بعد 2001، المسبار للبحوث والدراسات، دبي، 2013، ص 369.

(5) فاطمة مساعيد، نفس المرجع، ص – ص 48 – 49.

المطلب الثاني: تداعيات الحراك العربي على السياسة الخارجية لقطر تجاه القضية الفلسطينية

لقد أعطت ظروف الحراك العربي فرصا عديدة كي تصبح قطر متصدرتا المشهد الدبلوماسي العربي، حيث أن الدوحة قد سعت وبقوة نحو استغلال التطورات العربية الجديدة [1]، خاصة في ظل تقلص الدور المصري والسوري في ظل الحراك للقيام بدور إقليمي أكبر من خلال الدخول بقوة على مسارات القضية الفلسطينية لاسيما ملف التسوية السياسية[2] ، وفي ذات السياق فإن الدكتور أيمن السيد عبد الوهاب الخبير الاستراتيجي بمركز الأهرام للدراسات يعتبر بأن دولة قطر تحاول منذ فترة أن تلعب دورا إقليميا كبيرا بالمنطقة، ومن خلال علاقاتها بالولايات الأمريكية وتشابكاتها من خلال القضايا العربية المختلفة ورؤيتها كدولة لها دور فاعل في الخليج، فهي تلعب في المقام الأول لحماية نفسها ولوضع دورها على الأجندة العربية، ومن خلال تلك العلاقات تحاول قطر الاستثمار في القضايا العربية المختلفة ومنها القضية الفلسطينية وهذه إلا دورا تصطدم أحيانا مع الدور الذي تلعبه مصر في نفس القضايا، وأصبح لقطر النصيب الأكبر بعد تراجع الدور المصري[3] ، إضافة إلى الأثر الآخر الذي خلفه الحراك في سوريا على القضية الفلسطينية وهو غياب الدعم اللوجيستي والإعلامي لحماس وبقية القوى التي كانت تتخذ من سوريا مقر لها.[4]

---

(1) نصر عبده وضياء السبيري وأشرف لاشين، " تحركات قطر في المنطقة لغرض ولايتها برعاية أمريكية – إسرائيلية "، في 2022/04/20، 14:30، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://www.dostor.org/86374

(2) محمد جمعة، " العلاقات العربية – الفلسطينية: مستجدات ما بعد الثورات "، في 2022/01/20، 15:17، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial:103052

(3) نصر عبده وضياء السبيري وأشرف لاشين، نفس المرجع.

(4) عبد الغني سلامة، " فلسطين الحاضر الغائب في الربيع العربي "، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 153، ربيع 2013، ص 202.

أولا: على الصعيد السياسي:

قامت قطر بمتابعة ملف المصالحة الفلسطينية الذي ترعاه مصر بداية العام 2009 وهذا بتكليف من الجامعة العربية، وقد عملت مصر سنوات على الملف الذي تعثر أكثر من مرة[5]، إلا أن احد أهم التطورات التي جرت على صعيد التعاطي العربي وملف المصالحة الفلسطينية تمثلت في توقيع اتفاق جديد بين حركة حماس ممثلة في رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل، وذلك في قطر بحضور أميرها فيما عرف بـ " إعلان الدوحة " في السادس من فبراير عام 2012، والذي ينص على تشكيل حكومة وفاق برئاسة محمود عباس، ورغم الجدل الكبير الذي أثاره هذا الاتفاق فلسطينيا وعربيا والشكوك حول إمكانية تنفيذه عمليا، فإن ما يهمنا منه في هذا السياق:

أولا: أن اتفاق الدوحة هو بمثابة إعلان دخول قطر على خط المصالحة الفلسطينية الذي ظل خلال الثلاثة أعوام الماضية تحت رعاية شبه حصرية للطرف المصري.

ثانيا: أن توقيع هذا الاتفاق في قطر برعاية أميرها ومساعي ولي العهد ومتابعة رئيس الوزراء، يعني استمرار العلاقات المتميزة بين حركة حماس وقطر، ويعني في القوت ذاته طي صفحة الخلاف بين الدوحة والسلطة الفلسطينية بعد عدة محطات من الخلاف بين الدوحة والسلطة الفلسطينية بين الطرفين، وصلت ذروتها عقب نشر شبكة الجزيرة لوثائق المفاوضات بين السلطة وإسرائيل وذلك في يناير 2011. [6]

كما يبرز هذا الدور من خلال زيارة أمير قطر إلى غزة في 23 أكتوبر 2012 عندما قام الأمير السابق حمد بن خليفة آل ثاني، بزيارة رسمية لأول مرة إلى قطاع غزة وهي الزيارة الأولى التي يجريها أمير دولة قطر إلى القطاع منذ سيطرة حركة حماس عليه بعد نزاع مسلح مع السلطة الفلسطينية، حيث استقبلت حماس وسكان غزة الأمير القطري استقبالا حافلا على وقع لافتات وهتافات تنادي " شكرا قطر ". [7]

---

(5) محمد الحر، " قطر... اشعلت الثورة التونسية... ثم سيطرت على ليبيا وسوريا وانتهت بالاستيلاء على ملف القضية الفلسطينية، مرجع سابق.

(6) محمد جمعة، " العلاقات العربية – الفلسطينية، مستجدات ما بعد الثورات "، مرجع سابق.

(7) منى غيث، مرجع سابق، ص – ص 53 – 54.

كما أن مصطفى الصواف كاتب ومحلل سياسي ووكيل وزارة الثقافة في الحكومة الفلسطينية المقالة، يؤكد أن سر أبرز الدلالات السياسية التي تحملها الزيارة هي أنها قامت بكسر الحصار السياسي المفروض على قطاع غزة خصوصا أن الأمير القطري هو الشخصية العربية الأبرز التي تزور قطاع غزة على هذا المستوى منذ تعرض غزة للحصار في عام 2007، وأضاف أن الزيارة كسرت الحصار الاقتصادي أيضا عبر إقامة مشاريع سيكون لها انعكاس واسع على مدخولات المواطنين وانعاش كافة البنى الاقتصادية، وتشغيل فئة العمال الذين حرموا من العمل سنوات طويلة.

ثانيا: على الصعيد الاقتصادي:

وجدت غزة تعهدات بتلقي منح قيمتها تبلغ أكثر من 5.4 مليارات دولار من المجتمع الدولي في المؤتمر الذي عقد بالقاهرة في 12 أكتوبر 2014 لإعادة إعمار قطاع غزة الذي تعرض لدمار شديد جراء العدوان الإسرائيلي، وقد تقدمت قطر عن باقي المساهمين بفارق كبير حيث تعهدت وحدها بدفع مليار دولار لتتجاوز ما قامت بدفعه كل من السعودية التي دفعت حوالي (499 مليون)، ودولة الإمارات التي قامت بدفع ما يقارب (205 مليون) والكويت التي دفعت حوالي (199 مليون) كما تجاوزت أيضا مجموع ما تعدت به الولايات المتحدة (212 مليون)، والاتحاد الأوروبي (573 مليون)، لتحافظ قطر بذلك على موقعها المتصدر في تبني القضية الفلسطينية[1] ، كما أن الدكتور عايض بن دبسان القحطاني رئيس مجلس الأمناء مدير عام مؤسسة الشيخ ثاني بن عبد الله للخدمات الإنسانية " راف " أعد على أن تبرع دولة قطر في ساندة الأشقاء في غزة وغيرها من الدول العربية والإسلامية الشقيقة.[2]

---

(1) هاوس ستيجر، " هل تصبح قطر الراعي الرسمي للقضية الفلسطينية؟ "، تر. محمد بدوي، في 2022/04/21، 11:30، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://eg.webradar.me/portable/80014191?language:2

(2) محمد دفع الله، " مليار قطر لإعمار غزة يؤكد وقوفها الدائم مع المظلومين "، في 2022/04/21، 13:01، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.al-sharq.com/news/deails/2781

بالإضـــافة إلى الدعم الذي تقدمه قطر لحماس من خلال مســـاعدات مادية كبيرة تؤمن لحماس القدرة على مواجهة متطلبات الحركة ومســؤوليتها، حيث أن قطر قدمت لها مســاعدات مالية تقدر بـــــ 49 مليون دولار، وتبرز أهمية هذا الدعم في ضــوء المعوقات التي وضــعتها المملكة العربية السـعودية أمام المســاعدات الإنســانية لحركة حماس وحالة الحصار التي فرضت على الحركة.

كما أن هذه المساعدات تكتسب أهميتها بعد تجميد المساعدات الأمريكية والأوروبية إلى السلطة الفلسطينية بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية مطلع عام 2006 وتشـكيلها للحكومة الفلسـطينية، وكذلك بعد سـيطرة حماس على قطاع غزة في منتصــف عام 2007 وتحملها المســؤولية عن تأمين بدائل مناســبة لأهل القطاع، وقد بررت قطر دعمها للحركة اسـتنادا للأزمة الإنسـانية التي يعانيها سـكان القطاع نتيجة حرمان حماس من المســاعدات المالية الدولية ولم يتوقف دعم قطر على المســاعدات المادية والإنسـانية بل هناك اتهامات حول المسـاهمة في تمويل عمليات تسـليح للحركة وقد قال أحد مســاعدي رئيس الســلطة الفلســطينية: " أن قطر تعطي حماس ملايين الدولارات في الشهر يستخدم جزء كبير منها في شراء الأسلحة ".

ثالثا: على الصعيد التغطية الإعلامية:

نالت القضـية الفلسـطينية حيزا مهما من المسـاحات الإخبارية للجزيرة، ولكن ومع انطلاق الحراك العربي اشـتعلت المحطة بتداعيات الحراك في أكثر من بلد، باسـتثناء بعض المحطات كزيارة الأمير لعزة والحرب ســنة 2012 و 2014، غير أن اهتمام قطر بالقضـية الفلسـطينية وسـعيها إلى دور سـياسـي فاعل يظهر تجاه المقاومة التي تقودها حماس في غزة أو التســوية التي تقودها الســلطة في رام الله [3]، وقد تفاوتت الآراء حول تغطية الجزيرة للشـأن الفلسـطيني، فمنهم من رأى أنها تصـب في صـالح نشــر الحقيقة بغض النظر عن شــكلها ونتائجها، ومنهم من رأى أنها تغذي الصــراع الداخلي وتتسبب في توتر وتأزيم العلاقات بين الأشقاء.

فـالإعلامي محمـد أبو الرب يعتبر أن الجزيرة " تســعى لفرض منـاطقهـا على الأحداث من خلال اســتخدامها تقنيات الخطاب، وتحديدا عملية الربط والاســتحضــار

(3) محمد سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص 159.

وإعادة التشـكيل لفرض فهم معين على المشـاهد "، حيث أن تغطية الجزيرة للأحداث وتحليلها يأتي متجزأ إذ تنتقي أخبار معينة وتركز عليها وتمهل أحداثا أخرى هامة ولا تأتي على ذكرها إلا بشكل عرضي، وأن ممارستها شعارها الرأي والرأي الآخر تكون دوما منقوصة خارجة في انحيازها الواضح لصالح حركة حماس. (4)

كما أن المراقبون يرون أن الدور القطري قد بدأ بالتراجع مؤخرا لصـالح السـعودية التي باتت تمسك بزمام المبادرة في الملفات الرئيسية مثل مصر وسوريا، ما جعل قطر تبحث عن مناطق أخرى قد تحقق فيها بعض النجاحات، وبهذا الشـأن يقول المحلل السـياسـي هاني المصـري: " تريد قطر منذ فترة لعب الدور الرئيسـي في كل الأزمات التي تمر بها المنطقة، وقد واجهت السـياسـة القطرية فمثلا على أكثر من صـعيد وأكثر من منطقة، والآن تحاول تعويض هذا الفشـل بالنجاح في القضـية الفلسـطينية من خلال الاسـتعانة بعلاقاتها المميزة مع حركة حماس، وتسـتضـيف الدوحة خالد متعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس منذ مغادرته سوريا العام 2012.(5)

كما أن أستاذ العلوم السياسية بجامعة النجاح شمال الضفة عبد الستار قاسم يعتقد أنه لا يمكن الحزم أن كنا أمام تحول في السـياسـة القطرية الخارجية أم لا فنحن بحاجة للمزيد من المعلومات للحكم على السـياسـة الجديدة وكيف سـتسـيره أما فيما يعنيه هذا التحول بالنسبة للفلسطينيين فيضيف الأستاذ قسام أن السياسة القطرية حرصت دائما على عدم قطع العلاقة مع أي طرف فلسـطيني، كما أن دولة قطر كان لها دور كبير على صـعيد تقديم المسـاعدات الإنسـانية الكبيرة للفلسـطينيين، لكن المطلوب هو تعزيز المقاومة الفلسطينية بكافة السبل وعليه يمكن القول أن احتفاظ دولة قطر بعلاقات جيدة مع جميع الأطراف الفلسـطينية في غزة وفي رام الله سـيمنحها مسـاحة أكبر للعب دور الوسيط مستقبلا من أجل الوصول إلى المصالحة بين كافة الأطراف الفلسطينية، لاسيما أن مبدأ الوسـاطة هو أحد أهم محددات السـياسـة الخارجية القطرية التي نصـت عليها المادة السابعة من الدستور القطري.(6)

---

(4) عبد الغني سـلامة، " الجزيرة وقطر... تبادل الأدوار الخطير "، الحوار المتمدن، في 2022/04/21، 14:30، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://www.ahewar.ord/debat/Show.art.ask?aid:274186

(5) عبد الغني سلامة، " الجزيرة وقطر... تبادل الأدوار الخطيرة "، مرجع سابق.

(6) جمال عبد الله، مرجع سابق، ص 6.

وفيما يخص ملف التسوية ربما يكون من الصعب في هذه المرحلة المبكرة الإحاطة بتداعيات هذا الأمر أو التكهن بشأن السياسات القطرية نحو هذا الملف، لأن السياسة الخارجية القطرية لا تنطلق من أسس فكرية أو إيديولوجية ثابتة معروف قواعدها ويمكن القياس عليها، لأن تأثيرات محتملة لممارسة دور قطري أكبر على صعيد ملف التسوية لن تكون داخل دائرة التوقعات وما يزيد من صعوبة إمكانية تجسيد هذه المفاعيل السلبية ازدياد انكشاف الداخل الفلسطيني والوضع المالي المتغير.[7]

[7] نفس المرجع.

المبحث الرابع:

تداعيات الحراك العربي على علاقات قطر مع القوى الدولية

نتيجة الدور الذي لعبته قطر في ظل الحراك العربي أثيرت من قبل العديد من الباحثين والمفكرين تساؤلات حول مدى حجم الدور القطري في تداعيات الحراك العربي ومدى القبول بالدور الإقليمي لدولة قطر وعلاقاتها مع بعض القوى الدولية العالمية كروسيا والصين ودول الإتحاد الأوروبي، إضافة إلى طبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لا يمكن تصور صعود دولة إقليمية في الشرق الأوسط دون الموافقة الأمريكية على هذا الدور، مما يعني أن معوقات ومقومات كل دولة لا تكفي لوحدها من أجل تحديد الاتجاهات المستقبلية للمنطقة، حيث يبقى العامل الخارجي (الو م أ) طاغيا على التفاعلات الإقليمية والدولية .

المطلب الأول: أثر الحراك العربي على العلاقات القطرية الأمريكية والعلاقات القطرية الأوروبية

سنحاول في هذا المطلب البحث في تداعيات الحراك العربي على العلاقات القطرية الأمريكية من جهة والعلاقات القطرية الأوروبية من جهة أخرى، خاصة لما نلاحظ أن قطر تربطها علاقات قوية مع هذه الدول، إلا أن هناك من يعتبر أن علاقات قطر بالدول الغربية تجمع بين التحالف والريبة فدولة قطر بحاجة ماسة للدعم العسكري والاستخباري الغربي لاسيما لما يتعلق الأمر بالأزمة السورية، لكن الدول الغربية تنظر إلى النوايا القطرية بشيء من الشك والريبة وانعدام الثقة، خاصة إزاء العلاقات التي بنتها قطر مع الإسلاميين المتشددين في ليبيا وسوريا ومع حركة حماس الفلسطينية، ومع ذلك فإن القيادة القطرية تسعى للمحافظة على علاقاتها القوية بالغرب في ظل تقارب القيادة الجديدة من الطروحات الغربية لاسيما الفرنسية. [1]

أولا: العلاقات القطرية الأمريكية:

ظلت العلاقات السياسية القطرية الأمريكية تتنامى وتزداد أهميتها في شتى المجالات وكان لالتقاء المصالح بين البلدين دورا رئيسيا في تنمية وتطوير هذه العلاقات التي أصبحت تتصف بالتمييز والخصوصية، وترتبط دولة قطر مع الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات اقتصادية وتجارية وثيقة خاصة وأن كل من البلدين يتبع سياسات اقتصادية متجانسة ازدادت مع مطلع التسعينيات خاصة في مجالات التبادل التجاري، والتعاون الاستثماري في مجالي النفط والغز، إذ تعتبر قطر رابع أكبر وجهة استيراد من الولايات الأمريكية في الشرق الأوسط، وعلى الصعيد التعليمي والثقافي تم إنشاء فروع لعدد من بين الجامعات الأمريكية بالدوحة، كما أن التبادل الطلابي بين

[1] فاطمة مساعيد، مرجع سابق، ص 49.

الويات المتحدة الأمريكية وقطر يتنامى بصـــورة تصـــاعدية من خلال هذه الجامعات والبعثات الدراسية. [2]

كما ترتبط قطر بعلاقة أمنية واضـحة مع واشـنطن كضـامن لأمنها أمام التهديدات المحتملة سائرة في ذلك في خيار الارتباط بدولة كبرى.[3]

من خلال قراءة متأنية للموقفين الأمريكي والقطري حول المســائل الإقليمية خلال الحراك العربي، يمكن رصـــد جملة اختلافات بين الموقفين ففي الأســبوعين الأولين للاحتجاجات التونسـية والمصـرية ضـد نظامي زين العابدين بن علي وحسـين مبارك كانت ردود فعل واشـــنطن وقطر مختلفة، فقطر حشـــدت ترســـانتها الإعلامية وراء المعارضـة فيما كانت واشنطن أكثر حذرا على أمل الحفاظ على الوضـع القائم باستثناء تطبيق إصـلاحات جدية، وكان التقارب الفوري الوحيد ربما بين المقاربتين حول الحالة الليبية التي حالت اتفاقا عالميا، ما جعل الموقف القطري – الأمريكي المشـــترك غير مفاجئ.

وحول الحراك الســـوري برزت اختلافات وتقاربات بين الإثنين، مع الميزان أكثر ربما إلى الاختلافات، فقطر أبدت تدخلات عســـكريا عربيا تحت مظلة جامعة الدول العربيـة، فيمـا لم تقبـل الولايـات المتحـدة هذه الفكرة، وكـانـت اللغـة المســـتخـدمـة من المسـؤولين القطريين تصـف الوضـع في سـوريا بحرب الإبادة الجماعية التي يشـنها النظام على شـعبهن فيما بقي الخطاب الرسـمي الأمريكي أكثر حذرا بكثير وأقرب إلى رؤية الوضـع كحرب أهلية، وأبدت قطر المجلس الوطني السـوري منذ تأسـيسـه على عكس الولايات المتحدة وتشكيكها المتزايد في شمولية المجلس وفاعليته، وأخيرا دفعت قطر باتجاه تعزيز نوعية الأسـلحة التي يجب أن تصـل المجموعات المسـلحة، فيما أن الولايات المتحدة عارضـت أي خطوة في هذا الاتجاه آخذة في شـكل معمق في حسـبان سياستها الأمن المستقبلي لدولة قطر وأي تهديدات محتملة للدولة العبرية يمكن أن تلي ســـقوط نظام الأســـد، لكن حدة بعض هذه الاختلافات تراجعت بعد اجتماعات قطر

---

[2] وزارة الخارجية، " استعراض العلاقات الثنائية والاتفاقيات الموقعة بين دولة قطر "، في 2022/04/21، 19:53، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://mofa.gov.qa/ar/foreign policy/ Bilateral Relations/pages/US.aspx

[3] مصطفى اللباد، " قطر أحلام كبيرة وقدرات محدودة "، مرجع سابق.

لمجموعة المعارضة السورية في نوفمبر، ونتائجها فقد بدا أن قطر والولايات المتحدة الأمريكية اتفقتا ورحبتا ببروز هيئة تمثيلية أعرض بعد محادثات طويلة، غير المجلس الوطني السوري، إذ تأمل الولايات المتحدة في أن يكون " المكوّن الإسلامي " للتشكيل الجديد أقل تأثيرا مما كان عليه في المجلس الوطني السوري، مع ذلك يمكن القول أن هناك قبول أمريكي للتحرك القطري في المنطقة[4] ، والذي يمكن رصده على النحو التالي:

أولا: قطر قدمت للولايات المتحدة ولا تزال تقدم المزيد من التسهيلات العسكرية والمزيد من التعاون الأمني مقابل أن تقوم قطر بممارسة بعض الأدوار في المنطقة في إطار استراتيجيتها الإقليمية الهادفة إلى تسوية المنازعات الإقليمية خصوصا تلك القضايا والمنازعات التي تمنح قطر البريق الإعلامي كدولة تمارس أدوارها السيادية بكل استقلالية، وبالتالي فإن الولايات المتحدة لا تريد أن تخسر مكاسبها العسكرية وأمنية لها مقابل بعض المواقف الدعائية التي تكسبها قطر وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية.[5]

ثانيا: أن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك جيدا أن دولة قطر وان مارست بعض الأدوار التي تظهر فيها كدولة كبيرة إلا أنها في حقيقتها تظل صغيرة ولا تتمتع بالقوة الاستراتيجية التي تؤهلها إلى حماية مواقعها أو تنفيذ مبادراتها وقراراتها، وبالتالي فإن أمريكا تدرك أن المناهضين لسياستها في المنطقة قد لا يستفيدون من مواقف قطر سوى الناتج الدعائي والأثر المعنوي والنفسي فقط.

ثالثا: أن قطر تحولت إلى أهم منتدى في المنطقة للتقريب بين الأطراف والمحاور والأديان والثقافات وأصبحت تستقبل قادة الفكر والسياسة من كل الألوان والأديان وهذا أمر مفيد للولايات المتحدة الأمريكية حيث أنها تستطيع من خلال هذا المنتدى قراءة تراث المنطقة وأحوالها ومزاجها بكل التفاصيل، كما أن مشاريعها وعرض أفكارها أو على الأقل اختيار مشاريعها في المنطقة، وأخذ الآراء والانطباعات والمواقف إزاءها

---

(4) عبده سالم، " قطر والأمريكان... أسرار العلاقات "، في 2022/06/04، 22:30، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://www.alsalwa-vemen.net/arabic/Subjects/100/2010/5/9/439.htm

(5) نفس المرجع.

قبل إنزال هذه المشـــاريع للتطبيق في المنطقة، وبالتالي أصـــبحت قطر بالمنظور الأمريكي أعلى منتدى للترويج للمشاريع الأمريكية في المنطقة.

وفيما يتعلق الأمر بتبادل الزيارات بين البلدين في هذه المرحلة نجد:

- زيارة حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر وزوجته للولايات المتحدة الأمريكية عام 2011، وكان آخرها عام 2013.

- عدد من الزيارات التي قام بها حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية لواشنطن.

- زيارة هيلاري كلينتون (Hillary clinton) وزيرة الخارجية الأمريكية لدولة قطر عام 2011.

- زيارات أخرى منتظمة ومستمرة للولايات المتحدة من كبار المسؤولين في مختلف الوزارات والمؤسسات. [1]

- زيارة وزير الدفاع الأمريكي تشـــاك هاجل (chucke Hagel) في جولة إلى منطقة الخليج، وكانت قطر هي أكبر دولة حظيت بالنصـــيب الأكبر من تلك الزيارة حيث تم الاتفاق على تمديد اتفاقية الدفاع المشترك لـــ 10 سنوات أخرى، والتأكيد أن أهداف " قطر " و " الولايات المتحدة " واحدة ومشتركة وواضحة جدا، ولا يمكن أن تكون بها خلافات، واللآفت هو أن قطر التي ستضيف القاعدة الأمريكية منذ التسعينات هي نفسها التي دفعت تكاليف تشييدها التي بلغت مليار دولار، رغم أنها لم تكن تملك سلاح طيران في تلك الفترة.

وفي هذا السياق تعبر مجلة (فورين بوليسي) الأمريكية أي " واشنطن " وقفت إلى جانب قطر لتزدهر اقتصاديا ويعلو نفوذها سياسيا في الشرق الأوسط، حتى بالرغم من مزاعم أن قطر تعمل ضـــد مصـــالح أمريكيا في المنطقة، ولكن الواقع هو أنها سياسات تكميلية لا تسير الواحدة دون الأخرى.[2]

---

[1] وزارة الخارجية،" استعراض العلاقات الثنائية والاتفاقيات الموقعة بين دولة قطر " مرجع سابق.

[2] عبد العزيز الشرفي، العلاقات القطرية – الأمريكية ... خادم يرضي سيده " في 2022/06/05، 14:33، متوفر على الرابط الالكتروني:

وفي السياق ذاته أكدت دانا سيل سميث (Danna Shell Smith) سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدى قطر أن العلاقات القطرية الأمريكية تعتبر نموذجا لكيفية التشاور والتعاون بين الشركاء، وأنها علاقات قائمة على دعامتين أساسيتين هما المصالح المشتركة في معالجة التحديات الإقليمية والعلاقات الاقتصادية القوية بين البلدين [3]، وهنا لأن الولايات المتحدة تسعى منذ فترة الحرب الباردة إلى التواجد في المنطقة لتحقيق جملة من الأهداف منها ضمان الإشراف على منطقة الخليج العربي المستهدفة بالتطلعات الروسية ومنها من السيطرة على المضائق الإستراتيجية والطرق الرئيسية لنقل النفط، لذلك فإن الموقع الجيو استراتيجي لمنطقة الخليج العربي يرشفها لأن تبقى ذات أولوية في استراتيجيات القوى الكبرى.

ثانيا: العلاقات القطرية الأوروبية:

عند تتبع المواقف الأوروبية من الحراك العربي يلاحظ أن تلك المواقف انقسمت إلى قسمين:

الأول: موقف اتسم بالحياد والسلبية من الحراك في المنطقة العربية وقد بدا هذا الموقف واضحا في كل من تونس ومصر والبحرين واليمن، موقف جاء ليتناغم مع العلاقات التي كانت تجمع تلك الدول التي حدث بها الحراك مع الاتحاد الأوروبي نتيجة للإرث التاريخي لذلك الاتحاد الذي اطلع بدعم الأنظمة الحاكمة التي كانت تسوق مشاريعه في منطقة الشرق الأوسط وكانت حليفا استراتيجيا له من الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية، أما الثاني: اتسم بالموقف الحازم والمتشدد مما يجري ببعض الدول العربية وخاصة في سوريا وليبيا وهنا جاء الموقف الأوروبي منسجم مع الموقف القطري ولعل الموقف الأوروبي من الحراك في ليبيا ومما يجري بسوريا حاليا يفسر المواقف الدولية التي تسعى من خلالها الدول الكبرى في إنهاء بعض الأنظمة التي تعتبر مستقلة

---

http://www.elwatannews.com/news/details/387107

[3] ريم الحرمي، " العلاقات القطرية الامريكية نموذج لتعاون الشركاء، في 2022/06/07، 12:36، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.raya.com/news/pages/05a70d47-95bb-4c19-939-bb0d7c9ceee5

في سياستها الخارجية عن القرار والموقف الأوروبي ولعل الوضع في سوريا يفسر ما تتجه عليه الأحداث حاليا من محاولة التخلص من نظام شـــكل عقبة أســـاســـية أمام السياسات الأوروبية العربية في المنطقة العربية.[1]

يمكن القول أن هناك انســـجام الموقف القطري الأوربي يظهر من خلال قرار قطر بالمشاركة إلى جانب الدول الأوربية في التدخل الدولي من خلال الناتو في ليبيا إضافة إلى توافق الموقفين اتجاه الحراك الســـوري، وفي هذا الســـياق تأتي زيارة أمير قطر الحالية لباريس جوان 2014 في ظروف عربية وشرق أوسطية سمتها الأزمة تدعو إلى مثل هذه الزيارات وتبادل الرأي وتدارس الحلول العقلانية الممكنة.[2]

وتحرص قيادة الاتحاد الأوروبي على تحديد سقف الطموحات العربية في الحصول على دعم حقيقي في ظل الحراك، لكن تلك الطموحات كانت تصدم عادة بعراقيل ترتبط بمشـــاكل وأوليات داخل الكيان الأوروبي ذاته، وربما كان أكثر من عبر عنها وزير الخارجية الفنلندي الكســـندر ســـتوب المســـؤول التنفيذي البارز داخل الاتحاد بقوله أن أوروبا غير قادرة على مســـاعدة الحراك العربي إلى ما لا نهاية، كما قلل الاتحاد من حجم المســـاعدات المادية والســـياســـية التي يمكن أن تقدم إلى الحراك العربي بســـبب الأزمات الاقتصادية التي تعصف بمنطقة اليورو.

إذ تبدو أوروبا منكفئة على ذاتها وفي ظل حركات الاضـــطرابات والاعتصـــامات العمالية وتداعيات أزمات البطالة والهجرة غير الشـــرعية، وعمليا يبدو أن الأوروبيين ســـيكونون منشـــغلين باســـتكمال ترتيبات انضـــمام كرواتيا إلى الاتحاد قبل نهاية العام الحالي، أكثر من اهتمامهم بتطوير العلاقات مع بلدان الضـــفة الجنوبية للمتوســـط، ولا يخفى الأوربيون أيضـــا خشـــيتهم من أن ينتقل إليهم الحراك العربي إليهم بـدليل الإجراءات الاحترازية التي اتخذها الاتحاد مؤخرا بإعادة العمل بإجراءات ضـــبط

---

[1] خليل سامي أيوب، " موقف الاتحاد الاوروبي من الثورات العربية "، في 2022/06/09، 12:47، متوفر على الرابط الإلكتروني:

http://www.alaraby.co.uk/poltics/3a26380102dd-4628-ae83-4f3cabd03b43

[2] خليل سامي أيوب، " موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية "، مرجع سابق.

الحدود مع الدول الأوروبية الأخرى في حال تعرض هذه الدول لموجات هجرة قادمة من دول جنوب المتوسط يصعب التحكم بها.[1]

وعند الحديث عن العلاقات بين قطر ودول الاتحاد الأوروبي وبالتركيز على بريطانيا وفرنسا، فإن المعادلة تكاد تكون نفسها؛ فالبلدان قوتان نوويتان وعضوان دائمان في مجلس الأمن الدولي، وهما حليفان استراتيجيان لقطر وخاصة على المستويين الدبلوماسي والعسكري، لذا قررت قطر إقامة تعاون من أجل تأمين حدودها ومنشآتها الغازية، وتشكل فرنسا مثالا جليا لهذه المقاربة: فقد ظل الجيش الفرنسي المشهور بخبرته العملية، يزوّد الجيش القطري بالعتاد منذ أمد بعيد، وتشكل الطائرات الفرنسية معظم الأسطول الجوي القطري، وخلال فيفري ومارس 2013، قام الجيشان بمناورات مشتركة تحت عنوان " صقر الخليج "، عُبّئ لها 3000 جندي، وطالت مختلف مستويات القيادة في سيناريو مكثف شمل القوات الثلاث: البرية والبحرية والجوية.

ويشكل التعاون في المجال العسكري أساسا للشراكة الاستراتيجية المبرمة بين قطر والدول الأوروبية، وهو ما عبر عنه الرئيس فرانسوا أولاند (François Hollande) أن " فرنسا ستظل على الدوام إلى جانب قطر للدفاع عنها وضمان أمنها "، وقد تم تأكيد هذا الإعلان بملحق يركز على الجانب " الصناعي " لهذا الالتزام، ذلك أن فرنسا وبريطانيا باتتا تنظران لقطر بوصفها شريكا اقتصاديا استراتيجيا صاعدا، وفي سياق أوروبي يتسم بأزمة ديون متواصلة تنذر بكساد بل إفلاس محدق، تحاول الحكومات تنمية أكبر قدر ممكن من العلاقات مع الأسواق الصاعدة التي ينظر إليها بوصفها مخارج محتملة من الأزمة، ونظرا إلى عزم قطر على استثمار 120 مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة في مشاريع صناعية وبنى تحتية واقتناء معدات عسكرية، بات يُنظر إلى السوق القطري باهتمام بالغ من أجل زيادة أنصبة المؤسسات الوطنية؛ حيث توافد على قطر كبار صانعي القرار

---

(1) شريف عابدين، " الاتحاد الأوروبي والبحث عن دور تحت تحت ظلال الثورات العربية ! "، الأهرام اليومي، في 2022/06/10، 15:33 ، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.ahram.org.eg/archive/journalist-reporters/news/110370.aspx

السياسي مثل ولي العد البريطاني الأمير تشارلز والوزير الفرنسي المنتدب للتجارة الخارجية وعمدة لندن ثم الرئيس الفرنسي، وفي كل مرة تصدرت المباحثات الملفات الاقتصادية وقضية العقود وفرص الاستثمار، ويبدو أن معادلة الأخذ والعطاء ستسود في ظل تولي الشيخ تميم للحكم في مجال الشراكة مع الدول الأوروبية الكبرى، فقطر تحتاج إلى الدعم الغربي في الملفات الدبلوماسية والعسكرية الكبرى (مثل الأزمة السورية)، والممثليات الدبلوماسية الغربية تحتاج إلى قطر لإنعاش اقتصادياتها، ويتم الحصول على الاستثمارات القطرية من خلال طريقتين، تتمثل إحداهما في استفادة المؤسسات الفرنسية والانجليزية من الصفقات الكبرى المتعلقة بالمنشآت في قطر وتتمثل الأخرى في حفز صندوق السيادة القطري على الاستثمار داخل الأراضي البلدين، ويتم رسميا دفع هذا الاستثمار في البلدين من خلال تشجيع شراء أسهم في المؤسسات الكبرى أو الدخول المباشر في النسيج الصناعي والعقاري أو الرياضي.

أما العنصر الآخر الذي يتعين على الأمير القطري تميم مراعاته، فهو نظرة الرأي العام الغربي السلبية لقطر، وتبرز هذه النظرة بشكل خاص في فرنسا حيث يعكس الجزء الأكبر من الصحافة نظرة توجس بل عداء تجاه قطر التي تُتهم غالبا بأن لديها أجندة خفية عدائية، ويثير هذا الإحساس ردود فعل سلبية قوية، ولاحتواء هذه الانطباعات التي قد تضر بالعلاقة الثنائية، فقد يكون من المناسب تبني خطة إعلامية متعددة الأشكال، وقد تتمحور الخطوط العريضة لهذه الخطة في حملات لتحسين الصورة، تبرز فوائد وامتيازات الشراكة بين فرنسا وقطر وخاصة في المجال الاقتصادي. (2)

(2) نبيل الناصري، " سياسة قطر الخارجية في عهد الشيخ تميم: قطيعة أم استمرار؟، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، جويلية 2013 ، ص4

المطلب الثاني: أثر الحراك العربي على العلاقات القطرية الروسية والعلاقات القطرية الصينية

يســـتم في هذا المطلب محاولة البحث في العلاقات القطرية الروســـية والعلاقات الصينية في ظل تداعيات الحراك العربي وذلك على النحو التالي:

أولا: العلاقات القطرية الروسية:

عانت العلاقات الروسية- القطرية كثيرا من الخلاف بشأن القضية السورية، فعند تتبع للمواقف الروســية يلحظ عدم الاهتمام الروســي المعتمد بالحراك التونســي انطلاقا من اعتقاد محدودية تأثيراته، إلا أن انتقال الحراك إلى مصــر أدخل روســيا في التجاذبات الدولية الحاصـــلة تجاه هذا الحراك، دخولا كان يطبعه الحذر والترقب والممانعة بل التشكيك، هذا الأخير الذي وجدت له روسيا مسوغات أكثر في الحالة الليبية خاصة بعد الذي وصفته موسكو بتساهلها غير المحسوب تجاه قرار تدخل " الناتو " مؤكدة على عدم الموافقة على تكراره مستقبلا، محاولة بين هذا وذاك إضفاء طابع المؤامرة واليد الخفيّة الغربية في الحراك [1]، وهي بالذات الخطابات التي ثبتت عليها روســيا بممانعة أكبر في الحالة الســورية والتي زاد من حدتها حســاســية الأخيرة في قضــايا محورية بالمنطقة. [2]

إنّ النظرة الأولية للموقف الروســي تطرح احتمالية أن روســيا تنطلق في مواقفها على أســاس نهج براغماتي يأخذ بالحسبان حسابات الربح والخسارة بما يعكسه إبداء

---

[1] اشـرف البهي، " المصـالح الروسـية في العالم العربي.. اصـدار جديد للدراسـات المسـتقبلية "، في 2022/06/11، 19:09 ، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.albawabhnews.com/404096

[2] الحروب، خالد " حســابات حذرة: محددات الدعم الخليجي للتغيير في ســوريا "، الســياســة الدولية ،مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 192، أبريل 2013 ، ص88

موسكو استعدادها للاعتراف بالحراك دون التخلي عن الأنظمة القائمة، وهو احتمال مقبول في شقه الأول على اعتبار أن ما يربط روسيا بالمنطقة العربية لا يتعدى منطق الربح والخسارة، غير أن واقع الأحداث أبطل مصداقية هذا الاحتمال انطلاقا من حقيقتين:

أولاهما أن المواقف الروسية تأتي متأخرة دوما بعد أن تكون الأحداث قد تجاوزتها، وهو ما حصل مع الحالة الليبية اين اعترفت بالمجلس الانتقالي بعد اقتراب سقوط نظام القذافي، أين كان لهذا الموقف ردود فعل سلبية لدى الشارع العربي عموما والشارع الليبي على وجه الخصوص، وفي سياقات مماثلة جاءت المواقف الروسية ضعيفة في الدفاع عن أنظمة اقتنعت كل الدول وقبلها الشعوب بحتمية وقرب سقوطها.

ثانيهما أن روسيا لم تحصل من حساباتها الخاطئة سوى الخسارة سواء تلك الاقتصادية الناجمة عن صفقات السلاح واستثمارات الغز التي أبرمتها مع الأنظمة المنقضية، أو تلك الأعمق التي افتتحت بها عهدها مع شعوب المنطقة تحت سخط الأخيرة عليها.

وعن المواقف الروسية حيال الحراك العربي، وخصوصا الحراك السوري، فأنها تمثل هاجسا قويا يهدد مصير تلك العلاقات التعاونية، في ظل تصدر روسيا المجموعة المحدودة من العالم التي تدعم نظام بشار الأسد ولا ترضى بأي سبيل آخر غير الحوار بينه وبين المعارضة، وهو الحل الذي لا يلقي قبولا لدى الأطراف المعارضة، وقد أحدث نوعا من التضارب بين المجلس الوطني السوري. [1]

لكن لا ينبغي اختزال العلاقات الثنائية (الروسية – القطرية) فقط في الملف السوري، حيث أنه من الملاحظ أن مصالح قطر وروسيا تتقاطع في مجال الطاقة على المدى الطويل، فمع إيران تشكل قطر وروسيا ما بات يعرف بـ " ترويكا الغاز الكبرى "، المحرك الحقيقي لسوق الغاز الدولي ونواة نادي الدول المصدرة للغاز (EPEG) الذي أنشئ عام 2001. تتعاظم هذه المكانة الاستراتيجية نظرا لأهمية أكثر فأكثر حيث بات يمثل بديلا محتملا للنفط كما أنه أقل مصادر الطاقة الأحفورية تلويثا للبيئة فروسيا وقطر رغم تقلبات الأزمة السورية، مضطرتان إلى التفاهم من أجل الحفاظ على مستوى من الإنتاج يكون في الوقت ذاته مقبولا لدى مختلف فرقاء السوق

(1) أشرف البهي، " المصالح الروسية في العالم العربي... اصدار جديد للدراسات المستقبلية "، مرجع سابق.

ومستجيبا لمتطلبات موازنات البلدين العمومية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بسعر هذه المادة الأولية، ويمكن أيضا أن نستند إلى فرضية مفادها أن قطر وروسيا تعزيز تعاونهما لتبقيا متحكمتين في لعبة الطاقة التي يُنظر أن يمارس فيها فاعلان آخران جديدان (أستراليا والولايات المتحدة)، في مستقبل قريب دورا يمكن أن يهدد هيمنة قطر وروسيا[2] ، ويمكن ملاحظة أنه في عام 2014 بدء إعادة تحريك التعاون الثنائي بين البلدين الذي يظهر آفاقا جديدة لشراكة ذات المنافع المتبادلة في مجال الاقتصاد والسياسة بحيث تراجعت الأهداف الأيديولوجية مقابل الأهداف الاقتصادية[3]

ثانيا: العلاقات القطرية الصينية:

اتخذت الصين موقفا حياديا إزاء التصويت في مجلس الأمن على فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا في مارس 2011، على الرغم من هواجسها واستيائها حيال مبدأ التدخّل العسكري بقيادة حلف شمال الأطلسي، وهي لم تستخدم الفيتو ضدّ القرار لأن الجامعة العربية هي من بادر إليه، لكنها في مقابل ذلك كانت مستعدة لاستخدام الفيتو ضد مشروع القرار الذي اقترحه أربعة أعضاء أوروبيين في مجلس الأمن والذي قضى بفرض عقوبات على سوريا في أواخر العام 2011، ويبدو أنه عندما كانت جامعة الدول العربية تتّخذ مبادرات وتفرض عقوبات أو غيرها في ما مضى كانت الصـ ين تعتبر بأن دعمها كلّ ما يقرّره العرب بأنفسهم هو دعم مشروع أكثر بيد أنها باستخدامها الفيتو في مجلس الأمن للمرة الثانية، حينما سعت الجامعة العربية إلى الحصول على موافقة على خطة عملها في أوائل فبراير 2012، وضعت نفسها في مواجهة مباشرة مع الإجماع العربي [1]، حيث استخدمت الصين " الفيتو " في مجلس

---

[2] نبيل الناصري، مرجع سابق ، ص4

[3] نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 108

[1] يزيد صابغ، " موقف الصين حيال سوريا " ، مركز كارنجي للشرق الاوسط ، في 13:55/06/13،2022، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://carnegie-mec.org/publications/?fa=47151

الأمن ضـــد قرارين – يهددان بفرض عقوبات على النظام الســـوري – حظيا بدعم الجامعة العربية، وآخر ثالث تقدمت به دول غربية، في مشـــهد اســـتثنائي آلت نتائجه "لمصـلحة النظام السـوري" وجرت مفاعيله ضـد المعارضـة السـورية والدول المؤيدة لها[2] وبذلك لم تنجح الجهود القطرية بسبب الفيتو الروسي الصيني ضد مشروع قرار تقدمت بـه الجامعـة العربيـة 4 فيفري 2012، فـانتقلت قطر إلى القطيعـة النهـائيـة وغيرت إســـتراتيجيتها باتجاه عزل النظام عربيا وإقليميا ودعم المعارضـــة ممثلة بالمجلس الوطني[3] .

وعلى الرغم أن مســـاحة الصـــين 9 مليون كيلومتر مربع، وعدد ســـكانها مليار و350 مليون نسـمة، فيما مسـاحة قطر 11 كيلومتر مربع وعدد سـكانها 2 مليون فإن عالم السياسة اليوم قد تجاوز نظريات المساحة وعدد السكان على أهميتها إلى الفاعلية الاقتصـــادية والســـياســـية، وهو ما قد يفســـر بعضـــا من هذه العلاقات بين قوى عملاقة وأخرى محدودة المسـاحة والسـكان، تعد الزيارة القطرية الأسـيوية بأبعادها السـياسـية والاقتصـــادية إلى كل من الصـــين وكوريا الجنوبية خطوة جديدة من قطر للانفتاح على الساحة الآسيوية وقد بدأت بإعلان جهاز قطر للاستثمار عن خطة لاستثمار 20 مليار دولار في آسيا.

وفي المجال الســـياســـي وفيما يتعلق بالملف الســـوري تحديدا، جاءت زيارة أمير قطر إلى الصـين كانت بعد يوم واحد من تصـريح السـفير الصـيني في قطر أن الصـين لديها مقترح جديد لوضـع حل سـياسـي للنزاع السـوري، وتعد قطر لاعبا أسـاسـيا هي والســـعودية وتركيا فيما يتعلق بالملف الســـوري، لكن رغم أن العلاقات عانت من الخلاف بشـأن الملف السـوري، إلا أنه لا يمكن حصـر العلاقات الثنائية بين البلدين في النزاع الســـوري[4]، كما أنه جدير بالذكر أن العلاقات العربية والشـــرق أوســـطية مع الصـين توسـعت إلى ما يتعدى القضـايا السـياسـية البارزة، فأكثر من نصـف صـادرات

---

(2) شفيق شقير،" بعد الفيتو... القيادة الصينية الجديدة ودبلوماسية التفسير " مرجع سابق.

(3) حمزة المصـــطفى ، الفـاعلون الخـارجيون (1) موقع قطر في معـادلـة الثورة الســـوريـة ، في 2022/06/15 ، 22:16 ، متوفر على الرابط الالكتروني:

http ://sadaalsham.net/addons/news/views/defaul/home/web/3008

(4) نبيل الناصري ، مرجع سابق ، ص4

الطاقة من الخليج، بما في ذلك مجلس التعاون الخليجي يذهب إلى شرق آسيا[5] ، وقد ظلت العلاقة بين قطر والصين (وستبقى كذلك لفترة طويلة) مدفوعة بالتعاون في مجال الطاقة؛ فالصين التي هي الآن ثاني قوة اقتصادية في العالم، تواصل نموها الاقتصادي بوتيرة متسارعة ستحولها في غضون خمسة عشر عاما إلى أكبر اقتصاد عالمي بدل الولايات المتحدة، وهذا النمو المذهل مصحوب بزيادة معتبرة في استهلاك الطاقة، وفي الحاجة المتبادلة لتعميق العلاقات تُصاغ المعادلة بين الدولتين فالصين التي هي ثاني مزود وسادس زبون لقطر ستصبح شريكا كبيرا في هذا العقد[6] وفي هذا السياق أوضح السفير الصيني بقطر أن حجم التبادل التجاري بين كلا البلدين بلغ 10.1 مليار دولار أمريكي في عام 2013، بمعدل أكثر من 30 % عن العام السابق، وفي النصف الأول من العام الحالي حقق التبادل التجاري نحو 5.6 مليار دولار أمريكي بزيادة تصل إلى 17 %، مشيرا إلى أن الزيارات المتعاقبة التي قام بها كل من وزير المواصلات ووزير الطاقة ومحافظ مصرف قطر المركزي إلى الصين عملت على دفع وتعزيز تطور العلاقات بين الصين وقطر، وأوضح السفير قاو يو تشن (Gao Yu Chen) أنه في السنوات الأخيرة، وفي ظل قيادة الأمير تميم بن حمد آل والأمير الوالد حمد بن خليفة آل ثاني، شهدت دولة قطر تطورا سريعا حيث شمل جميع القطاعات بالدولة مثل الدبلوماسية والاقتصاد، الثقافة، والتعليم وغيرها من القطاعات الكثيرة والتي لفت أنظار العالم أجمع، وقد نالت دولة قطر استحسانا وثناء من قبل المجتمع الدولي، لذلك نود أيضا أن نعبر عن تقديرنا العالي لكل هذه الإنجازات العظيمة [7]، وتعتبر دولة قطر شريكا اقتصاديا وتجاريا مهما للصين في المنطقة

---

(5) يزيد صايغ ، " موقف الصين حيال سوريا " ، ف 2022/06/15، 11:30 ، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.carnegie-mec.org/publications/?fa=47151

(6) نبيل الناصري، نفس المرجع، ص 4

(7) احمد البيومي ،"قطر والصين تعززان العلاقات" ،في 2022/06/17، 11:48 ، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?d=20140930&cat=statenews1&page=4

وهناك إمكانات قوية للتعاون بين البلدين في مجالات الاقتصاد والتجارة والطاقة، حيث يحتاج النمو الاقتصادي الصيني إلى إمدادات قطرية مستمرة وعلى المدى الطويل للطاقة، وتحتاج تنمية قطر إلى سوق الصين الكبيرة والمستقرة.

وتعتبر قطر هي أكبر مصدّر للصين من الغاز الطبيعي المسال، حيث قامت مؤخرا شركة " قطر غاز " بتوصيل أولى شحناتها من الغاز الطبيعي المسال إلى مرفأ هينان للغاز الطبيعي المسال الواقع في جنوب الصين والتابع لشركة النفط الوطني البحري الصيني (CNOOC)، الأمر الذي يمثل المرفأ الصيني السادس الذي يستقبل الغاز الطبيعي المسال المستورد من قطر وتعتبر الصين رابع أكبر شريك تجاري وثاني أكبر مصدر الواردات بدولة قطر، وعلى صعيد الاستثمارات المتبادلة، فيتركز الاستثمار الصيني في قطر في مجالات استكشاف وتنقيب الغاز الطبيعي بالتعاون مع الشركات الأجنبية المعنية، أما الاستثمار القطري في الصين فيتركز في مجالات التصنيع والخدمات التجارية. إضافة إلى ذلك قام صندوق الثروة السيادي القطري باستثمار ثلاثة مليارات دولار أمريكي لشراء حصص البنك الصناعي والتجاري الصيني والبنك الزراعي الصيني ، كما أعلنت قطر المشاركة في بناء البنك الآسيوي لاستثمار البنية التحتية حيث سبقت دولا.

خلاصة الفصل الثاني:

ما يمكن استخلاصه من العرض السابق لتفاعلات السياسة الخارجية لقطر في الحراك الذي تشهده المنطقة العربية أنه ومن خلال التعمق في الدور الذي تلعبه قطر أنه وبعد فترة أولية من الحيطة والحذر عند بداية الحراك العربي أواخر عام 2010، فقد أدرك قادة قطر الملامح الناشئة للحراك المتصاعدة في شمال افريقيا والشرق الأوسط، وعلى أساس ذلك تم تعديل السياسة الخارجية بشكل براغماتي، الذي سكن قطر ممارسة دور علني وتدخلي بشكل استثنائي أثناء المراحل الأولى للأحداث في المنطقة، فكان قرار المسؤولين القطريين يتبين توجيهات التغيير قرارا فريدا بين دول المنطقة التي قاومت الضغوط الشعبية التي أطلقها الحراك العربي، والتي رأوا أنها حظيرة بطبيعتها.

كما قد تم الكشف عن مختلف تداعيات الحراك العربي، على السياسة الخارجية القطرية تجاه محيطها الإقليمي والدولي.

إن الدور القطري المتصاعد في المنطقة العربية يمثل أحد أبرز الأمور التي أكدت مع تداعيات الحراك العربي، ورغبتها في تحويل دورها إلى قوة إقليمية قد يؤدي إلى نتائج عكسية، ومع أن الوضع بالمنطقة مؤيد لطموحاتها في ظل تراجع أدوار الدول العربية المحورية، إلا أن هذا الانتقال لا يمكن أن يتحقق دون عقبات، قد تتضاءل المساندة الأمريكية لقطر إذا اتسعت دائرة الدور القطري إلى مساندة الحركات الإسلامية في المنطقة العربية وإلى توسيع طموحاتها باتجاه القارة الإفريقية.

الخـاتمــة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع، يتضح أن الدور المتصاعد لدولة قطـر فـي ظـل الحراك العربي هـو اسـتمرار لسياسـتها الخارجيـة المتنامية خـلال العقـدين الماضـيين فبالرغم من أن الدول الصغيرة عادة ما تواجه صعوبات أمـام تحقيـق أهـداف سياسـتها الخارجية لأنها في الغالب تكون قدراتها العسكرية جد متواضـعة لـذلك فإنهـا تلجـأ الـى وسائل أخرى غير عسكرية لتحقيق أهدافها، فقطر تعد دولة صـغيرة متناهيـة المسـاحة الجغرافية و القدرات العسكرية اضافة لوقوعها في منطقة مضطربة أمنيا باستمرار إلا أنها تمكنت من ممارسة سياسـة خارجيـة نشـطة وفرضـت نفسـها كلاعـب أساسـي فـي السياسات العربية منذ بداية الحراك، وقد ساهم في ذلك اجتمـاع عـدة عوامـل ارتبطـت بمتغيـرات داخليـة خاصـة بطمـوح النخبـة الحاكمـة فـي قطـر وأخـرى خارجيـة تتعلـق بتراجع أدوار الدول العربية المحورية كمصر والسعودي مثلا.

وعلى ضوء ما تقدم من بحث و تحليل للموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ما تم رصده حول الدور القطري في الحراك العربي يوضح أن قطر قـد عمـدت إلى التوسع في اسـتخدام الأداة الإعلاميـة والأداة الماليـة وحتـى العسـكرية التـي قامت باستخدامها في إطار جماعي، ما يعكس سعيها لحماية مصالحها مـن وراء هذا الدور وتحقيق أهداف سياستها الخارجية.
- أن الأدوار القطريـة بينهـا تكامـل تـام علـى عـدة مسـتويات سياسـية، اقتصـادية وإعلامية تجاه بلدان الحراك العربـي وارتـبط هـذا بسـعي قطـر لتعـويض الخلـل الجغرافي والسكاني والعسكري الذي تعاني منه.
- ارتفاع مستوى انخراط قطـر فـي الشـؤون العربيـة والإقليميـة فـي ظـل الحـراك العربي، فبالنظر للديناميكية التي اتسمت بها هذه السياسة في الكثير مـن الملفـات في ظل الحراك العربي، وكآلية لتعزيز انخراطهـا فـي الشـؤون العربيـة الدوليـة وتنمية تحالفاتها كان الانخراط الفوري لقطر في الحراك بالنشر الفعلي لترسانتها

الإعلاميـة ونشـاطها الديبلوماسـي، ودعمهـا المـالي وحتـى العسـكري إن طلبتـه بعض الأطراف (كما في سوريا).

- القدرة على توظيف الأداة المالية لتحقيق مكاسب سياسية، أذان قطـر قـد عمـدت علـى توظيـف عائـداتها الماليـة الضـخمة لخدمـة سياسـتها الخارجيـة حيـث أنهـا ساهمت بسخاء في تقديم المعونات والمساعدات المالية للعديد من بلـدان الحـراك العربي، وأصبحت قطر من أكثر الدول توظيفا للمال السياسي في شكل قـروض وهبات ومنح للدول المستهدفة لتحقيق وحماية مصالحها.
- ما تمتعت به القيادة القطريـة مـن جـرأة و طمـوح، حيـث أن السياسـة الخارجيـة القطرية تأثرت بالتصورات والدوافع الشخصية للنخب الحاكمة – خاصة الأميـر حمد بن خليفة آل ثـاني – التـي اعتبـرت الحـراك العربـي فرصـة عظيمـة طـال انتظارها من أجل تأكيد مكانتها ودورها الاقليميين على كافة المستويات.
- التوظيف الواسع للأداة الإعلامية في تحقيق أهداف السياسـة الخارجيـة إذ يمكـن ملاحظة دور قناة الجزيرة التي انخرطت بشكل كامـل فـي تغطيـة أحـداث بلـدان الحراك العربي، ولقد ركزت في تغطيتها على التعبئـة لصـالح الحـراك، ودفعـت حدود المعلومـات إلـى أفـاق جديـدة مـن خـلال تقـديم تغطيـة مباشـرة للتطـورات الرئيسية في المنطقة الربية وعملت الجزيرة على استضافة جماعات المعارضـة السياسية والدينية في البلدان العربية.
- الاستغلال الأمثل للفرص والقـدرة علـى المنـاورة فـي سياسـتها الخارجيـة نظـرا لطبيعتهـا البراغماتيـة التـي تعبـر عـن الواقعيـة السياسـية كقـوة دافعـة لسـلوك الخارجي القطري، والتي تظهر مـن خـلال الجمـع بـين المتناقضـات والمحافظـة علـى شـبكة تحالفـات غايـة فـي التعقيـد والتضـارب فـي الوقـت نفسـه مـن دون الاضرار بعلاقاتها بكل منها، و الذي أتاح لقطر قدرات عاليـة مـن المنـاورة فـي سياستها الخارجية ومكنها من ممارسة سياسة خارجية نشطة في الساحة العربيـة المأزومة في ظل الحراك الذي تشهده المنطقة، كما أن قطر نجحت في اسـتغلال الفرص التي أتيحت لها في ظل تراجع الدول الكبرى في المنطقة العربيـة وذلـك من أجل تعزيز مكانتها الإقليمية وتعظيم دورها السياسي والاقتصادي.

- طبيعة العلاقة التي بنتها قطر مع القوى الإقليمية والدولية: فالدول الصغرى الفاقدة لعوامل القوة والتأثير والتي تريد أن تلعب دورا أكبر من حجمها سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي، لا تستطيع القيام به أن لم تحظى بدعم القوى الإقليمية أو القوى الدولية وهو ما ينطبق على قطر، في هذا الإطار يمكن الحديث عن استراتيجية التوظيفات الدولية التي تتبعها الدول الصغرى ومنها قطر التي تقبل توظيف القوى الدولية لها وبالمقابل توظف هي علاقاتها مع الدول الكبرى من أجل تحقيق مصالحها، حيث أن قطر أكدت استمرار تحالفها مع الولايات المتحدة الامريكية وتوظيفها لهذه العلاقة في ظل الحراك العربي من أجل حماية أمنها في ظل وجود التهديدات الأمنية والإقليمية، إذ توفر لها الحماية الأمريكية القدرة على لعب دور أساسي في المنطقة.
- كما يتضح أن الدول العربية المتأثرة بالأحداث الحاصلة في المنطقة تنقسم إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: دول شهدت حراك سلمي (مصر، تونس) وتجسد مشهد الانتقال السلمي الناجح.

المجموعة الثانية: دول شهدت حراك غير سلمي (سوريا، البحرين) وهو مشهد الاحتجاج المدعوم خارجيا كالتجربة السورية، ومشهد الاحتجاج المفضي إلى تسويات توافقية كالتجربة البحرينية.

المجموعة الثالثة: دول الاصلاح الذاتي (المغرب، دول مجلس التعاون الخليجي) وهي الدول التي استخدمت الفكر الاستباقي في التعامل مع الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح والتغيير.

- عكست سياسات قطر تقييما دقيقا لمصالحها في مختلف بلدان الحراك العربي فسعت الى التدخل بشكل مباشر و غير مباشر في سوريا بذريعة البحث عن حلول في إطار عربي للمشاكل العربية، ووفرت مساعدات اقتصادية في تونس و مصر، الا ان الدوحة اقتصرت على التنسيق الحذر مع دول مجلس التعاون الخليجي لإعادة ارساء النظام السياسي في البجرين، معترفة بالنفوذ الأكبر للمملكة العربية السعودية في هذه البلدان، والتهديد المحتمل الذي قد يشكله

الحراك الناجح في الخليج للاستقرار قرب حدودها، وبالتالي عندما يتعلق الأمر بأمن دول الخليج لا يمكن لقطر أن تنفصل على السعودية وبقية الدول الخليجية.

- كما أنه يتضح من خلال تحليل الدور القطري أنه بعد فترة أقلية من الحيطة والحذر عند بداية الحراك العربي أواخر العام 2010، أدركت القيادة القطرية الملامح الناشئة للحراك السياسي المتصاعدة في المنطقة، ليتم تعديل السياسة الخارجية بشكل براغماتي، فالطموح السياسي لقطر والذي تسعى له بمختلف الاستراتيجيات سواء بالوساطة (قبل الحراك) ثم بالتدخل (أثناء الحراك) الذي مكنها من ممارسة دور علنيو تدخلي بشكل استثنائي أثناء المراحل الولى للأحداث في المنطقة.
- مثل الحراك العربي أعلى قمة الصعود للدور القطري المؤثر في المنطقة وكان ينظر لقطر على أنها المستفيد الأكبر من الحراك سياسيا واقتصاديا وإعلاميا إلا أن النجاح الاولي لها لميكن مقدرا له ان يستمر بعد أن خسرت الكثير من حلفائها بدءا بالإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي، و قيادات جماعة الاخوان المسلمين، حيث ان الامير الجديد – تميم بن حمد ال ثاني – قد واجه ضغوطات متنامية من جانب المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لمعاكسة دعم أسلافه للإخوان المسلمين وفروعها المحلية في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، كما يمكن ملاحظة تراجع قوة قطر أيضا بصفتها الداعم الأول للمعارضة السورية، وبالتالي تراجع دورها في الحراك السوري لصالح السعودية التي حلت محل قطر كممول رئيسي وداعم للمعارضة ضد النظام السوري، ما جعل الجماعات المعارضة تنأى بعيدا عنها، ما يعني أنها من الناحية السياسة لم تعد في موقع القيادة.
- بالإضافة إلى الضغوطات التي تتعرض لها فقطر من القوى الاقليمية والدولية وجهت انتقادات لاذعة لسياستها بسبب انخراطها في العديد من القضايا، ليس بمنهج الوسيط القديم وإنما بمنهج الفاعل ومنها القضية السورية حيث وجهت لها اتهامات بدعم فصائل مسلحة وتدعيم خطابات سياسية بعينها ضد نظام بشار الأسد، إضافة إلى الضغوط المستمرة من الجيران الخليجيين لمحاولة تحجيم الدور القطري وهو ما يمثل إشكالية قطر الدائمة وأنها لا تستطيع حاليا التراجع بضغوط حتى لا تفقد ورقة استقلالية قرارها السياسي.

التوصيات:

* تحتـاج دولـة قطـر إذا أرادت الحفـاظ علـى دورهـا الإقليمـي إلـى التنويـع فـي علاقاتها اتجاه جميع التيارات دون أن تنحاز إلـى أطـراف مـا ضـد أخـرى، مـع تجنب إقامة علاقات مع قوى وجماعات سياسية فـي نطـاق الـدول العربيـة دون موافقة أنظمة تلك الـدول وهـذا مـن أجـل تفـادي اتهامهـا بالتـدخل فـي الشـؤون الداخلية لدول المنطقة.
* العمل على معالجة الفجوة بين السياسة الداخلية والخارجية، لتجنب أي تناقض خاصة فيما يتعلق بالإصلاح السياسي الداخلي الـذي يعـاني مـن الجمـود ونشـاط سياسـاتها الخارجيـة الداعمـة للحـراك السياسـي فـي دول عربيـة أخـرى وعليـه يتطلب منها الاهتمام أكثر بالإصلاحات السياسية الداخلية.
* تحتاج السياسة الخارجية القطرية من أجل الإصلاح العودة إلى سياسـة الحيـاد الإيجابي والابتعاد عن السياسة التدخلية قـدر الإمكـان، خاصـة وأن قطـر قامـت خلال الفترة السابقة بجهود معتبرة في هذا المجال أوصلتها لمكانة كبيـرة إضـافة الى إمكانيتها الاقتصادية التي تساعدها في إنجاح جهودهـا فـي عـدد مـن ملفـات الوساطة.
* العمل على إعادة ضبط مقاربتها لاستخدام الحـوافز الماليـة مـن أجـل التركيـز على الاستثمارات طويلة الأمد بـدلا مـن النتـائج قريبـة الأمـد، وبالتـالي التركيـز على المساعدات الإنسانية، التنمية الاقتصادية ومشاريع بناء السلام.

قائمة المراجع:

1/ المراجع باللغة العربية :

أولا: فئة الكتب:

1/ ابو الرمان ،محمد ، السلفيون والربيع العربي :سؤال الدين والديمقراطية في السياسة الربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2013

2/ ار برادلي ،جون ، ما بعد الربيع العربي:سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2013

3/ الاقداحي ،هشام محمود ، الحراك السياسي ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2012

4/ بوعمامة، زهير امن القارة الاوروبية في السياسة الخارجية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة ،دار الوسام العربي للنشر و التوزيع ،عنابة ، الجزائر

5/ بشارة ، مروان ،العربي الخفي و عودة الثورات العربية و مخاطرها ، ترجمة : موسى الخالق ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2013

6/ التايب ،عائشة ،" ثورة تونس : الاسباب والسياقات والتحديات "، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ،2012

7/ جبر ،تيد روبرت ، لماذا يتمرد البشر ؟ ترجمة مركز الخليج للابحاث ، مركز الخليج للابحاث ، دبي ، الامارات العربية المتحدة ، 2004

8/جفال عمار ، التغير والاستمرارية في الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، دار هومة ، 2008

8/ حتى، ناصف يوسف ،النظرية في العلاقات الدولية ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، 1985

9/ الحبيب ،سهيل ،" المفاهيم الايديولوجية في مجرى الحراك الثورات العربية " ، مقدمة في استئناف المشروع النقدي للايديولوجيات العربية المعاصرة ،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2014

10/ الحداد ،محمد ، من قبضة بن علي الى ثورة الياسمين ، الاسلام الساسي في تونس ، ط2 ، مركز المسبار للدراسات والبحوث ، دبي ، 2011

11/حسيب ،خير الدين ،" الربيع الربيع نحو الية تحليلية لاسباب النجاح والفشل " ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت

12/ ربيع ،حامد ، نظرية الدعاية الخارجية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ،1969

13/ الريس، رياض نجيب ، الخليج العربي ورياح التغيير ، رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ،1990

14/ زايد ،احمد ، تعليم الحراك الاجتماعي ، مطبوعات مركز بحوث ودراسات ، القاهرة ،2008.

15/ زايد عبدالله، مصباح ،السياسة الخارجية ،الجامعة المفتوحة ،طرابلس ،1994

16/ زكي ،محمد فاضل ، السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية ، مطبعة شفيق ، بغداد ، 1975

17/ سليم ،محمد السيد ، تحليل السياسة الخارجية ،ط2 ، دار الجبل ، بيروت ، 2001

18/ السيد، رضوان ، "حركات التغيير في بلدان الربيع العربي نجاح ام اخفاق "، في ابتسام الكتبي و اخرون ن الى اين يذهب العرب ؟رؤية 30 مفكرا في مستقبل الثورات العربية ، مؤسسة الفكر العربي ، بيروت ، 2012

19/ الشيخ، نورهان ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1998

20/ صبرا ،حسن ، سورية : سقوط العائلة... عودة الوطن ، الجار العربية للعلوم ناشرون ،بيروت ،2013

22/ عبيدالله، زايد مصباح ،السياسة الخارجية ،الجامعة المفتوحة ،طرابلس ،1994

23// المدهون، ابراهيم ، مقاربات سوسيو – استراتيجية للحراك العربي ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، بيروت ، 2012

24/ الموسمي ،كاظم ،زمن الغضب العربي ، الثورات الشعبية الجديدة ، ط2 (د.ب.ن) ، (د.د.ن) ، 2012

24 النبراوي ،فتيحة و مهنا ،محمد نصر ، اصول العلاقات السياسية الدولية ، منشاة المعارف ، الاسكندرية ، 1985

25/ النعيمي، احمد نوري ، السياسة الخارجية ،دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ،2010

26/ الهويرني ،وليد بن عبدالله ، تحولات الاسلاميين من لهيب سبتمبر الى ربيع الثورات ، ط2 ، البيان ، الرياض ، 2012

28/ ولد اباه، السيد ، الثورات العربية الجدبدة: المسار والمصير ، يوميات من مشهد متواصل ، جداول للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان،2011

ثانيا: فئة الدوريات:

دياب ،احمد،"دور المخاطر الخارجية على طرح مبادرة الاتحاد الخليجي"، شؤون عربية ،الامانة العامة لجامعة الدول العربية ،العدد149،ربيع 2012.

رجب ،احمد ايمان،"المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية "،ملحق السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام ،القاهرة ،العدد 184،ابريل 2011

شحاتة ،دنيا ومريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة ،العدد184،نيسان 2011

عبيد ، هناء، "من الحرمان الى التوقعات : الاقتصاد السياسي (التحولات الثورية)في المنطقة العربية "السياسة الدولية ،مؤسسة الاهرام،القاهرة،العدد187،كانون الثاني 2012،

علي، حيدر ابراهيم، "الامنوقراطية والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية "،السياسة الدولية،القاهرة،الاهرام،المجلد46،العدد184 ،ابريل 2001

معوض ،جلال ،" الشرق الاوسط الدلالات والتطورات الجارية المحتملة " ، شؤون عربية : الامانة العامة للجامعة العربية ، العدد 80، القاهرة ، ديسمبر 1994

ثالثا: فئة المذكرات والاطروحات:

1/ عبد اللطيف ،مناور ،"الحراك السياسي واثره على الاستقرار في دولة الكويت 2012/2006" مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،كلية الادب والعلوم ،جامعة الشرق الاوسط ،2013

2/عبد الله ،محمد عارف ،"دور قناة الجزيرة الفضائية في احداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجا) "،مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ،كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح نابلس،طرابلس،2012

3/الفاعوري ،احمد نويران ،" التحولات الاقليمية العربية واثرها على نظية الامن الاسرائيلي في الفترة 2006-2012"،رسالة ماجيستير في العلو السياسية ،كلية الاداب والعلوم ،جامعة الشرق الاوسط،2011

4/يحياوي عبد الحق ،"نشرات قناة الجزيرة الإخبارية والوعي السياسي بالصراع العربي الاسرائيلي"، رسالة ماجيستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماع، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2012

رابعا: فئة مقالات انترنيت:

ابو حسنة ،نافذ ،عن اداء:"قناة الجزيرة "،في 2022/04/19، 11:30، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.albasrah.net/ar-articles-2011/0511/abohasan-020511.htm.

ايوب ،خليل سامي ، " موقف الاتحاد الاوروبي من الثورات العربية " ، في 2022/06/09 ، 12:47 ، متوفر على الرابط الالكتروني :

http://www.alaraby.co.uk/poltics/3a26380102dd-4628-ae83-4f3cabd03b43

بلقزيز عبد الاله، هل كان الربيع العربي ثورة؟،مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،في 2022/03/30 ، 18:26 ، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://rawabetcenter.com/archives/15105

البهي ،اشرف ،"المصالح الروسية في العالم العربي.. اصدار جديد للدراسات المستقبلية " ، في 2022/06/11 ، 19:09 ، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.albawabhnews.com/404096

البيومي ،احمد ،"قطر والصين تعززان العلاقات" ،في 2022/06/17 ،11:48 ، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?d=20140930&cat=statenews1&page=4

الحدي ،اسامة ،"صنع القرار في السياسة الخارجية "2022/03/27 ، 21:45 ، متوفر على الرابط الالكتروني :

http://9alam.com/community/threads/sny-alqarar-fi-alsias-alxarga.aa890

حرمل ،جبران صالح علي ،"ثورات الربيع العربي، رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات (الواقع وسيناريوهات المستقبل) ، الحوار المتمدن ،العدد2013،2014/4068،في 2022،14:57/03/29 ، متوفر على الرابط الالكتروني:

ohewar,org/debat/show,art,asp.and.353286

الحرمي ،ريم ،" العلاقات القطرية الامريكية نموذج لتعاون الشركاء ، في 2022/06/07 ، 12:36 ، متوفر على الرابط الالكتروني :

http://www.raya.com/news/pages/05a70d47-95bb-4c19-939-bb0d7c9ceee5

الخولي ،اسماء ،" دور المساعدات الخليجية في دعم الاقتصاد المصري منذ ثورة يناير 2011واثر ذلك علر احتياطي النقد الاجنبي"،في 2022/04/18 ، 14:20 ، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.middle-east-online.com/pid=173727

دالع ،مصطفى ،" 10ملايير دولار مساعدات مالية دولية لانقاذ مصر من الغرق مصر استفاذ من الدعم القطري والسعودي والتركي لمواجهة الانهيار " في 2022/04/18 ، 12:18، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://gulfmedia.com/ar/2013-01-26/article /6435051-10.html

السعيد ،وليد ،" دور الاعلام في تحريك او اخماد الثورات" في2022،16:30/04/18، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.al.waie.org/issues/special/article.php?id=1057-0-81-0.c

الشرفي ،عبد العزيز ، العلاقات القطرية – الامريكية ... خادم يرضي سيده " في 2022/06/05 ، 14:33 ، متوفر على الرابط الالكتروني :

http://www.elwatannews.com/news/details/387107

شريف عابدين،"الاتحاد الاوروبي والبحث عن دور تحت تحت ظلال الثورات العربية!"،الاهرام اليومي ،في 2022/06/10 ، 15:33 ، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.ahram.org.eg/archive/journalist-reporters/news/110370.aspx

صابغ ،يزيد ، " موقف الصين حيال سوريا " ، مركز كارنجي للشرق الاوسط ، في 2022/06/13، 13:55 ، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://carnegie-mec.org/publications/?fa=47151

عبد ،نصر ،وضياء السبيري و اشرف لاشين،"تحركات قطر في المنطقة لفرض ولايتها برعاية امريكية-اسرائيلية"،في 2022/04/20 ، 14:30، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.dostor.org/86374

عبد الغني ،مـــريم ،"المســـاعدات الخارجيـــة لمصـــر مـــا بـــين 25 ينـــاير و 30 يونيو...الاقتصاد في خدمة السياسة"في 2022،15:15/04/18 ، متـوفر علـى الـرابط الالكتروني:

http://aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=6cdb10e5-d.73b-4e4d-b62e-731c81c209

كعسيس خليدة ، الحراك العربي بين الثـورة والفوضـى ، فـي 2022،23:20/03/29، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.cours,org,ib/pdf/emagazineacrticles/mustaqbal-412-khalidapdf

الكايد ،سميح ،" زيارة الامير للصين مطلع نوفمبر تاريخية "، في2022/06/18 ،14:32 ، متوفر على اللرابط الالكتروني :

http://www.raya.com/home/print/f6451603-4dff-4cal-9c10-122741d17432//ee6622d4-4c10-45a3-adaf-0ec9eac2129

المصطفى ،-حمزة ، الفاعلون الخارجيون (1) موقع قطر في معادلة الثورة السورية ، في 2022/06/15 ، 22:16 ، متوفر على الرابط الالكتروني:

http ://sadaalsham.net/addons/news/views/defaul/home/web/3008

الهزانـــي ،عبـــد الرحمـــان ،"اهـــداف ودوافـــع السياســـة الخارجيـــة القطريـــة "، فـــي 2022/03/30 ، 19:45 ،متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.sas445.com/vb/showthread.php.12626

وادي ،عبـد الحكـيم سـليمان ،"الربيـع العربـي وانعكاسـه علـى الديبلوماسـية العربيـة الاسباب والمبررات"، في 2022/04/02 ، 01:08، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.ohewar.org/debat/show.art.asp?andM398065

باللغة الاجنبية:

1/ باللغة الفرنسية

Les livres:

Charillon , frederic, politique etranger :nouveauregards,press de la fondation nationale des sciences politiques,paris,France,2002

2/ باللغة الانجليزية :

The bookS

Frankel ,jausef, the marking of foreign policies , oxford university press ,london,1963

H,anne , sanorkhonore and other , the american hiritige dictionary of English langage , third edition ,Houghton miffin , company newyork , 1992

Hill ,christopher , the changing policies of foreign policy london macmillan , 2003

ROSENEAU,n james,"comparing foreign policies
why ?what,how,in, james roseneau,comparing foreign policies, theories,finding,methods,sage ûblication , newyork , 1974

P ,mcgown , problems in the construction of positive foreign policies theory in james roseneau , comparing foreign policies , finding and methods , sage publisher newyork , 1979

Von clausetwitz,carl , on war, translited by Michael howard and peter , oxford university press, London, 2007

2/ web sites

Dorsey james, "the struggle for egypt :saudi Arabias regional role",huffingtonpost,16 july 2013in aprile13,2022 , 23:57 , available at :

http//:www.huffingtonpost.com/james-dorsey/the-struggle-foregypt-sa-b-3602927.html

uriksen,coats kristian, qatar and the arab spring :policy drivers and regional implication, april 18,2022 , 17:49, available at:

http://carnegieendowment.org/2014/09/24/%82%d8%b7%d8%d8%a8%d9%/hpyb?relood.flog=1

فهرس الأشكال والجداول:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
رقم 06	نسبة الشباب الأقل من 25 سنة في سكان العالم العربي	22
رقم 01	نسب البطالة في بعض الدول العربية التي شهدت حراكا عربيا	24
رقم 02	نسبة الفقر في بعض الدول العربية التي شهدت حراكا عربيا	25

فهرس الموضوعات:

الصفحة	المـــــــــوضوع	
أ – و	**مقدمة**	
1 – 34	**الفصل الأول : الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة**	
1	ضبط مفاهيمي لمصطلحات الدراسة	المبحث الأول
1	مفهوم السياسة الخارجية والمفاهيم ذات الصلة	المطلب الأول
8	مفهوم الحراك السياسي	المطلب الثاني
14	الخلفية التاريخية للسياسة الخارجية القطرية	المطلب الثالث
19	دوافع قيام الحراك العربي ونتائجه	المبحث الثاني
19	الدوافع الداخلية والخارجية لقيام الحراك العربي	المطلب الأول
27	خصائص الحراك العربي	المطلب الثاني
31	نتائج الحراك العربي	المطلب الثالث
34	**خلاصـــــــة الفصـــل الأول**	

الفصل الثاني: السياسة الخارجية القطرية وتفاعلاتها في بلدان الحراك العربي		88 – 35
المبحث الأول	السياسة الخارجية القطرية تجاه الحراك العربي في شمال افريقيا	36
المطلب الأول	الدور القطري في الحراك التونسي	38
المطلب الثاني	الدور القطري في الحراك المصري	44
المبحث الثاني	السياسة الخارجية القطرية تجاه الحراك العربي في اسيا	49
المطلب الأول	الدور القطري في الحراك البحريني	50
المطلب الثاني	الدور القطري في الحراك السوري	55
المبحث الثالث	تداعيات الحراك العربي على تفاعلات سياسة قطر الإقليمية	60
المطلب الأول	اثر الحراك العربي على العلاقات القطرية-العربية	61
المطلب الثاني	تداعيات الحراك العربي على السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية	67

المبحث الرابع	تداعيات الحراك العربي على علاقات قطر مع القوى الدولية	73
المطلب الأول	اثر الحراك العربي على العلاقات القطرية الأمريكية والعلاقات القطرية الأوروبية	74
المطلب الثاني	اثر الحراك العربي على العلاقات القطرية الروسية والعلاقات القطرية الصينية	82
	خلاصـــة الفـصـل الثـــاني	88
	الخاتمة	93 - 89
	قائمة المراجع	94 – 103
	فهرس الجداول والأشكال	104
	فهرس الموضوعات	105 - 107

ملخص مذكرة الماستر

بحث هذه الدراسة الموسومة بتطور السياسة الخارجية لدولة قطر تجاه ثوراة الربيع العربي بعد سنة 2010 في تنامي الدور الاقليمي القطري خاصة وأن قطر تعد مثالا بارزا لدولة عربية صغيرة تمارس دورا فاعلا على المستوى الاقليمي، فخلال فترة وجيزة استطاعت إمارة قطر التحول من دولة محدودة القوة إلى دولة تضطلع بدورا إقليمي يفوق حجمها الجغرافي والديمغرافي المتواضع.

وهدفت الدراسة إلى معرفة درجة تفاعل دولة قطر مع العالم الخارجي في ظل الحراك العربي، وكذلك فهم المحددات العامة للسلوك الخارجي، من خلال معاينة مدى تأثير المقومات الداخلية في رسم السلوك الخارجي لدولة قطر، ومدى تأثير الظرف الإقليمية، إذ يمكن ملاحظة تنامي الدور القطري في ظل الحراك ويأتي ذلك بعد فترة محدودة من المفاجاة عايشتها دولة قطر أخدت تتفاعل مع الحراك وذلك من منطلق أن السلوك القطري جاء في سياق قراءة محددة للتغيرات الإقليمية ومخاطرها وتحدياتها، ومن ثم قررت التحرك الفاعل في المنطقة العربية، والامساك بزمام المبادرة كجزء من رؤيتها الأشمل للمنطقة، واتجاهات التغيير السياسي فيها.

وتوصلت الدراسة أن تنامي دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الحراك العربي تحكمه متغيرات داخلية خاصة بطموح النخبة الحاكمة في قطر و اخرى خارجية تتعلق بتراجع ادوار الدول العربية المحورية، حيث رسمت قطر سياستها الخارجية من خلال اعتمادها على أدوات مكنتها من اكتساب مكانة إقليمية وممارسة دور خارجي نشط وتمثلت هذه الأدوات بالأساس في الأداة المالية والأداة الإعلامية.

الكلمات المفتاحية:

1/ الربيع العربي 2/ الانتفاضة الشعبية .3/ سقوط الأنظمة 4/السياسة الخارجية لقطر 5/ الثورة

Abstract of master's thesis

This study entitled: "the development of Qatar 's foreign policy to words the Arab revolution after 2010" and focused on dealing with the Regional growing role of Qatar state, specially it's as a great example of small Arabic country exercise an active role to at the regional level, and within a short period transformed from a limited role to active role, Furthermore it's regional influential, despite it's geographic modest size.

The study aimed to understand the interaction between the state of Qatar and the outside world in the light of the Arab mobility as well as understand the general determinant of external behavior of this state, through the preview of the effect of the internal components on the process of engineering the external behavior as well as the impact on the regional situation, as can be seen growing Qatari role in the framework of the current mobility, after a limited period of dealing and interacting with this mobility, and so the Qatari behavior came in context to deal with regional risks challenges, and variables, and then it turned Into an active element In the Arab arena, and take the lead part of the overall vision for the region, and trends of political change there.

The study conclude that the growing role of the Qatar foreign policy in light of the Arab mobility its governed by the internal variables ,especially related with ambitious of Qatari elite ruling ,also governed by the relevant decline in other Arab countries role, where Qatar designed its foreign policy by relying on tools enabled it to get the regional situation ,and practice of externally active role and these tools consist principally of financial instrument and media tools.

Keywords:

1/ Arab Spring 2/ popular uprising 3/ fall of regimes 4/ Qatar's foreign policy 5/ revolution